قصة وتاريخ
الحضارات العربية

أول موسوعة من نوعها حديثة وبالالوان تعالج نشأة البلدان العربية واحداثها حتى ايامنا هذه

١٧ ـ ١٨

تاريخية ـ جغرافية ـ حضارية وادبية

مصر

رانيا الهاشم

قصة

و

تاريخ

الحضارات العربية

١٧ ـ ١٨

Edito Creps, INT- 1998 -1999

BEYROUTH ,TEL :01/586207 - 01/586219 - 03/240824 - FAX 009611584391

لمحة جغرافية

- المساحة: ١,٠٠١,٤٤٩ كم^{٢}
- عدد السكان: ٥٤,٥ مليون نسمة
- الكثافة = ٥٤,٥ نسمة/ كلم^{٢}
- العاصمة: القاهرة: ١١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة
- أهمّ المدن: الإسكندرية ٢,٩٢٦,٨٥٩ نسمة. الجيزة ٣,٤٢٥,٤٢٠ نسمة
- اللغة: العربية
- العملة: الجنيه المصري

التضاريس

تتميّز جمهورية مصر العربية بسهل صحراوي واسع، تمتدّ عليه بعض المنخفضات كمنخفض سيوا والقطّارة. أمّا المناطق الجبلية فتتواجد على أطراف البلاد ومنها: جبل تاترينا (٢٦٣٧م) جنوبي سيناء، هضبة الجلف الكبير وجبل العوينات (١٩٣٤م) في أقصى الجنوب الغربي.

تتألف مساحة مصر الكبيرة من صحراء واسعة يجتازها نهر النيل في الوسط. وتشهد دلتا النيل وواديه كثافة سكانية عالية (ما يقارب ١٢٠٠ نسمة/ كلم^{٢}) فيما تغطيّان أقلّ من ٥٪ من الأراضي المصرية.

المناخ

يسيطر على الساحل المصري مناخ حار ورطب فيما تسجّل درجات الحرارة تغيّرات بسيطة (فتكون في شهر كانون الثاني ١٣,٤° مئوية، في آب

٢٦°). في القاهرة تتراوح درجات الحرارة في الشتاء بين ١٢ و ٢٠ وفي الصيف بين ٣٢ و ٣٥.

من جهة أخرى يسود الجفاف في الدلتا ومصر الوسطى حيث تتجاوز الحرارة الـ ٤١ درجة فيما تسجّل في الشتاء ٧,٥ درجات، ويُحتمل حدوث جليد.

في الأقصر وأسوان، تسجّل الحرارة معدّل ٢٣ درجة في الشتاء و ٤٠ في الصيف.

الأمطار (سنوياً)

الإسكندرية ٢٠٠ ملم؛ في جنوب البلاد: ٨٠ ملم أو أقلّ.

في فصل الربيع، تهبّ رياح الخماسين الحارة والجافّة.

الزراعة

تشهد الزراعة في مصر تقدّماً منتظماً. وبما أنّ كميّات الأمطار الهاطلة سنوياً قليلة جداً، فإنّ المساحات المزروعة (٢,٥٩ مليون هكتار) هي كلّها أراض مرويّة.

من الزراعات الأساسيّة: الأرز: ٣,٨ مليون طن، القطن ٣٥٥,٠٠٠ طن، الذرة ٥,٣ مليون طن، القمح ٤,٧٥٥,٠٠٠ طن، الحمضيّات ٢,٣٤٧,٠٠٠ طن، البصل ١,٠١٤,٠٠٠ طن، قصب السكّر ١١,٨ مليون طن.

أمّا صيد الأسماك فيمثّل ٣١,٠٠٠ طن وتتوزّع الماشية على الثيران (٢,٥٥ مليون رأس)، الأغنام (٤,٩ مليون رأس)، الأبقار (٣,٥ مليون رأس)، الجمال، الحمير، المعز، الدجاج (٣٥ مليون طير) والبط (٨ ملايين طير).

الثروة المنجمية

تتشكّل من الفوسفات، الحديد، الكلس، المنغنيز والملح. أمّا موارد

الطاقة فتتوزع على البترول (٤٧ مليون طن)، الغاز الطبيعي ١١,٢ مليار م^{٣}، هيدرو كهرباء ١٠ مليار كيلوواط بالساعة.

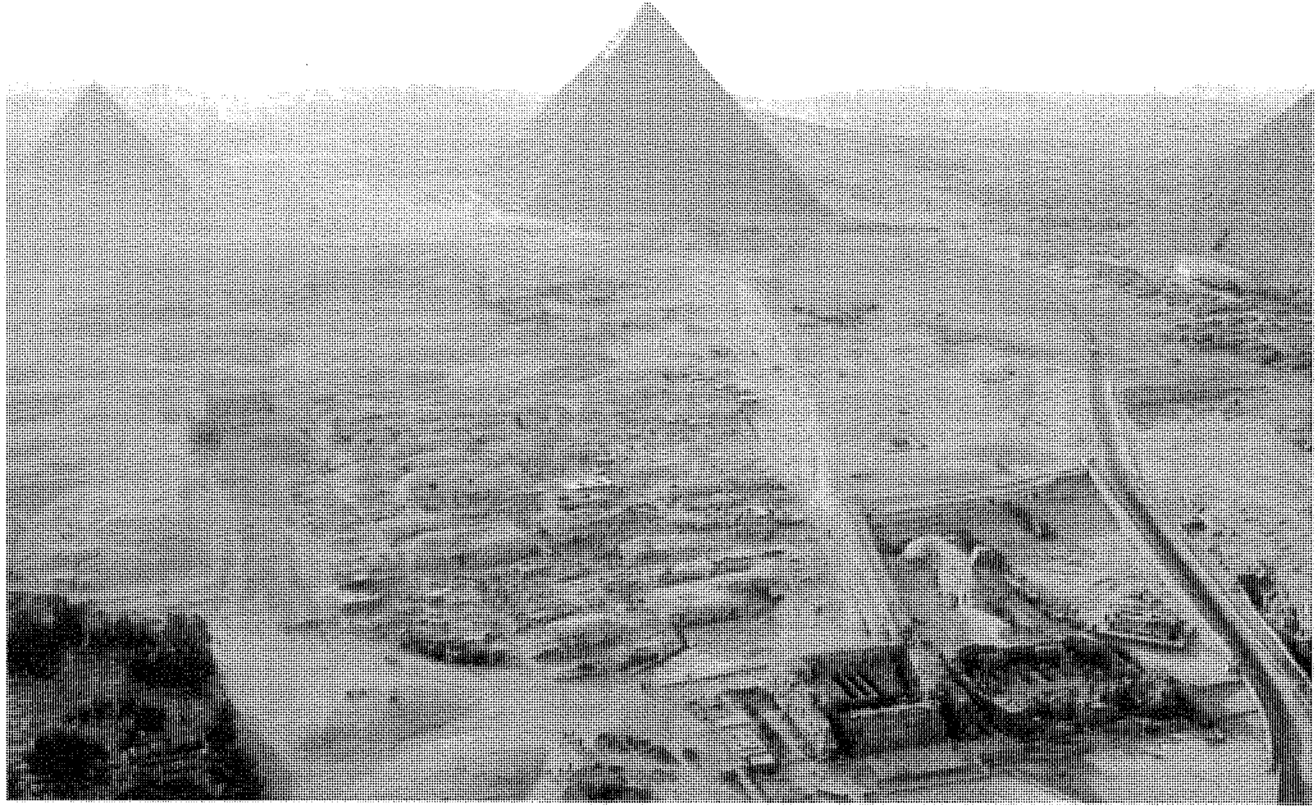
الصناعة

تعمد مصر إلى تخصيص مؤسسات الدولة لتحقّق التوازن في قطاع الصناعة.

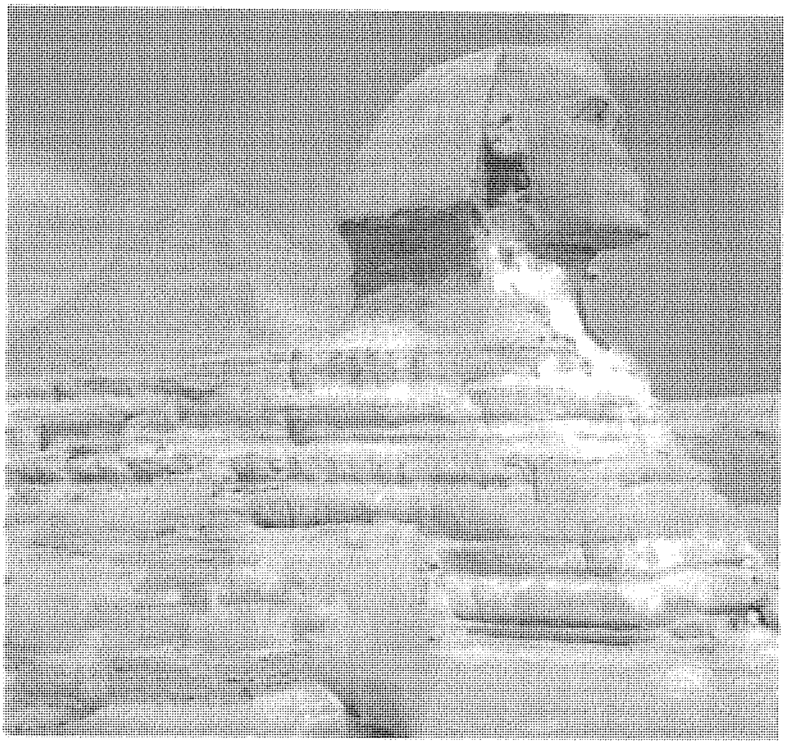
تشتهر فيها صناعات النفط والنسيج (القطنيّات، الألومنيوم والمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى التبغ والتعدين).

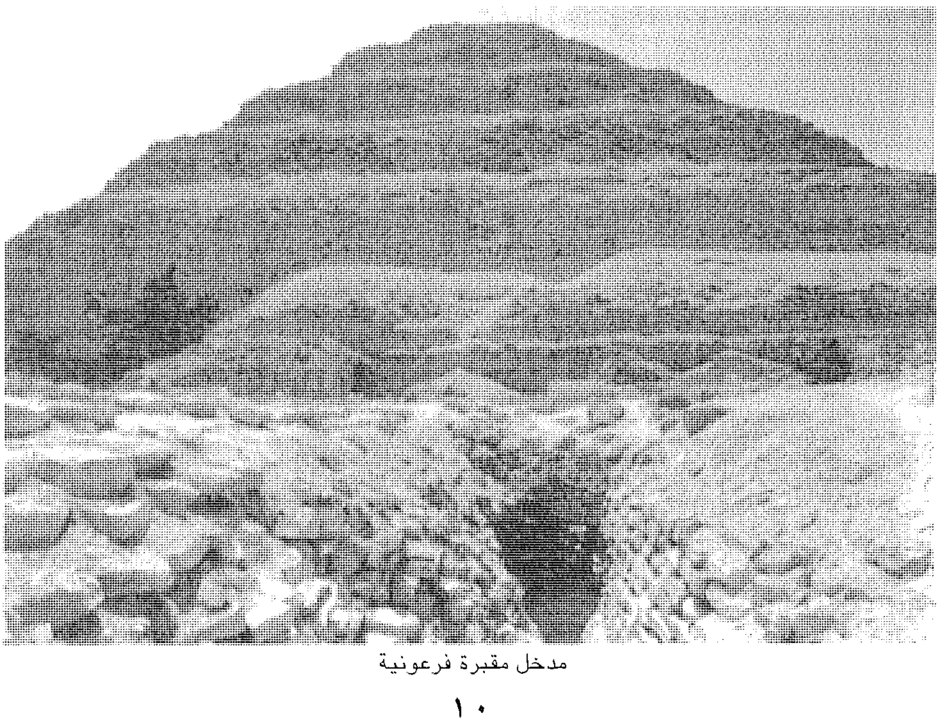
لكن اقتصادها يرتكز بشكل أساسي على النفط وقطاع الخدمات والسياحة، إذ تكثر في الأراضي المصرية موارد النفط والغاز الطبيعي ويمثّل قطاع الخدمات لوحده ٥٧٪ من الناتج القومي الإجمالي.

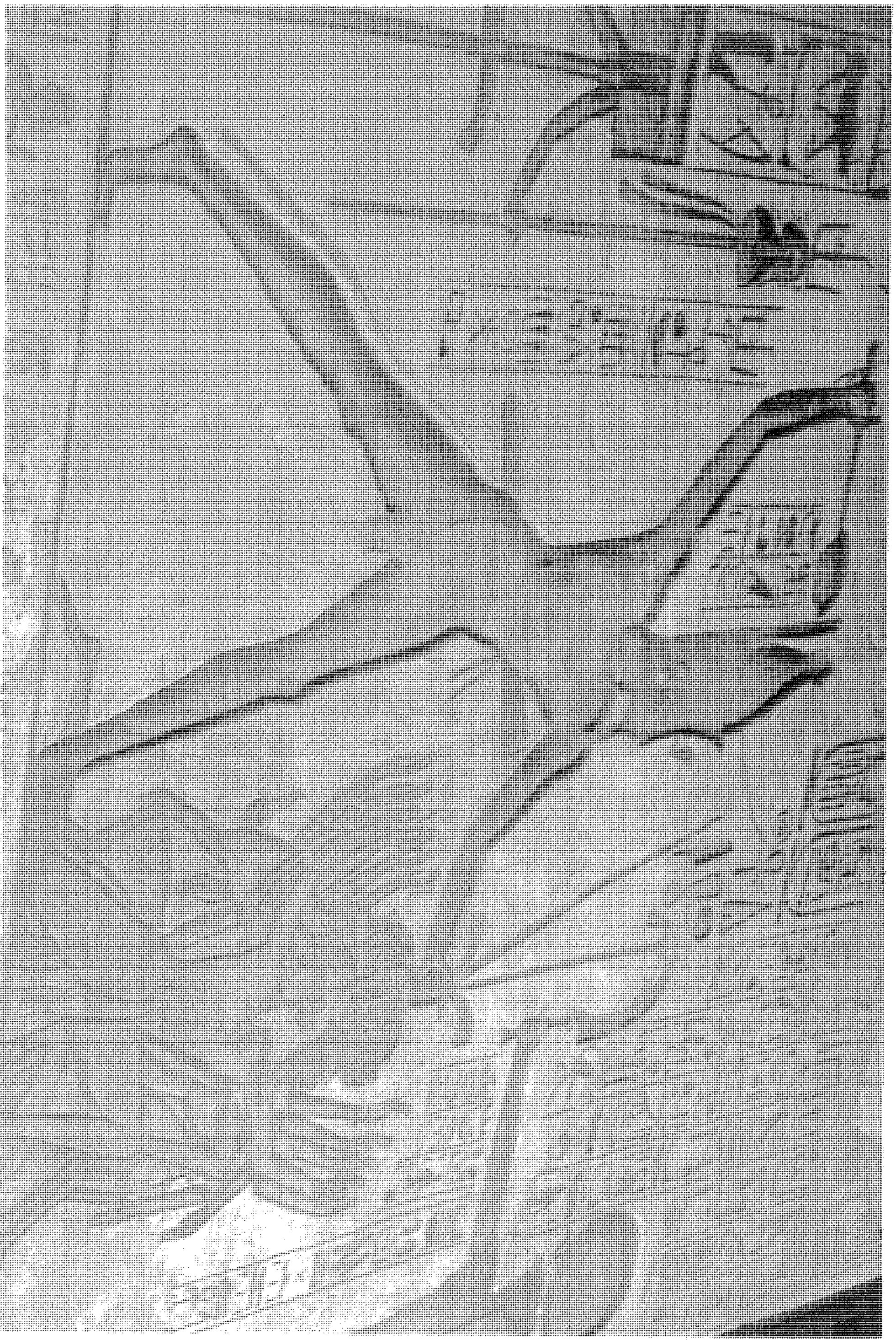
تحتلّ مصر المرتبة السابعة عالمياً في إنتاج الحمضيات، العاشرة في إنتاج القطن، الثالثة عشرة في إنتاج الذرة، السابعة عشرة في البترول والحادية والعشرين في الغاز الطبيعي.



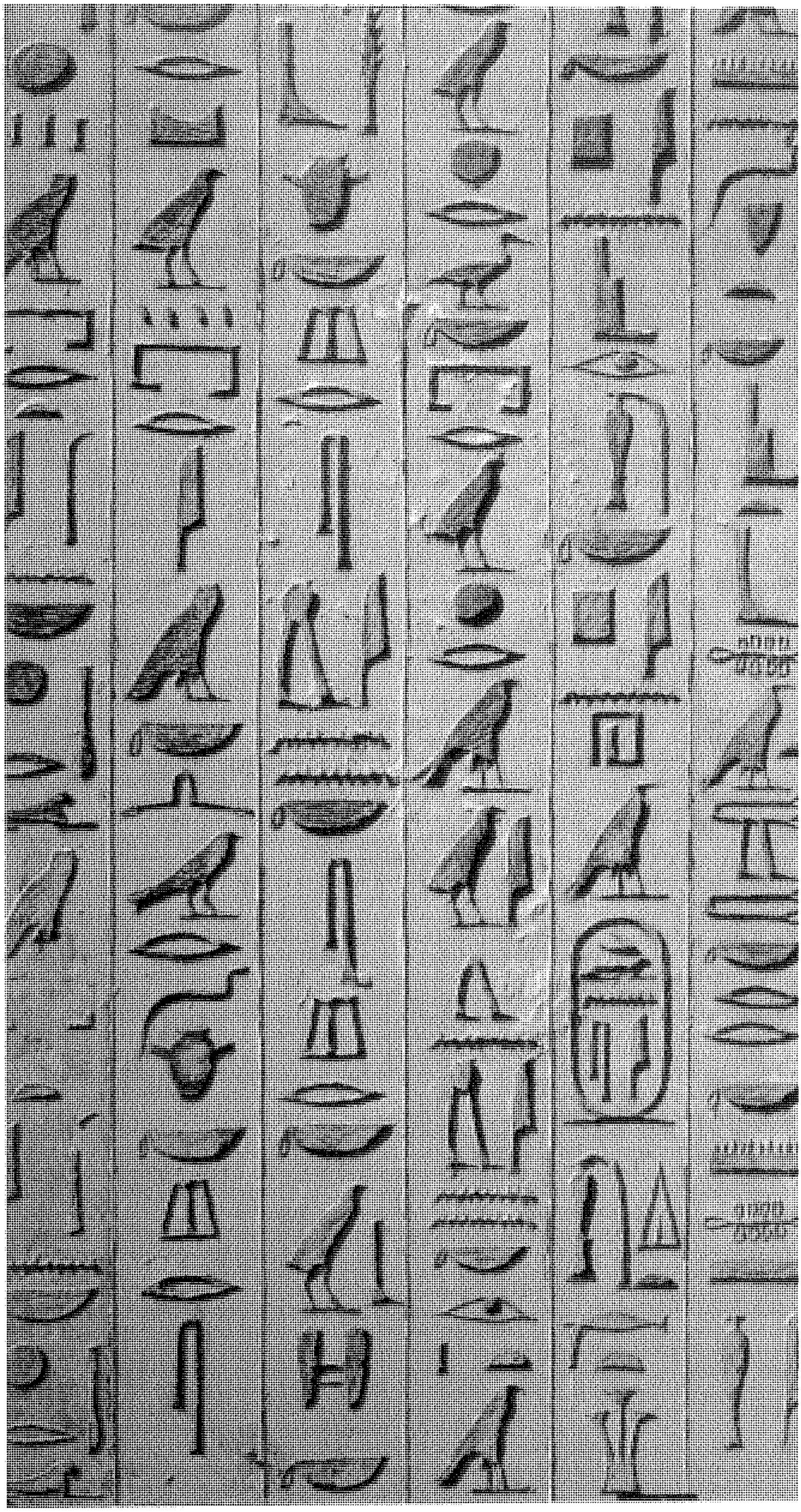
اهرام الجيزة


ابو الهول

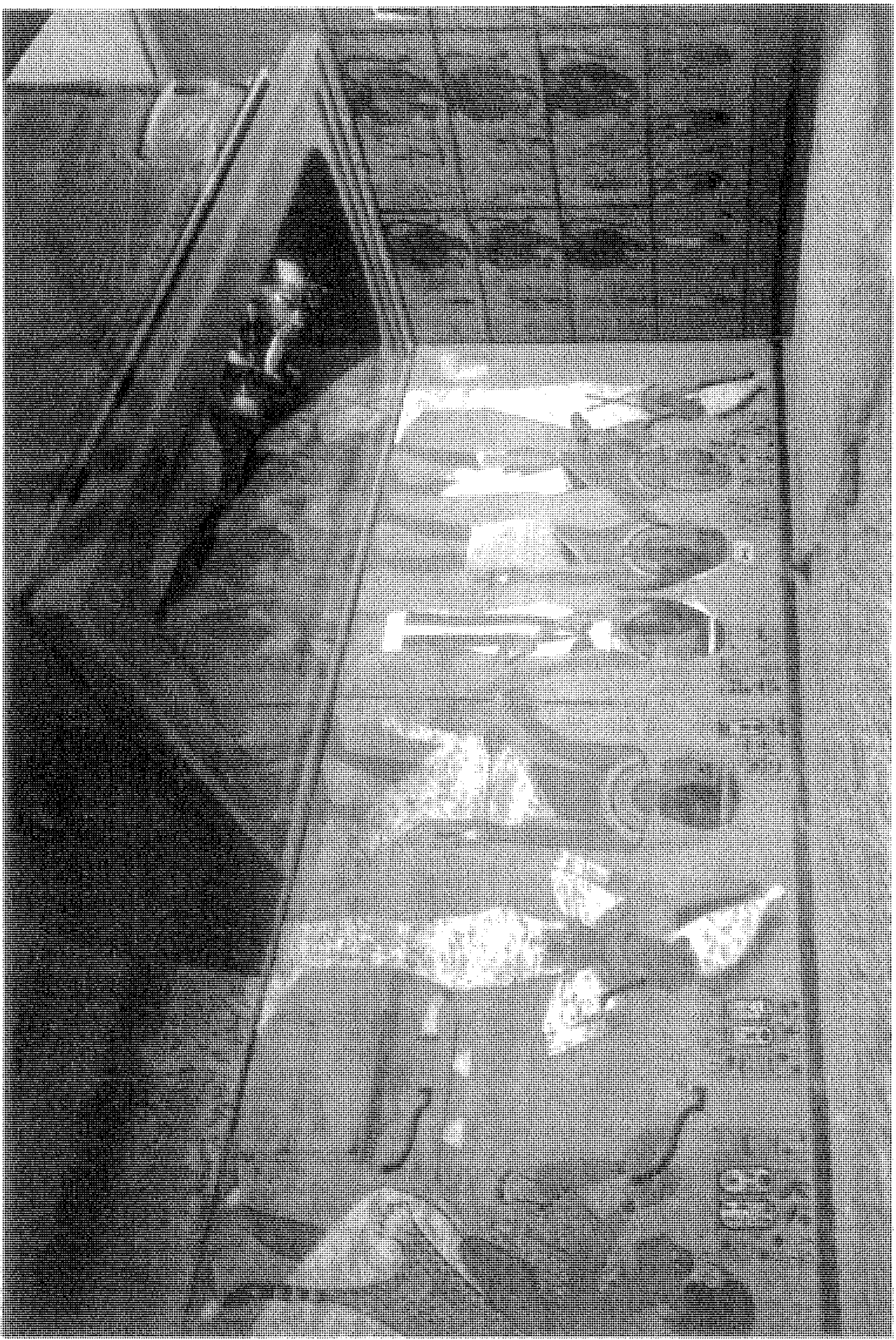

مدخل مقبرة فرعونية



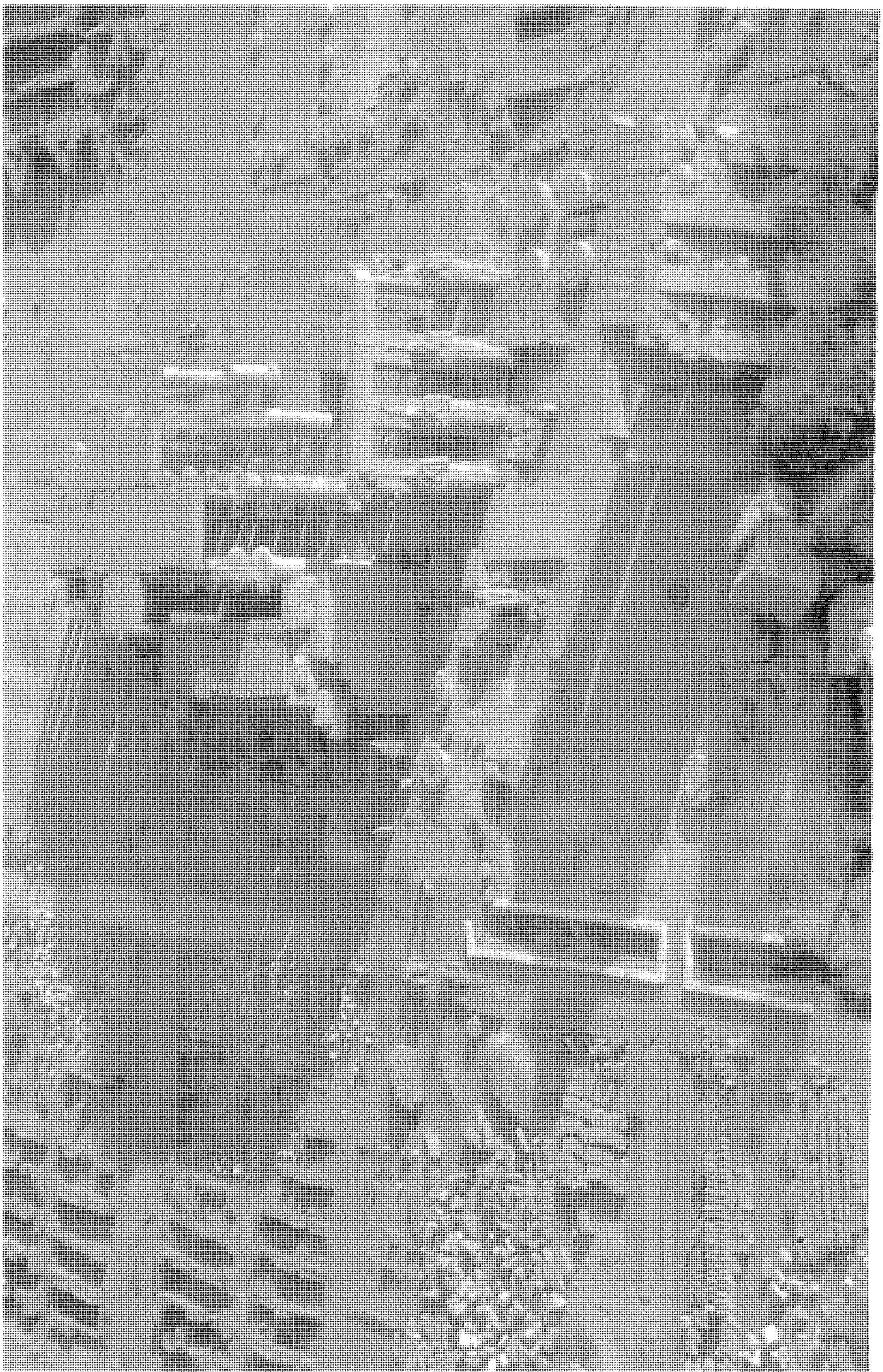
رمسيس يقاتل الحثيين



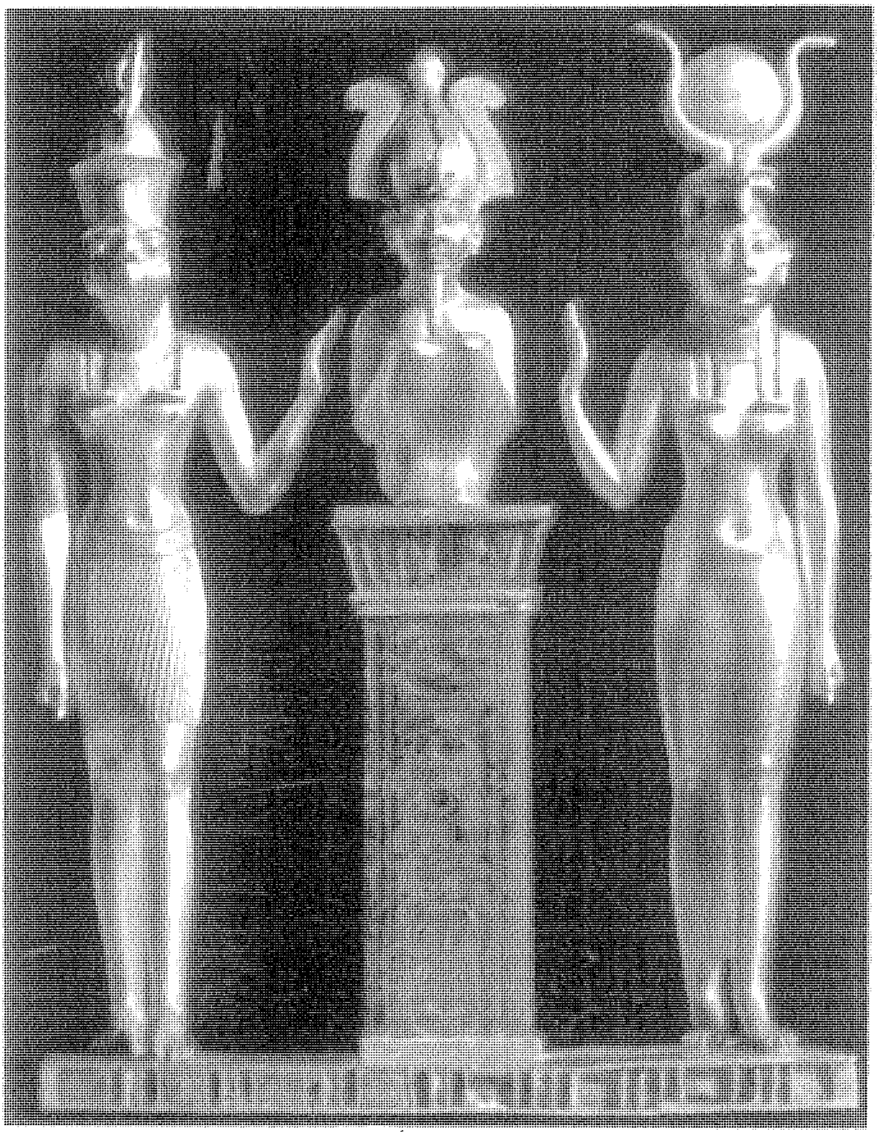
كتابة بالهيروغليفية



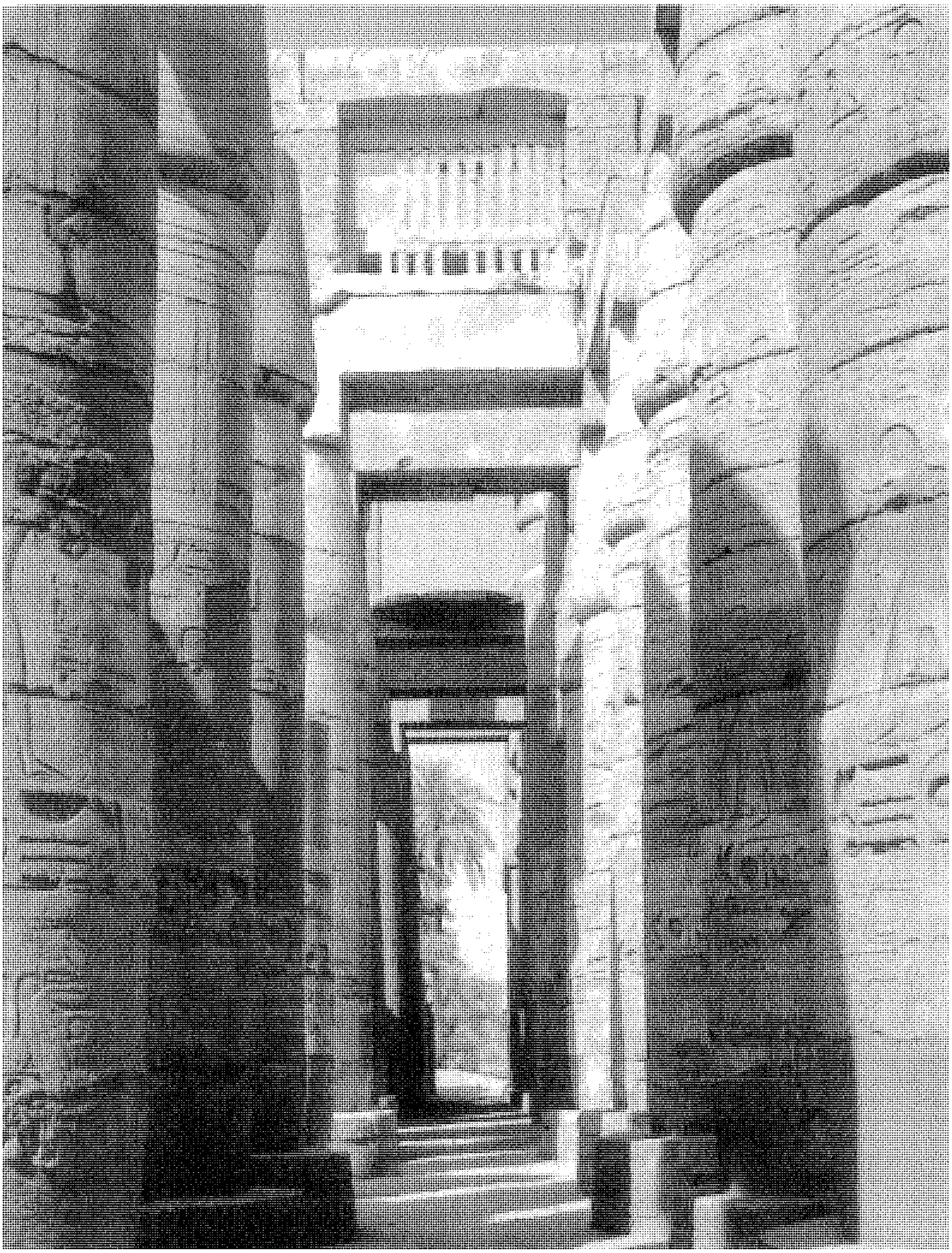
مقبرة توت عنخ آمون



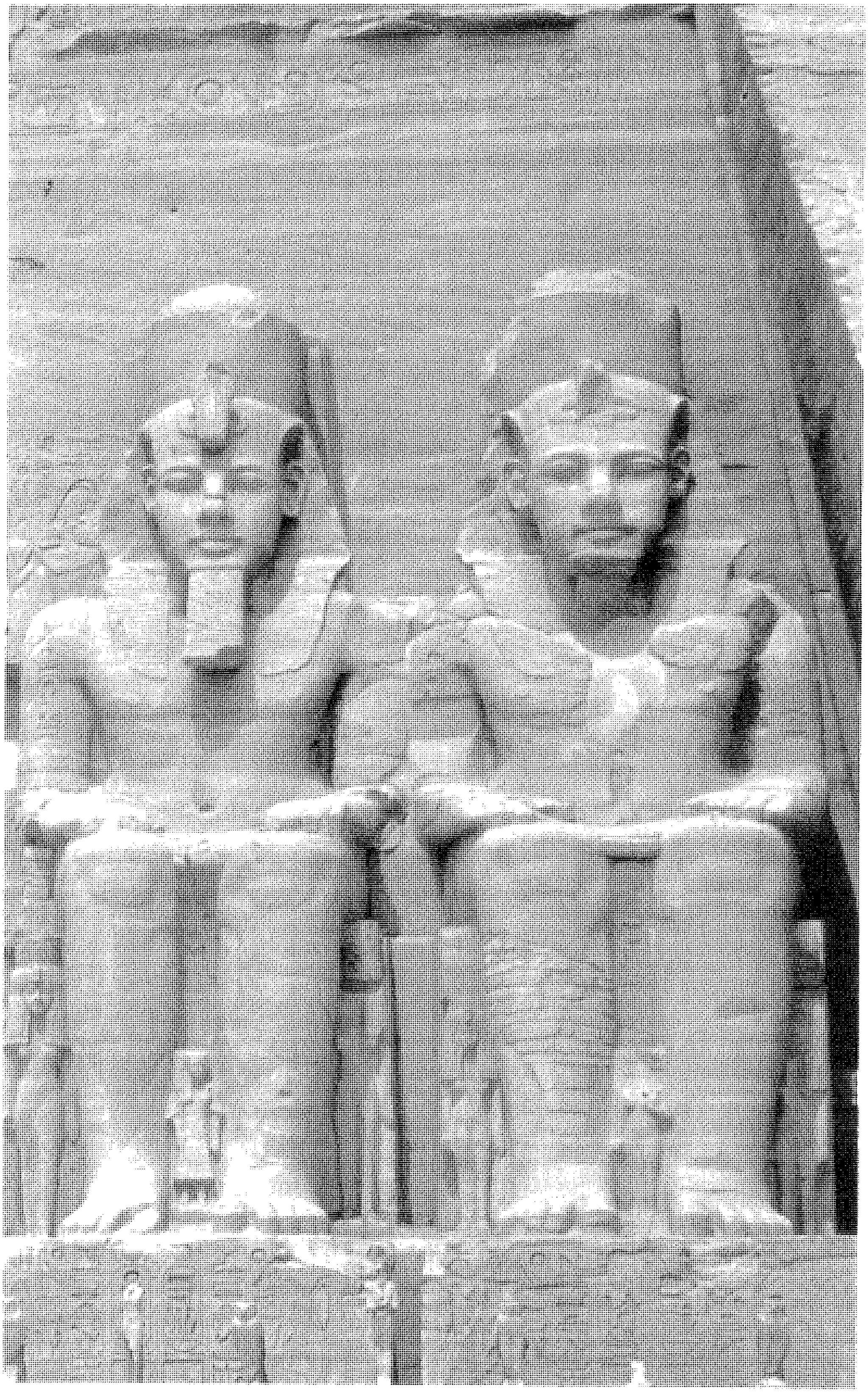
محيط هيكل رعمسيس الثاني



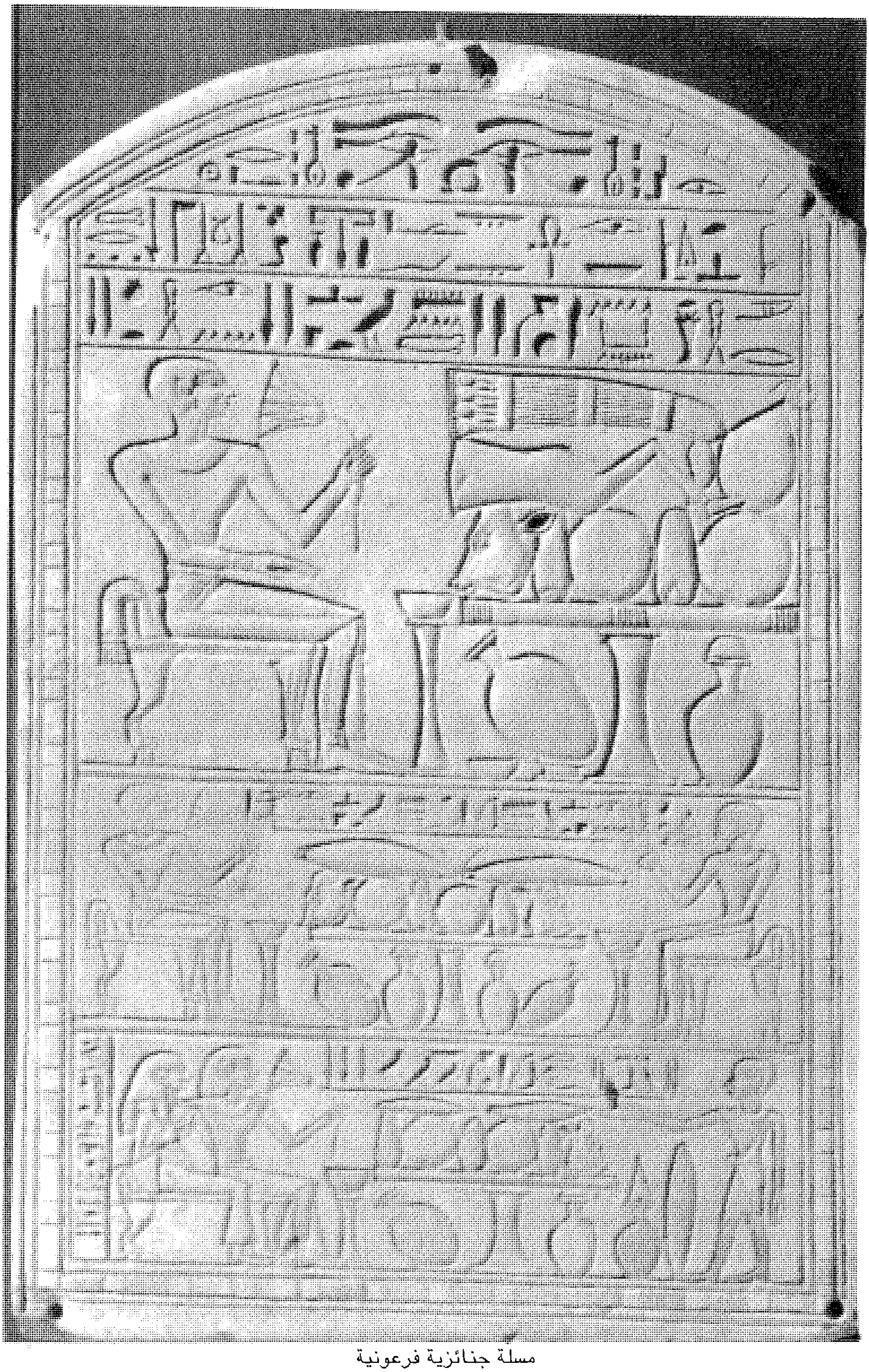
ثلاثي الالهة حورس وأوزيرس وإيزيس



جانب من معبد امون



جانب من معبد ابو سمبل



مسلة جنائزية فرعونية



اخناتون ونفرتيتي يرفعان القرابين الى الإله أتون (الشمس)



بقايا من معبد مصري



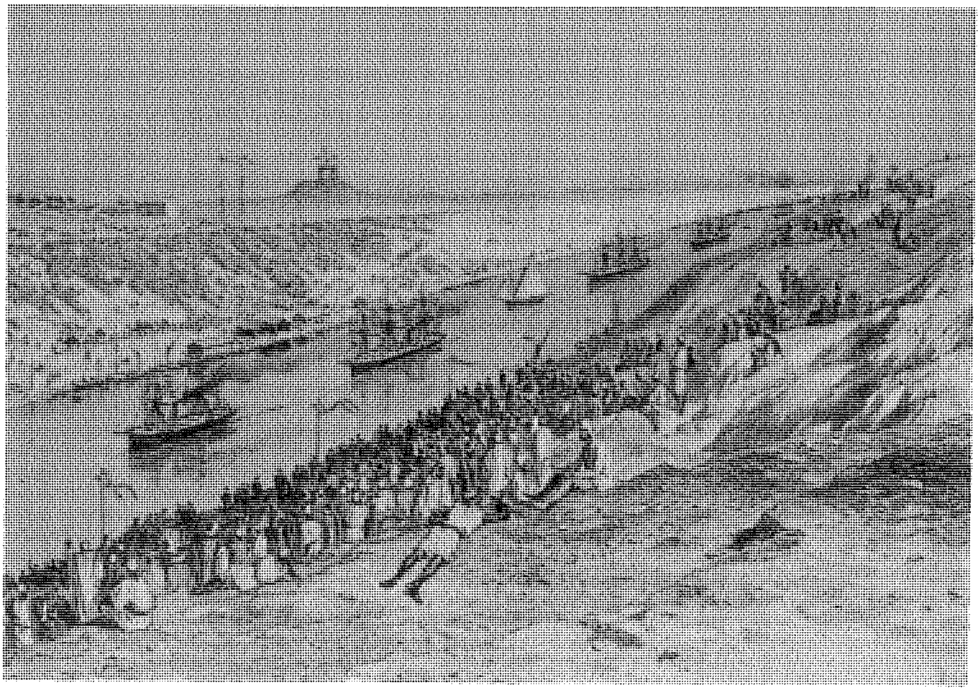
موت كليوباترا



الحملة الفرنسية على مصر



نابوليون بونابرت في مصر


افتتاح قناة السويس


محمد علي



معركة الاهرامات

الفصل الأول

مصر الفراعنة

المصريون

١ ـ أصلهم: الشعب المصري مزيج من أصولٍ عدة، قدمت من بلاد النوبة جنوباً، ليبيا غرباً، الفئات السامية شرقاً والحامية شمالاً. اختلطت هذه الأصول في وادي النيل وألّفت الشعب المصري.

٢ ـ تمركزهم: نظراً لموقع النيل وأهميّته مما يجعل التربة خصبة وموحلة، تمكّن المصريون من التمركز والاستقرار، أضف إلى أنّ فصل الشتاء لا يعرف المطر أو البَرَد إلاّ فيما ندر فيسهل على الإنسان العيش. ومع تراكم الرواسب التي تجرفها مياه النيل، اتّسعت الأراضي الزراعية وتمركزت عليها مجموعات جديدة، أدّى تكاثرها إلى بناء أقدم الحضارات في العالم. غير أنّ التنقّل والهجرة المتتابعين فرضا على كل مجموعة الاستقرار في مكان مستقلّ فكانت القرى.

٣ ـ تنظيمهم: توزع المصريون على منطقتين بسبب طبيعة البلاد:

أ ـ مصر العليا:

حسب العلماء والمؤرّخين تعتبر منطقة «الفيّوم» من أولى المناطق التي اجتذبت السكّان.

في تلك الفترة كانت الدلتا مغطّاة بمستنقعات خالية من رواسب النيل المسؤولة عن خصوبة التربة.

ومن الفيّوم انتقلت المجموعات السكّانية إلى جنوب أسيوط الحاليّة لتؤلّف مصر العليا أو الوجه القبلي.

وانتشرت ضمن هذه الجماعات العقائد والآلهة الخاصة بكلّ منها، لكنّها اضطرت في النهاية إلى القبول بسلطة سيّد واحد وعبادة آلهته.

نذكر من المدن: مدينة نخب (العاصمة الدينية) ومن الآلهة الإله «سيت» دون غيره.

اعتبرت مصر العليا السيّد الجديد نصف إله فبرز بذلك الطابع الإلهي للنظام الملكي.

ب ـ مصر السفلى:

هي الدلتا شمالاً أو الوجه البحري. يحكمها الإله «هوروس»، يرمز إليه بالصقر، وعاصمتها مدينة «بوتو». تعدّدت الأساطير حول ملوكها وعرفت الرقيّ والازدهار بفضل قربها من الشاطىء وانفتاحها على الدول المجاورة.

يعود انقسام مصر إلى دولتين لأسباب عديدة، منها الاعتبارات الجغرافية المتمثّلة بوادٍ ضيّق جنوباً ودلتا واسعة شمالاً، بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والسياسية. فقد عاش سكّان الجنوب منعزلين في منطقة محدودة مجاورة للصحراء فلم يعرفوا مظاهر الحضارة. أمّا أهالي الشمال فنعموا بطبيعة أغنى وطقس أقلّ قساوة وكانوا أقرب إلى المعالم الحضارية.

نتيجة لنمط العيش المتفاوت، برز العداء بين الدولتين.

ـ توحيد الدولتين:

هاجم ملك الجنوب «نارمر» أو «ميناس» مصر السفلى (٣٢٠٠ق.م) وفرض سيطرته عليها ووحّد الدولتين بالقوة. واتّخذ من ممفيس عاصمة للدولة الجديدة وبدأت رعيّته تنظر إليه نظرة الإله فأطلقت عليه تسمية جديدة هي «الفرعون» أو «الصرح الكبير».

تاريخ المصريين

ينقسم التاريخ المصري بعد الوحدة إلى أربع مراحل:

١ ـ **الدولة القديمة**: (من ٣٢٠٠ق.م إلى ٢٠٠٠ق.م): من أهمّ شخصيات الفراعنة «خوفو» و «خفرن» و «منكورع» بناة الأهرام. قضت على هذه الدولة ثورات عدّة قلّصت سلطة الفراعنة وأثّرت سلباً على الحياة الاقتصادية.

٢ ـ **الدولة الوسطى**: (من ٢٠٠٠ق.م إلى ١٥٨٦ق.م): أصبحت عاصمتها طيبة بعد أن كانت ممفيس. كان لازدهارها أن أثار طمع قبائل الهكسوس بها. فغزوها وأعلنوا أنفسهم فراعنة. ثمّ بنوا مدينة «أفاريس» في الدلتا عاصمة لهم.

٣ ـ **الدولة الحديثة**: (من ١٥٨٦ق.م إلى ١١٠١ق.م): على أثر غزوة الهكسوس لأرضهم قرّر المصريون التوسع إلى الخارج فقاموا باحتلال سوريا ولبنان وحتى «كركميش» على الفرات. وانتصر الفرعون تحوطمس الثالث في معركة «مجدّو» (١٤٧٩ق.م) على أمراء سوريا ولبنان واحتلّ قادش. فاتسعت السلطة المصرية إلى الفرات.

وخلال ملك الفرعون «أخناتون»، ضعفت السلطة الملكية. فاستغلّ «الحثيّون» القادمون من آسيا الصغرى هذه الفترة ليهدّدوا شمالي سوريا ولبنان. ولكن رعمسيس الثاني أبعد الخطر الحثّي عن شمالي سوريا.

٤ ـ **فترة الانحطاط**: (من ١١٠١ق.م حتى ٣٣٢ق.م): قامت شعوب البحر أو «الإيجيّون» بغزو مصر لكنّهم فشلوا في احتلالها بعد تمكنّهم من مدن الساحل الفينيقي.

بعد ذلك غزا مصر الأشوريون والكلدانيون ثم الفرس واليونان مع الإسكندر المقدوني.

ففي العام ٥٢٥ق.م. غزا الفرس مصر وانتزعوها من أيدي الكلدانيين، وحكموا طوال قرنين، إلى أن سيطر عليها الإسكندر المقدوني بعدما هزم الفرس وبنى فيها مدينة الإسكندرية الشهيرة.

وبعد وفاة الإسكندر، اقتسم قوّاده الأمبراطورية اليونانية الواسعة، وكانت مصر من نصيب بطليموس نوتوس.

الإسكندرية

ظهر اسم الإسكندرية في الكثير من الوثائق القديمة وأطلقت عليها عدة أسماء منها «الجميلة، الجميلة جداً»، «الباقية إلى الأبد في الذاكرة»... أما الصفة التي أعطيت إليها في أكثر من مرة هي «العظيمة». وتكمن أهميتها في أنها خليفة أثينا، نوعاً ما. وهي مقر الحكم المركزي والإدارة العليا ومركز الثورات وعمليات القمع التي دامت ستة قرون.

وبما أن الإسكندرية كانت مقر الملك فقد تمتعت بكثير من الرفاهية. وحاول الملوك الذين تتالوا على حكمها وهم يدعون كلهم بطليموس -حتى حكم كليوباترا السابعة جعل مدينتهم عاصمة لائقة بطموحهم.

أما في ما يتعلق بسكان الإسكندرية فعددهم غير معروف بالتحديد. لكن اليهود كانوا يشكلون أقلية لا تذكر (١٠٠,٠٠٠ شخص).

وفضلاً عن أهميتها الإدارية، كان للإسكندرية دور تجاري مهم في ذلك الوقت. ولإنجاح هذه التجارة، بنى سكان هذه المدينة مخازن كبرى، ودورها شبيه بدور المصارف اليوم. ونجد فيها أيضاً متاجر تعرض فيها الحبوب والكتب. وسهل عملية التجارة وجود مرفأين، بما يعني إمكانية إرساء السفينة مهما كانت حالة الطقس.

وعرفت الإسكندرية أيضاً الصناعة، إذ كانت تعج بورش العمل ومن بينها صناعة الزجاج والفخار والنسيج والفسيفساء... زد على ذلك صناعة بناء السفن.

وبعدما سيطر الرومان على الغرب، اختلف قادتهم في شأن التوسّع في الشرق. فكان كلّ من كراسوس وورولوسس، وهما يمثلان الأوساط الديمقراطية، يقول بضرورة الاستيلاء على مصر وضمّها إلى الأمبراطورية. وكان ذلك خلال العامين ٦٥ و ٦٤ق.م.

إلاّ أن شيشرون، ممثل الأرستقراطيين، رفض الأمر. فنتج عن ذلك عدم اعتراف روما بحكم بطليموس نوتوس على مصر.

وبعد عشرين عاماً من التردّد والمواقف المتضاربة، وافق كلّ من قيصر وبومبيوس على الاعتراف بسلطة بطليموس مقابل مبلغ كبير من المال دفعه الأخير. واستمرّ هذا في الحكم حتى وفاته سنة ٥١ق.م. تاركاً أربعة أولاد، كبيرتهم هي كليوباترا السابعة التي تناحرت مع شقيقها بطليموس الثاني عشر على السلطة. فوقف الإسكندريون إلى جانب بطليموس مرغمين شقيقته على الخروج من مصر.

لكن كليوباترا لم تلبث أن عادت إلى الحكم بمساعدة يوليوس قيصر الذي زحف على رأس جيشه وانتصر في معركة فرسلوسة. لكن الإسكندريين تدخلوا مطوقين الاثنين معاً، فاستنجد قيصر بوالي سوريا الذي أرسل إليه جيشاً بقيادة مترداتس. وتمكن قيصر من حسم الوضع لمصلحته، وهرب بطليموس الثاني عشر وتولّت كليوباترا العرش مع أخيها الصغير بطليموس الثالث عشر.

وعندما توفي يوليوس قيصر سنة ٤٤ق.م. قتلت ملكة مصر شقيقها.

وكان قائد روماني يدعى أنطونيوس قد تسلّم قيادة منطقة الشرق بموجب اتفاقية العام ٤٠ق.م. فلما وصل إلى مصر، فتن بجمال كليوباترا وفضل البقاء بين الإسكندرية وأنطاكية، ومنهما حكم الشرق إلى حدود الفرات. ثم طلّق زوجته أوكتافيا وأقام مع كليوباترا، وأعاد إلى ممتلكات مصر أجزاءً من سوريا وكيليكيا وقبرص.

وراحت ترد أخبار إلى روما مفادها أن كليوباترا تطمع في الوصول إلى حكم الأمبراطورية. وتطورت الأحداث إلى أن وقعت معركة أكثيوم

وحوصرت الإسكندرية، فانتحر أنطونيوس وتبعته كليوباترا في ذلك. وعادت مصر تحت سيطرة روما وجعل منها أوكتافيوس بلاداً رومانية نحو العام ٣٠ق.م.

وعند انقسام الأمبراطورية الرومانية إلى قسمين، شرقي وغربي، تبعت مصر القسم الشرقي الذي كانت مدينة القسطنطينية عاصمته. واستمرّ الوضع على هذه الحال حتى وصول الفتح الإسلامي إلى مصر.

كليوباترا

ولدت كليوباترا ابنة بطليموس سنة ٣٤ق.م. في مصر. بعد وفاة والدها سنة ٥١ق.م. سلمها مقاليد الحكم هي وشقيقها بطليموس الثاني عشر.

أرادت كليوباترا على عكس أسلافها أن تكون «ملكة مصر» وليس «ملكة الإسكندرية» وحسب. لم يكن العرش بالنسبة لها ملكية تبدد، بل وطن تقوده. وهذا ما يميزها عن كل الباقين.

أدركت أن مصر لا تستطيع البقاء في حالة الاكتفاء الذاتي والانغلاق على نفسها، فأظهرت كليوباترا شيئاً من الإبداع والخلق في حكمها. وعرفت كيف تتوجه نحو روما هذه القوة الجديدة التي تظهر في الغرب. وفي صلب هذه المؤامرات التي كانت تعم روما في تلك المرحلة، بحثت كليوباترا عن القوة القادرة على تعزيز سلطتها.

عرفت كليوباترا المشاكل التي يعاني منها بلدها، ومدى الثقل الذي يشل مؤسساته وعاداته، وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأدركت أن مصر تستطيع تحويل هشاشتها إلى مصدر قوة لا مثيل له. ولم تستقل يوماً من دورها كممثلة للشعب المصري ووريثة لآل بطليموس. وسهرت على تعزيز الوطنية المصرية وتقليدية سياستها الداخلية. كان من الضروري أن تفهم روما أن ملكة مصر قد تكون حليفة وليس عبدة. وفي المقابل وجب على الشعب المصري أن يقبل التوجه الجديد الذي أخذته سياسته الخارجية.

الحضارة المصرية

الزراعة

كان الفرعون يملك الأرض كلّها ولا يستطيع غيره من الناس الانتفاع منها إلاّ بإذن منه. فكان المزارع يؤدي له ضريبة سنوية تتراوح ما بين عشر المحصول وخمسه.

أمّا الإقطاعيون والأثرياء فكانوا يملكون مساحات زراعية شاسعة ويتناولون طعامهم بالنبيذ فيما يتناوله الفقراء بشراب الشعير المخمّر.

كان الفلاّحون يعيشون حياة مضنية. فمنهم كان مزارعاً «حرّاً» لا يخضع إلاّ للوسيط والجابي اللذين كانا يقتطعان من المحصول «كلّ ما تتحمله وسائل النقل».

في بعض الأحيان كان الفلاّح يسخّر للعمل في خدمة الملك فينظّف قنوات الري ويبني الطرق ويحرث الأراضي الملكية ويجرّ الحجارة الضخمة لإقامة المسلاّت وتشييد الأهرام والهياكل والقصور.

كان معظم الفلاّحين من أسرى الحرب والعبيد.

الصناعة

● **المعادن**: كانت مصر تستورد المعادن من بلاد العرب والنوبة وبقيت صناعة المعادن قروناً طويلة حكراً على الحكومة. وكان الحديد يستورد من بلاد الحثيين. أمّا مناجم الذهب فانتشرت على طول الضفة الشرقية للنيل وفي بلاد النوبة.

وكان العمال المصريون يتبعون عروق الذهب في الأرض بالمعول

والمصباح، ثمّ تطحنه المهارس الحجرية ويغسله الشيوخ والعجائز.

وفي عهد الأسر الأولى عرفت مصر صناعة البرونز بمزج النحاس بالقصدير. فصنعوا منه السيوف والخوذ والدروع ثمّ العجلات والهرّاسات والرافعات والمخارط. . . .

الصناعات المختلفة: اشتهر المصريون بصناعة الآجر والإسمنت والمصيص وبطلاء الفخّار بطبقة زجاجية ونقشه بمختلف الألوان.

كما أتقنوا حفر الخشب وصنعوا منه القوارب والعربات والأسرة والتوابيت. وصنعوا من جلود الأنعام الملابس والمقاعد. وتزيّنت جدران المقابر بالفنون المتعلقة بدبغ الجلود.

أمّا نبات البردى فاستخدمه المصريون في صناعة الحبال والحصر والأخفاف والورق.

وأوجدوا فنّ الطلاء بالميناء والورنيش. ومنهم من كان يعمل في نسج القماش. وعثر المنقّبون على نماذج من الكتّان منسوجة من ٤٠٠٠ سنة. ولم يستطيعوا تمييز خيوطها عن خيوط الحرير لشدّة دقّتها رغم مرور الزمن عليها.

كانت غالبيّة العاملين في الصناعة من الأحرار وقلّتهم من الرقيق. وقد استفادوا من أسرى الحروب لإنشاء القرى وتطوير فنّ الهندسة.

فنّ الهندسة

تفوّق المصريون في فنّ الهندسة على اليونان والرومان وعلى أوروبا قبل الانقلاب الصناعي.

من الأمثلة على تفوّقهم في هذا المجال السور الذي بناه سنوسريت الثالث حول بحيرة موريس وطوله ٢٧ ميلاً وذلك بهدف جمع مياه منخفض القيوم. وبذلك أصبحت مساحة ٢٥٠,٠٠٠ فدان صالحة للزراعة. كما استخدمت البحيرة بمثابة خزّان واسع لمياه الري.

حفر المصريون القدماء قنوات عظيمة، منها ما يصل النيل بالبحر الأحمر. وبرعوا في هندسة المساحة لحاجتهم إليها في تحديد الممتلكات، ذلك أنّ النيل كلّما فاض بدّل المعالم. فكانوا مضطرين بعد كلّ فيضان إلى إعادة الحدود إلى ما كانت عليه سابقاً.

وفي هندسة البناء عرفوا الطريقة الصحيحة لحساب المساحة في المستطيلات والمثلّثات والدوائر.

وسائل النقل والبريد

كان المصريون القدماء يتنقّلون بحراً في سفن يبلغ طول الواحدة منها ١٠٠ قدم وعرضها ٥٠ قدماً تمخر عباب النيل والبحر الأحمر، ثم انتقلت إلى البحر المتوسط.

أمّا في البرّ فكان الحاملون ينقلون البضائع ثم الحمير والخيل. وأغلب الظنّ أنّ الهكسوس هم الذين أدخلوا الخيل إلى مصر. من جهتهم، كان الفقراء يتنقّلون مشياً على الأقدام أو على متن قواربهم البسيطة فيما يركب الأغنياء الهوادج الصغيرة يحملها العبيد، ثم ركبوا فيما بعد العربات.

تميّز المصريّون ببريد منتظم. لكنّ وسائل الاتّصال لم تكن ميسّرة. فقد كانت الطرق قليلة غير معبدة، بالإضافة إلى أنّ التواء النيل زاد البعد بين المدن المختلفة.

التجارة والمال

كانت التجارة الداخلية بدائية نسبياً يرتكز معظم عملياتها على المقايضة في أسواق القرى.

أمّا التجارة الخارجية فشهدت نموّاً بطيئاً. لم يكن قد درج استعمال النقود في البيع والشراء فكان كلّ شيء، حتّى مرتّبات أكبر الموظفين يُدفع سلعاً، خبزاً أو خميرة أو حبّاً أو نحوها. كذلك كانت الحال بالنسبة إلى الضرائب التي كانت تُجبى سلعاً مختلفة من منتجات الحقول وبضائع الحوانيت.

وعندما عرفت مصر تدفّق المعادن الثمينة إليها، أخذ التجار يدفعون ثمن البضائع التي يشترونها سبائك من ذهب.

وكانت أعمال المبادلات القانونية والمحاسبة والأعمال المالية من اختصاص الكتبة الذين كانوا منتشرين في كل مكان في تلك الحقبة.

التعليم

كان أبناء الأسر الغنية يتلقّون العلم على أيدي الكهنة وذلك في مدارس تابعة للهياكل. وكانت مهمّة المعلّم في تلك الأيام تخريج الكتبة ليؤدوا أعمال الدولة.

وكان الإملاء ونقل النصوص من أهمّ وسائل التعليم فكتبت تلك الدروس على الشقف أو على رقائق من حجر الجير، وتمحورت بشكل رئيسي على المواضيع التجاريّة. وكان المدرّسون يعتمدون القساوة والصراحة مع تلامذتهم.

ومن طلبة الكهنة تخرّج عدد كبير ودخل المدارس العليا التابعة لمكاتب خزانة الدولة حيث كانوا يدرسون نظم الإدارة العامة. وعند إنهاء دراستهم كانوا يتمرّنون عند بعض الموظفين.

الكتابة

أدرك المصريون ضرورة تدوين أفكارهم خشية أن تضيع. واتّخذت كتابتهم صبغة مقدّسة مسمّاة باسم «الهيروغليفية» أي الصور المقدسة.

يعود اكتشاف الكتابة الهيروغليفية إلى القرن التاسع عشر (١٨٢٢) عندما اهتدى العالم الفرنسي «شامبوليون» إلى قراءة «حجر الرشيد». وهو حجر عثر عليه أحد جنوده أثناء الحملة على مصر سنة ١٧٩٩. فقرأ على الحجر كتابة باليونانية تقابلها كتابة بالهيروغليفية. ففكّر في احتمال أن يكون النص اليوناني ترجمة للنص الهيروغليفي. وتبيّن بعد التدقيق الطويل أنّ نظريّته صحيحة فقرأ بعض الحروف والعبارات. وتمكّن بذلك من حلّ معظم رموز هذه الكتابة.

مرّت الكتابة الهيروغليفية بمرحلتين:

١ ـ **المرحلة التصويرية**: كانت الصورة تعبّر عن الفكرة. فصورة القدم مثلاً تعطي فكرة المشي وصورة العصفور فكرة الطيران. غير أنّ هذه الصور ليست دقيقة من حيث أداء المعنى، فالصورة الواحدة قد تتضمّن أكثر من تفسير أو تعجز مثلاً عن التعبير.

لكنهم، لتمييز الاسم عن الفعل، ألحقوا هذا الأخير دوماً بإشارة خاصة.

٢ ـ **المقطع الصوتي**: إنّها الكتابة المقطعيّة الصوتية. وهي أن تعبّر الصورة عن مقطع كلمة فلا تحتفظ إلاّ بقيمتها الصوتية.

خلط المصريون بين المرحلتين الأمر الذي زاد مشقّة الكتابة والقراءة.

بلغ رموز هذه الكتابة وأشكالها وحروفها السبعماية. وكانت هذه الكتابة تضفي رونقاً زخرفياً خاصاً على الأعمدة والجدران. لكنّ الكهنة عمدوا إلى اختزالها فكانت الكتابة «الهيراتيقية»، وبعدهم اختزنها العلمانيون فكانت الكتابة «الدوميتيقية».

الآداب

اختلفت الآثار الأدبيّة المصرية من حيث زمن نظمها أو كتابتها. فبعضها وجد محفوراً على جدران الأهرام وبعضها مكتوباً على برديّات محفوظة في جرار ومنسّقة فوق رفوف.

أقدم ما بقي من الأدب المصري القويم «نصوص الأهرام»، وهي نصوص دينية ورعة منقوشة على جدران خمسة من أهرام الأسرتين الخامسة والسادسة.

في المجال الديني أيضاً كانت قصائد الفرعون «أخناتون»، وأشهرها نشيد «لآتون» (الإله الواحد المتمثّل في قرص الشمس)، والمزامير التي تجلّت في الأدب العبراني. أضف إلى ذلك أقوال الحكيم «أمينيموبي» التي أُخذت عنها فيما بعد التعاليم الموحدة، و«كتاب الموتى».

أمّا من الأدب الدنيوي فوصلتنا بعض الأقاصيص لكتّاب مجهولين برعوا في التصوير وارتقوا في الأحاسيس كقصّة «سَنُوحي» المطرود من بلاده بعد انقلاب فاشل وقصة القائد «تحوت»، وبعض القصائد الدنيوية التي تطرّقت إلى مواضيع وجدانية في الغزل والزهد.

نشيد لآتون للفرعون أخناتون

«إن فجره لرائع في الأفق السماوي.
إي أتون الحي، مصدر كل حياة،
وحين بزوغك الشرقي في أفق السماوات تغمر كل بلد بجمالك.

❀ ❀ ❀

فأنت رائع، عظيم، مشع وعالٍ فوق الأرض.
تقبّل بشعاعها الكون وكل بلد خلقت.
وبالرغم من بعدها، فإن شعاعك على الأرض.
وبالرغم من ارتفاعك، فما النهار إلاّ أثر خطاك.
وعندما تغيب في الأفق الغربي من السماء.
تغمر الكون ظلمات كما تغمر الميت.
ويهجع الناس في مخادعهم.
معصوبي الرؤوس.
مكمومي الأنوف، يجهل بعضهم بعضاً.
ويُسلبون كلّ ما يسندون إليه رؤوسهم.
دون أن يعلموا.
والآساد تخرج من عرائنها
وكل الأفاعي تعض. فتعمّ الظلمة
ويغمر الكون سكون. لأن من خلقها ذهب ليرتاح وراء أفقه».

العلوم

وضعت أسس العلوم المصرية على يد كهنة مصر، ذلك أنّهم كانوا يتمتعون بالراحة والطمأنينة في الهياكل، رغم ما تضمّنت عقائدهم من خرافات.

تقول أساطيرهم إنّ «تحوت» إله الحكمة المصري قد اخترع العلوم وذلك سنة ١٨٠٠ ق.م.

* **الرياضيّات:** كانت العلوم الرياضيّة متقدّمة في ذلك الوقت والدليل على ذلك تصميم الأهرام وتشييدها اللذان يتطلّبان قياسات دقيقة لا يمكن التوصل إليها من دون معرفة واسعة بعلم الرياضيات.

وكان المسّاحون والكتبة يقومون دوماً بقياس الأراضي التي محا الفيضان معالم حدودها.

أمّا الأعداد فظلّت معرفة المصريين بها معرفة محدودة. فلم يعرفوا الصفر. وكان العدد الأول يصوّر بخط عمودي ويتكرّر بقدر ما يريدونه من مرات، حتى إذا بلغوا العدد ١٠ رمزوا إليه بشارة خاصة. لكنّهم طوّروا علم الحساب واتخذوا من الجمع أساساً لعمليّتي الضرب والقسمة وعرفوا الكسور دون أن يطوّروها فتوقفوا عند الثلثين ٢/٣ والثلاثة أرباع ٣/٤.

لم يقتصر علم الرياضيات المصري على قياس مساحات المربعات والدوائر والمكعّبات، بل كان يقيس أيضاً أحكام الأسطوانات والكرات وقد وصل إلى تقدير النسبة التقريبيّة بـ ٣,١٦.

* **التقويم:** كان المصريون أوّل من قسّم السنة إلى ١٢ شهراً، وجعلوا اليوم ٢٤ ساعة يقيسونها بواسطة الساعات المائية ليلاً والشمسية نهاراً. عرفوا التقويم منذ القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد. فقد لاحظوا تكرّر فيضان النيل تكرّراً منتظماً، فبدأوا بعد الأيام التي تفصل بين فيضانين، حتّى استقر رأيهم على العدد ٣٦٥ يوماً. فكانت «السنة النيلية» التي قسّموها إلى ٤ فصول أوّلها «فصل الفيضانات».

ثمّ أدرك علماؤهم أنّ نجم «الشعرى اليمانية» وقد سمّوه «سوتيس إيزيس» يظهر قبل حدوث الفيضانات مباشرة. فاعتمدوا على ظهوره ليصحّحوا الفارق الذي يصل إلى يوم كامل كل ٤ سنوات. ولكنهم أغفلوا زيادة هذا اليوم إلى السنة الرابعة. (نحن اليوم نضيفه إلى شهر شباط (فبراير)، ونسمّي السنة الرابعة «سنة كبيس» وعدد أيامها ٣٦٦ يوماً).

من الآثار ما يدلّ على معرفتهم بالتقويم القمري الذي لم يعتمده سوى الكهنة لضرورات دينية واضطروا إلى التضلّع بعلم الفلك من أجل مطابقة التقويم القمري على الحساب الشمسي. كانوا يبدأون التأريخ منذ تولي الفرعون حكمه. وعند موته كانوا يعودون إلى البداية ويعدّون سنوات حكم الفرعون الجديد، فيقولون مثلاً في العام السادس من حكم الفرعون فلان...

* **الفلك**: كان الكهنة يعتبرون دراساتهم الفلكية علوماً سريّة لا يجب كشفها لعامة الناس. فظلّوا قروناً متتالية يتبعون مواقع الكواكب وحركاتها ويميزون الكواكب السيارة من النجوم الثوابت وسجّلوا ما ظنّوه أثر نجوم السماء في مصائر البشر. لم يشيروا بشيء إلى الخسوف والكسوف، وكانوا يتنبأون باليوم الذي يرتفع فيه النيل.

* **الطب**: يعتبر المفخرة العلمية الكبرى للمصريين. بدأ به الكهنة انطلاقاً من السحر.

كانت التمائم أكثر شيوعياً بين الناس الذين اعتقدوا أنّ المرض هو تقمّص الشياطين الجسم وعلاجه يكون في تلاوة العزائم.

ثمّ نصل إلى الأطباء العظام والجرّاحين أو الأخصائيين الذين اعتمدوا القانون الأخلاقي في صناعة الطب، وظلّ يُتوارث جيلاً بعد جيل حتى وصل إلى القسم الذائع الصيت «قسم أبقراط». كان منهم أخصّائيون في التوليد وأمراض النساء وآخرون في اضطرابات المعدة وغيرها.

أمّا غير الأخصائيين فكانوا يعالجون الفقراء ويحضّرون أدهان الوجه وصبغات الشعر وتجميل الجلد وأعضاء الجسم.

تحدّثنا البرديات والأجسام المحنّطة عن طائفة واسعة من الأمراض أصيب بها المصريون القدماء منها تدرّن النخاع الشوكي وتصلّب الشرايين والجدري وشلل الأطفال وفقر الدم والتهاب المفاصل.

لكن لا دلائل على إصابتهم بداء السرطان. وتظهر الجثث المحنّطة تقدّم الطب في تلك الحقبة، إذ لا أثر فيه لتقيح اللثة وتسوّس الأسنان.

كان الأطباء المصريون يملكون عدّة علاجات لمقاومة الأمراض، من عضّة الأفعى إلى الحمّى. وقد عثر في قبر إحدى ملكات الأسرة الحادية عشرة على صندوق للأدوية يحتوي على مزهريات وملاعق وعقاقير جافة وجذور. وكانت الوصفات الطبية تتأرجح ما بين الطب والسحر، ومنها دم العظاية وأذن الخنزير وأسنانه واللحم والدهن النتن ومخّ السلحفاة.

وكان الصلع مثلاً يعالج بتدليك الرأس بدهن الحيوان. حاول المصريون المحافظة على صحة أجسامهم باتباع الوسائل الصحية العامة وبختان الذكور.

الفنون

كان الفنّ أعظم عناصر الحضارة المصرية، فتميّز بنضجه ورقيّه.

* **العمارة:** على أثر الحروب المتتالية وما تركته من مغانم في عهد تحوطمس الثالث ورعسيس الثاني تمكّنت مصر من تشييد المباني الضخمة، فكانت العمارة أفخم الفنون المصريّة إذ تميّزت بالروعة والضخامة والصلابة.

الهياكل والمقابر الفرعونية

من أشهر الهياكل الفرعونية «الكرنك»، الأقصر»، «أدفو» و«دنداره». بعضها محفور في شاهق صخري كعبد «أبي سمبل» ومعبد «دير البحري». وكان الهيكل منذ إنشائه نواة لمدينة صغيرة فيها الكهنة والموظفون والعمّال والحرس والفلاحون.

أقسام الهيكل الأساسية هي التالية: عند المدخل برجان ضخمان. وأمام كلّ منهما تنتصب مسلّة حجريّة وسارية ترفرف عليها أعلام. وفي نهاية المدخل بوّابة تؤدي إلى باحة محاطة بالأعمدة. وفي نهاية الباحة «بهو الأعمدة» الذي لا يدخله إلاّ الكهنة والمتنفذّون. ويلي «بهو الأعمدة» حجرة سريّة تحيط بها مقصورات تعج بالنفائس وفي وسطها المركب المقدّس، بينما يوضع تمثال الإله في فناء المعبد.

أمّا المقابر فكانت متنوعة المظاهر ومتفاوتة الأحكام منها ما كان عادياً بشكل مصطبة أو هرم مدرّج أو هرم ضخم. وقد حرص الأغنياء على جعل مومياء موتاهم في حرز حريز حتى لا يعبث بها اللصوص.

جرت العادة في البدء أن يدفن الميت في سرداب أرضي متعرّج، يصعب الوصول إليه. ويبنى فوق مدخله مصطبة كبيرة أو صغيرة حسب مركز الميت. وخطر لأحد الفراعنة واسمه «سنفرو» أن يقفل السرداب بعده مصاطب فأعطت شكل الهرم المدرّج.

وفي الجيزة بالقرب من القاهرة اليوم، بنى الفراعنة «خوفو» و«خفرن» و«منكورع» ٣ أهرامات لتكون قبوراً لهم والشكل الأخير للمقابر يتمثّل بتلك المحفورة في الشواهق الصخرية المطلة على وادي النيل. ومنها قبر «توت عنخ أمون».

تشتمل المقبرة عادة على ٣ أقسام: أولها السراديب المتعرّجة ثم الغرف الخالية المزيّنة الجدران والمحتوية على نفائس جمة، ثمّ بئر عميقة، تنفذ إلى «حجرة الميت» وفيها الناووس الحجري وضمنه المومياء.

ظهر هذا الفن ظهوراً متواضعاً من خلال تزيين المقابر ونقش الواجهة الخارجية لجدران المنازل. كانت أغلبيّة البيوت تبنى من الطين مع بعض الأعمال الخشبية البسيطة والسقف المقامة على جذوع النخل.

وكان يحيط بالدار عادة سور يضم فناء، تصعد منه درج إلى سطح البيت ومنه ينزل السكان إلى الحجرات.

وكان للأغنياء حدائق خاصة وكانت البيوت كلّها تقريباً مزيّنة بالأزهار وجدرانها بالحصر الملوّنة وأرضه مفروشة بالطنافس. وكانت حجارة البناء غالية الثمن لاستخدامها في تشييد المنازل، فكانت حكراً على الكهنة والملوك.

وانتشرت القصور والمعابد المطلّة على النيل والتي كانت تضمّ أعمدة كثيرة متقاربة بعضها من بعض لاتقاء حرّ الشمس اللافح، وأقواساً وعقوداً وفيها نقوش للزينة وعتبات فخمة.

* **النحت**: كان المصريون من أعظم النّحاتين، نحتوا التماثيل لتلبّي حاجتين كلتاهما دينية. أولاهما تماثيل الفراعنة والآلهة معدة لتزيين واجهة المعابد فاقتضى أن تكون ضخمة، رصينة، تمثّل الفرعون جالساً ويداه على ركبتيه وقدماه متوازيتان. أمّا إذا كان التمثال واقفاً، فالقدم اليسرى تتقدم اليمنى.

أمّا الحاجة الثانية إلى التماثيل فنابعة من الفكرة الدينية القائلة بأن الجسد لا يجب أن يتفكك. لهذا السبب كان الأغنياء يضعون في قبورهم أشباهاً لهم لا تطالها يد الفناء.

وحرص النحاتون على جعل التماثيل مطابقة لأصحابها. فأتت تماثيل النبلاء وغيرهم من الموظفين نابضة بالحركة عكس تماثيل الفراعنة. ولمّا كانت ثورة أخناتون فترة تحرّر فنّي أصبحت التماثيل أعمق تعبيراً وبعيدة عن الجمود. وأبلغ الأمثلة على ذلك تماثيل لرعمسيس الثاني، للفرعون خفرن، لشيخ البلد...

تكثر تماثيل الحيوانات في عصور التاريخ المصري كافةً وتماثيل الملوك

والملكات منها التمثال النصفي الجميل المصنوع من حجر الجير لنفرتيتي زوجة الملك أخناتون بالإضافة إلى تماثيل الآلهة.

* **النقش**: ليس من شعوب العالم شعب جدّ في حفر تاريخه وأساطيره كما جدّ في ذلك قدماء المصريين.

من أبرز نقوشهم تلك النقوش الرائعة الموجودة على قبر الملك وينفيس والملك زوسر على هرم سقارة المدرج؛ بالإضافة إلى النقوش المحفورة على جدران معبد الملكة حتشبسوت في الدير البحري.

* **الرسم**: شُغف المصريّون بالرسم لأنّه يجسّد الأغراض الدينيّة. فروح الميت تستمر في الحياة مع الجسد المحنّط وتتذكّر أيّامهما معاً. هذه الذكريات تتمثّل رسوماً على جدران المقبرة تظهر الميت وكأنّه إنسان من العالم ترك الأرض وجلس يراقب مشاهد من حياته الماضية.

مثّلت الرسوم الحيوانات وكانت ملوّنة. تمحور فنّ الرسم عند المصريين القدماء على إظهار الشخصية المهمة أكثر من سواها. وإذا كان المنظور في وقفة جانبيّة رسمت العين كاملة والكتفان عريضين. وإذا كان لا بدّ من إظهاره أثناء الحركة وجبت مراعاة الاصطلاح على حساب الأبعاد.

لم يتحرّر الرسم من القيود هذه إلا في عهد أخناتون ليعود بعد ذلك إلى ما كان عليه.

* **بناء المدن**: توزعت المدن المصرّية بين الوادي والدلتا. وكانت العاصمة تتغيّر باستمرار من نخب إلى تنيس إلى منف إلى طيبة إلى افاريس ثمّ إلى طيبة فتلّ العمارنة وذلك حسب مشيئة الفرعون.

وكان المعبد أحياناً نواة لمدينة ناشئة يجتمع فيها الكهنة وخدم المعبد والعمال والموظفون فيبنون بيوتهم والحوانيت من دون تخطيط سابق.

كانت المنازل متلاصقة مبنية من الطين، عدا الباب الرئيسي فإطاره من حجر. وكلّها محاطة ببساتين مسوّرة.

* **الفنون الأخرى**: تسمى أيضاً بالفنون الصغرى ولنا المصاغ الذهبي

الذي أمتلكته النساء أو تزيّنت به المقابر. فالفتيات الثمينة كانت تدفن مع الميت.

من الفنون المختلفة التي برع فيها المصريون، صنع الأقراط والعقود والأساور بالإضافة إلى صناعة الصناديق المزخرفة والمطعمة والتماثيل الصغيرة.

أمّا الموسيقى فكانت بالإجمال بسيطة لم تتطوّر. كان لها دور في الحياة العامة. اهتمّ بها بعض الأغنياء وخير دليل على ذلك الرسوم التي تظهر عازفات على آلات وتريّة.

الفلسفة

من أقدم المؤلّفات الفلسفية المصريّة «تعاليم بتاح حوتب» وتعود إلى العام ٢٨٠٠ ق.م. وكان «بتاح حوتب» حاكماً على منف وكبير وزراء الملك في عهد الأسرة الخامسة. وقد ترك هذا الحكيم كتاباً لولده ينصحه فيه بحبّ زوجته وعدم الثرثرة وبالسلوك اللطيف مع الآخرين.

ومن الحكماء المصريين الآخرين الحكيم «إبوور» الذي ندب ما كان في البلاد من خلل واضطراب وقحط أيام الدولة القديمة.

غير أنّ أقليّة الحكماء الصغيرة هذه أخفت وراءها ملايين من السذّج ظلّوا مخلصين لآلهتهم لا يشكوّن في سيادة الحق وفي أنهم سيستقرّون في دار النعيم والسلام تعويضاً عن الآلام والأحزان التي قاسوها على وجه الأرض.

الديانة

* تعدّد الآلهة

عبد المصريّون آلهة عديدة، واعتقدوا أنّ بداية الخلق هي السماء التي بقيت مع النيل أكبر أربابه إلى آخر أيامه.

فالأجرام السماوية كانت بنظرهم صوراً خارجية لأرواح عظيمة لآلهة

مختلفة، أمّا السماء فكانت قبّة تقف في فضائها الواسع بقرة واسعة هي الإلهة حتمور والأرض تحت قدميها.

أمّا تعدد الآلهة عندهم فيعود إلى الفترة التي سبقت وحدة مصر. فقد انقسمت إذّاك إلى مقاطعات تنصرف كلّ منها إلى عبادة إله خاص. فكانت عبادة الإله «سيت» المتمثل في الأفعى والإله «حورس» المتمثّل بالصقر. واعتُبر الملوك أنصاف آلهة. وفيما بعد اعتبر الفرعون نفسه إلهاً.

ولعلّ القمر أقدم ما عبد المصريّون، غير أنّ الشمس كانت أعظم الآلهة. وتُصوّر بصور مختلفة منها صورة الاله حورس الذي أصبح فيما بعد رمزاً من الرموز الدينية والملكية.

كما كانت بعض النباتات مقدسة عندهم منها النخلة التي تظلّلهم في قلب الصحراء والجميزة التي تنمو في الرمال. وظلّ المصري يقرّب إليها قرابين الخيار والعنب والتين.

كانت الآلهة من الحيوان كثيرة الشيوع بين المصريين القدماء. فعبدوا العجل والتمساح والصقر والبقرة والأوزّة والعنزة والقط والأفعى. . .

ولمّا تحوّلت الآلهة إلى آدمييّن ظلّت محتفظة بصورتها الحيوانية المزدوجة وبرموزها فكان «أمون» يمثّل بأوزة أو بكبش و«رع» يرمز إليه بصرصور أو بعجل و«حورس» بصقر.

وفي بعض الأحيان كانت النساء يقدّمن زوجات للآلهة. وكانت هذه الشعائر الدينية عنصراً أساسيّاً في الديانة المصرية.

وكان المصريّون يقدّسون المعز والعجل تقديساً خاصاً وكانا رمزاً «لأوزير». ومن معالم الديانة المصرية القديمة، العبادة الجنسية التي تتجلّى بوضوح في نقوش الهياكل والرموز المصرية.

بعد ذلك أصبحت الآلهة بشراً ومنهم «أوزير» إله النيل المبارك و«اوسيت» إله الجفاف.

كثرت الأساطير حول آلهة المصريّين ومن أعمقها أسطورة «ايزيس» الأم

العظمى (أخت «أوزير» وزوجته الوفية) التي كانت رمز القوة الخالقة الخفية التي أوجدت الأرض وكلّ ما عليها. وكان المصريّون يكنّون لها عبادة قائمة على الحب والإخلاص، فكان الكهنة ينشدون لها الأناشيد.

إذاً كان «رع»، «أوزير»، «ايزيس» و «حورس» من أهم آلهة المصريين. وكان الملك نفسه إلهاً في مصر وابن أمون ـ رع، يُرسم على رأسه الصقر رمز «حورس» وتعلو جبهته الأفعى رمز الحكمة والحياة وواهبة القوى السحريّة.

وكان الملك الرئيس الديني الأعلى.

* **الكهنة**: اعتُبر الكهنة في مصر دعامة العرش والشرطة السريّة الساهرة على النظام الاجتماعي. وكان منصب الكاهن ينتقل من الأب إلى الابن. وكان الكهنة يحصلون على مأكلهم ومشربهم من القرابين المقدّمة للآلهة كما كانوا يجنون الكثير من أطيان الهياكل ومن صلواتهم وخدماتهم الدينيّة. فكانوا يتمتّعون بسلطان كبير.

عقيدة الخلود و «كتاب الموتى»

إعتقد المصريّون بعودة الإنسان إلى الحياة بعد الموت. فالجسم بنظرهم تسكنه صورة أخرى مصغّرة عنه تسمّى القرينة كما تسكنه روح تقيم فيه إقامة الطائر الذي يرفرف بين الأشجار. وهذه الثلاثة، الجسم والقرينة والروح تبقى بعد الموت. وتطورت النظرة إلى الخلود عندما ادّعى كهنة أمون اكتشافهم أسرار الخلود. فوضعوها بشكل نصوص جمعوها في «كتاب الموتى» لتساعد الميت على العبور إلى الأبديّة بسلام ويواجه الحساب أمام الإله «أوزيريس». فتزان أعماله، وإذا رجحت كفّة سيئاته ابتلعه مسخ اسمه «الملتهمة». أمّا إذا رجحت كفّة حسناته فينعم باستمرار حياته في مملكة أوزيريس.

حساب الآخرة

برزت عند المصريين قضية الحساب أو الدينونة. فقد وضع الأغنياء على جثّة ميّتهم كتاباً دعوه «كتاب الموتى» يستعين به لمواجهة الإله أوزيريس. وبفضل ما يشتمل عليه هذا الكتاب من عبارات، يستطيع الميت أن يبرّىء نفسه ويكسب الحياة الأبدية. كأن يردّد ساعة الحساب:

«لم أعنّف الفقراء ولم أجوّعهم. لم أسيء معاملة الناس ولم أحمّل نفساً فوق طاقتها. لم أقتل. لم أسرق. لم أكذب. لم أتعرّض للحيوانات المقدسة. لم أسيء إلى مليكي أو إلى أبي. لم أقسم بالباطل. لم أتلف زرعاً. لم ألوّث مياهاً. لم أعش في مسح الحقول. لم أنزع من عيار الموازين. بل أقمت على احترام الآلهة. فأنا طاهر، أنا طاهر، أنا طاهر...» وتتمايل كفتا الميزان. وعلى إحداها قلب الميت وعلى الثانية تمثال «الحقيقة ـ العدل» «معات». ومخافة أن يكذّب القلب صاحبه يردّد الميت: «يا قلب لا تقم شاهداً ضدّي ولا ترجّح الكفة عليّ أمام سيد الميزان».

ويتحقق من وضعية الميزان ٤٢ قاضياً. كلّ منهم يمثّل إحدى مقاطعات مصر. فإذا توازنت كفّتا الميزان، فمعنى ذلك أنّ المتوفى قد عاش بموجب القانون والعدالة، فيصدر الحكم التالي: «فليخرج (فلان) مبرّأ. ليذهب حيث شاء بالقرب من الأرواح والآلهة». وإذا رجحت كفة السيئات ابتلعه مسخ اسمه «الملتهمة».

عن اسكندر موريه، «تاريخ الشرق»

المجتمع المصري

الطبقية

انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين: الطبقة العليا وطبقة العامة.

الطبقة العليا: استأثرت بالحكم وبمقدّرات البلاد وتكوّنت من:

١ ـ **الفرعون:** لفظة فرعون تعني «الصرح الكبير» وهي مشتقة من

(Peraa). دلّت هذه التسمية في البدء على القصر الملكي لتعود فتشير إلى الفرعون نفسه.

كان الفرعون يتميّز بسلطتين زمنية ودينية بل كان ملكاً وإلهاً؛ وذلك قبل توحيد مصر عندما كان الملك بمثابة نصف إله و «خادم للإله حورس». وبعد الوحدة أصبحت لفظة «هورروس» تعني الفرعون نفسه. فاعتبره الشعب سلطاناً روحياً وابناً للإله «رع» وخصّوه بالمراسم الدينية الواجبة للآلهة.

ومع حكم الفرعون «نارمر» (٣٢٠٠ق.م) تعاظمت سلطة الفرعون، فأصبح كلّ ما في البلاد متعلقاً به، سواء شمل ذلك الأشخاص أم الأملاك. وكانت الطاعة العمياء واجبة للفرعون، فهو يرسي العدل والتنظيم ويسهر على الاقتصاد والدفاع وذلك ليكسب رضى آلهة آبائه.

٢ ـ **النبلاء**: وهم من حاشية الفرعون ومحظيّيه. منهم الوزراء والكتبة والكهنة والقادة وسائر الموظفين الذين اختارهم ليساعدوه في حكم البلاد.

أ ـ **الوزير**: كان إسمه «لاتي» ولقبه «عيون وآذان الملك». كان في البدء يعاون الملك في تصريف أمور الدولة، من إشراف على الإدارات والاقتصاد والقضاء. ثم تمتّع بصلاحية مطلقة خاصة إذا كان الفرعون ضعيف الشخصية. وكان منصب الوزير ينتقل إلى ذريّته.

ب ـ **الكهنة**: من الكهنة من تعاظم نفوذه ليصبح فرعوناً مثل «أمينوفيس» الرابع.

انفرد الكهنة في إدارة المعابد والاستئثار بأموالها ونذوراتها. فجمعوا ثروات طائلة وامتلكوا نصف الأراضي الزراعية في مصر تقريباً. وكانوا يمارسون السحر.

أمّا مركز رئيس الكهنة، «كاهن أمون الأكبر» الذي اعتبره الفراعنة مستشارهم الأول فكان في «طيبة» عاصمة الدولة الوسطى.

ج ـ **الموظفون**: عند تقسيم الدولة إلى مقاطعات رأس كلاً منها موظّف يمثل الفرعون وينفّذ أوامره. كان الموظفون على درجات متفاوتة أبرزهم مدير

الإدارة. وتمتّعوا بصلاحيات مختلفة، من تسلّم شؤون الأمن وإقامة العدل إلى إدارة ممتلكات فرعون وجباية الضرائب. فقوي مركزهم الإداري وبدأوا بفرض العقوبات. وكانت الوظيفة حكراً على الملمّين بالقراءة والكتابة أو على أبناء الفرعون وأقربائه.

د ـ **الكتبة**: الكاتب شخص بالغ الأهمية نظراً لقلّة من كانوا يتقنون الكتابة والحساب. تتطلّب الكتابة دقّة لفهم أوامر الفرعون وتنفيذ رغباته بحذافيرها. ومن بين الكتبة يُهيّأ الكاهن أو الوزير أحياناً.

* **طبقة العامة**: والمقصود بها الطبقة المحكومة وقد تألّفت من:

أ ـ **الفلاّحين**: كانوا يخدمون الطبقة العليا أو يرتبطون بسيّد فيكونون في بعض الأحيان عبيداً. ارتبطوا بالأرض وبالنظام الإقطاعي على حدّ سواء، فإذا بيعت الأرض انتقلوا معها إلى السيّد الجديد.

اتّسمت الطبقة الفقيرة بالصبر والطاعة وعانت كثيراً من أعمال السخرة، خاصة بعد فترة الحصاد أو إبّان الفيضانات. وإذا قلّ الإنتاج صبر الفلاّح على الحرمان وتقشّف واكتفى بما يستر عورته. لكنّه عانى كثيراً من الضرائب. فكان مكرهاً على تسديدها وإلاّ تعرّض للضرب مع أفراد عائلته أو طُرد من الأرض. استخدم الفلاّح سكّة الخشب أو الحجر ونوّع في المحاصيل وربّى الماعز والغنم والأبقار. أمّا الخيول فاهتمّت بها الطبقة العليا.

ب ـ **العمّال**: عملوا في الحرف التقليدية، وفي طليعتها النسيج والخزف والحلى والزجاج.

بدأوا عملهم كموظّفين عند الفرعون والكهنة والنبلاء. لكنّ اليد العاملة لم تكن مهمّة نظراً لتوفرها بأعداد هائلة.

ج ـ **الجيش**: اختار الفراعنة أفراد الجيش منذ حداثة سنّهم ومنعوا الفلاّحين من الانخراط فيه. وقد ضمّ هذا الجيش إلى جانب الأفراد المصريين، مرتزقةً منهم الليبيون والسوريون والسودانيون والأحباش.

كان معظمهم من المشاة، أما الأسلحة فاقتصرت في البدء على السيوف والعصيّ ثم ظهرت عربات الحرب.

د ـ **العبيد**: كانوا في أدنى درجات المجتمع. أتوا من أسواق الرقيق في الحبشة والسودان أو من أسرى الحرب. عندما ازداد عددهم في مصر أقام لهم الفرعون رعمسيس الثالث المعسكرات وأجبرهم على العمل في الحقول. ثمّ تصالح الفراعنة معهم فسمحوا لهم بالزواج وأعطوهم الأرض ليزرعوها.

ومع تضاعف خطر «كهنة أمون» في طيبة، اعتمد الفراعنة على عبيدهم في تعزيز مراكزهم. فعلت مرتبتهم، ومنهم من دخل البلاط ونال حظوة لدى الفرعون.

شقاء العمّال

«ألم تتمثّل حياة الفلاح الذي يحرث الأرض؟ والجابي المشغول بجمع الضرائب، يعاونه الجنود المسلّحون بالعصي، والزنوج بسعف النخيل يهيبون به: «هيا بالحنطة. فإذا لم يسلمها يُرمى أرضاً ويكبّل ويغطى في القناة، رأسه في أسفل....

رأيت الحداد في عمله مقابل فرنه؛ فإنّ له أصابع التمساح. وهل يتمتّع النحاتون بالراحة أكثر من الفلاّح؟ يدأبون على العمل حتى في ساعات الليل. بيوتهم مضاءة وهم يعملون.

والحلاّق يتأخر في عمله حتى الليل... والصبّاغ تنضح من أصابعه رائحة الأسماك النتنة، وجفناه يكسرهما التعب.

والإسكافي شديد البؤس دائم التشكّي، صحّته كالسمكة المجوفة. والجندي يحمل إلى الثكنة منذ طفولته... فلا تلبث بطنه أن تتشقق، ويتهدّل حاجباه، ويدمى رأسه....

يحمل زاده والماء على منكبيه كما الحمار....

القانون الأخلاقي

١ ـ **الملك والنساء**: كثيراً ما كان الملك يتزوّج أخته أو حتّى ابنته ليبقي الدم الملكي نقياً من الشوائب. وكان معنى لفظي أخ وأخت في الشعر المصري القديم كمعنى حبيب وحبيبة في عصرنا هذا.

وكان للملك فضلاً عن أخواته عدد كبير من النساء من أسيرات الحروب وبعضهن من بنات الأعيان أو ممن أهداهن إليه الأمراء الأجانب.

٢ ـ **الزواج والطلاق**: كان عامة الشعب يقنعون بزوجة واحدة، فكانت الحياة العائلية منظمة على مستوى رفيع من الأخلاق من جهة سلطة الأبوين. وكان الطلاق نادراً. وكان للزوج حقّ إخراج زوجته من بيته من دون أن يعوّضها بشيء إذا زنت، أمّا إذا طلقها بسبب غير هذا السبب وجب عليه أن يخصّص لها جزءاً كبيراً من أملاك الأسرة.

٣ ـ **مركز المرأة**: كان مركز المرأة عندهم راقياً، فالنقوش تصور النساء يأكلن ويشربن بين الناس ويمارسن الأعمال كافة بحرية كاملة. كانت النساء يمتلكن ويورّثن. وقد ارتقت حتشبسوت وكليوبترا عرش مصر وحكمتا حكم الملوك. ومال المجتمع المصري إلى تغليب سلطة الزوجة على سلطة الزوج بعض الشيء. حتّى في مسائل الخطبة كانت المرأة هي البادئة والدليل على ذلك قصائد الغزل ورسائل الحبّ الموجّهة في غالبيتها من المرأة إلى الرجل.

٤ ـ **الشؤون الجنسية والعلاقة بين الرجال والنساء**: كان المصريون يتحدثون بصراحة عن الشؤون الجنسية ويزينون هياكلهم بصور ونقوش تظهر فيها أجزاء الجسم كلها واضحة وكانوا يقدمون لموتاهم من الأدب الفاحش ما يسليهم في قبورهم.

كان الدم الذي يجري في عروق سكان وادي النيل دماً حاراً، لذلك كانت الفتيات يصلحن للزواج في سن العاشرة. وكان اتصال الفتيان والفتيات قبل الزواج حرّا ميسّراً. حتى اللواط لم يكن معدوماً في مصر.

وكان الرجال يستلذّون بالمتعة الجنسية مع الفتيات الراقصات. وجرت

العادة التي بقيت إلى عهد الفتح الروماني أن يتم اختيار أجمل بنات الأسر الشريفة في طيبة ونذرها لأمون. فإذا لم ترضِ الإله لكبر سنّها أُخرجت من خدمته وتزوّجت ولقيت الإجلال في أرقى الأوَساط.

العادات

١ ـ **الأخلاق الشخصية**: كان الكبار يسدون النصائح الحميدة لأبنائهم. ويحتوي المتحف البريطاني على برديّة تعرف باسم: «حكمة أمنحوتب (حوالي ٩٥٠ ق.م):

«لا تطمع في ذراع من الأرض،
ولا تعتد على حدود أرملة..،
واحرث الحقل حتى تجد حاجاتك،
وخذ خبزك من بيدرك،
وإن قدحاً من الحب يعطيكه الله
لخير من خمسة آلاف تنالها من العدوان..،
وإنّ الفقر في يد الله
لخير من الغنى في المخازن،
وإن الرغيف والقلب مبتهج
لخير من الغنى مع الشقاء..».

كان المصريّون محبّين للثروة فأولعوا بالمباني الفخمة الكبيرة وكانوا مجدّين عمليين حتى في خرافاتهم الكثيرة. كانوا متمسّكين بالقديم واقعيين لا يهتمّون للسخافات التي لا صلة لها بالدين.

لم يقدّروا الحياة على أساس العاطفة. غير أنّهم تمتّعوا بالمرح والفكاهة.

٢ ـ **الألعاب**: كان لهم الكثير من الألعاب والمباريات العامة والخاصة «كالداما» والنرد، وكانوا يقدمون لأطفالهم اللعب والدمى كالكرة النطاطة،

وكانوا يعقدون مباريات في المصارعة والملاكمة وصراع الثيران.

وكان الخدم يمسحون لهم أجسامهم بالزيوت في الأعياد ويضعون على رؤوسهم أكاليل الزهر.

٣ ـ **المظهر الخارجي**: كانوا أقوياء الأجسام، مفتولي العضلات، عريضي المناكب، مستدقي الخصور، ممتلئي الشفاه، منبسطي الأقدام، وذلك حسب رسومهم وتماثيلهم. وكانت هذه التماثيل تمثل الطبقات العليا نحيفة القوام، طويلة، ذات وجوه بيضاء وجباه منتظمة وأنوف طويلة. وكانت بشرتهم بيضاء عند الولادة سرعان ما تلفحها شمس مصر فتسمّر.

كانت المرأة تقصّ شعرها والرجل يحلق لحيته ويخفي شاربيه ويزيّن نفسه بشعر مستعار فخم.

٤ ـ **الأصباغ والأدهان**: اعتنوا بتجميل مظهرهم وإصلاح عيوب جسمهم. فكانوا يدهنون أعضاء أجسامهم بالزيت ويحمّرون وجوههم وشفاههم ويلونون أظافرهم. وكان الأثرياء منهم يضعون في قبور موتاهم سبعة أنواع من الأدهان ونوعين من الصبغة الحمراء.

وجدت بين آثارهم كميات كبيرة من أدوات الزينة والمرايا والدبابيس والأمشاط. أمّا الكحل الذي تستعمله النساء اليوم فهو صورة أخرى عن الزيت الذي كان المصريون يستخدمونه قديماً. وكانت المنازل تبخّر بالبخور والمرّ والعطور تستخدم لتعطير الجسم والثياب.

٥ ـ **الملابس والحلى**: مرّت ملابسهم في مراحل التطوّر كافّة. فكان أطفالهم أولاً يبقون عراة الأجسام إلاّ من الأقراط والقلائد لعمر الثالثة عشرة. لكنّ الفتيات كنّ يضعن على أوساطهن منطقة من الخرز، والخدم يلبسون قطعة من القماش تستر عورتهم. وكان النساء والرجال من الأحرار يسيرون وأجسامهم عارية من فوق السرة مغطى ما تحتها إلى الركبة بإزار قصير ضيق من الكتان الأبيض.

ومع ازدياد الثروة أضافت الدولة الوسطى إزاراً ثانياً فوق الإزار الأول

وأضافت الدولة الحديثة غطاء للصدر ودثاراً للكتفين.

أمّا سائقو المركبات وساسة الخيل فكانوا يلبسون الملابس الفخمة.

وفي عصور الرخاء المتأخرة استبدلت النساء المئزر الضيق بالثوب الفضفاض.

كانت الحلى منتشرة بين الرجال والنساء على حدّ سواء فكانوا يضعون الجواهر على أعناقهم وصدورهم ومعاصمهم.. ومع تزايد ثروة المصريين لم يعد التحلي بالجواهر ميزة الطبقات الثرية، فكان لكل كاتب وتاجر خاتمه المصوغ من الفضة أو الذهب ولكل رجل خاتم في إصبعه ولكل امرأة قلادة.

وفي عهد الأسرة الثامنة عشرة أصبحت الأقراط حلية لا غنى عنها، بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء.

التحنيط

اعتقد المصريّون القدماء في بعث وحياة أخرى بعد الموت، وأنّ الحياة كلّها ما هي إلا دورات متكاملة من ولادة وطفولة وشباب وهرم ووفاة ثمّ ولادة أخرى وهكذا دواليك.. كما اعتقدوا أنّ نهر النيل كان يفصل بين حياة الدنيا والآخرة.

فقد عاش أجداد المصريين على الضفة الشرقية للنيل وبنوا عليها مدنهم وقراهم بما فيها من مساكن ومعابد، في حين خُصصت الضفة الغربية للجبانات الزاخرة بالأهرامات والمقابر والمعابد الجنائزية وقرى العمال والفنانين.

وقد حدث هذا التقسيم للحياة الدنيا والحياة الأخرى كنتيجة طبيعية لعقيدة الشمس التي تصوّر المصريون من خلالها أن الشمس هي واهبة النور والدفء ومن خلال ملاحظتهم لشروق الشمس من خلف الهضاب الشرقية (أو ولادتها) وغروبها خلف الهضاب الغربية (أو وفاتها). واعتقدوا أيضاً أنّها تنير لأولئك الأبرار الذين رحلوا إلى العالم الآخر في رحلتها الليلية من الغرب إلى الشرق عبر سماء أخرى أو عالم آخر.

لقد أوحت الشمس أيضاً للمصريين القدماء بعملية التطوّر هذه، حيث تولد صغيرة خافتة الحرارة خلف الجبال الشرقية لتصل إلى ذروتها وسط النهار ثمّ تبدأ رحلة الخفوت لتغرب كلياً خلف الهضاب العربية ولكنها تعود مرة أخرى في الصباح التالي متجدّدة الحياة. كما لاحظوا أن فيضان النيل يحدث كلّ عام في موعد معيّن، يغمر الأرض اليابسة ويبعث فيها الحياة مرة أخرى لتمتلىء خضرةً ونمواً، ثمّ تجفّ مرة أخرى حتى فيضان آخر.

وقد ظنّ البعض أن المصري القديم قد عمل جاهداً كي يتغلّب على الموت في سبيله للبحث عن الخلود، والدليل على ذلك أنّه بنى أهرامات شاهقة الارتفاع أو مقابر منحوتة في الصخر لكي يخفي فيها جسده وقد تعلّم أن يحافظ عليه بالتحنيط وبما اصطحب من برديات مختلفة تحوي التعاويذ الجنائزية والسحرية. أضف إلى ذلك الأوقاف التي أوقفها لمدّه بالغذاء بعد الممات كي يظلّ هو بجسده أو بروحه حياً.

وربّما كانت الوفاة ضرورية للجسد وصولاً لحياة أخرى سعيدة وولادة جديدة حيث لا متعة في الحياة عندما يهرم الجسد.

لم يكن الموت بحدّ ذاته سبب ازعاجهم الحقيقي، بل كيفيّة التغلّب على الأخطار والعقبات التي قد تعوق رحلتهم في مجاهل العالم الآخر. وتصوّروا أنّهم لو وصلوا إليه بسلام، عاشوا هنيئاً في حقول النعيم وتمتّعوا بحياة أخرى. لذلك كان لا بد من حفظ العناصر المختلفة التي يتكون منها كلّ إنسان حسب عقيدتهم وهي:

١ - الروح وأسموها «با» وكانت تستدعي من آن لآخر لتحلّ في جسد صاحبها وصوّروها على هيئة طائر برأس إنسان يشبه رأس صاحبه.

٢ - القرين أو الروح الحارثة وسمّوها «تا»، وكان لا بدّ من تلاوة التعاويذ لصالحها وتقدّم لها القرابين لكي تظلّ في مكانها دائماً ولا تفارق صاحبها أبداً».

٣ - الجسد وسمّوه «غث» وكان لا بدّ من المحافظة عليه بالتحنيط.

٤ - القلب وسمّوه «أيب» وكان يشكّل من الحجر أو القيشاني ويلبس كتميمة

ويخاطب في الفصل «٣٠ ب» من كتاب الموتى، لكي يشهد ضدّ صاحبه أمام أوزير يوم الحساب، وربّما رمز القلب للضمير أو الأعمال.

٥ ـ الاسم وسمّوه «رن» وكان للابن الأكبر أن يخلّد اسم والده في مقبرة الوالد ومن خلال الأعمال الصالحة في الدنيا.

٦ ـ الظلّ وسمّوه «شوت»، وكان للظلّ أن يخرج ويدخل إلى المقبرة مع الجسد والروح كما يشاء وتأكّد ذلك في نصوص الفصل «٩٢» من كتاب الموتى.

٧ ـ النورانية أو الهداية للخير وسموّها «آخ» وكانت تكتسب بصالح الأعمال والتقوى والصلاح.

كان من الواجب الحفاظ على هذه المقومات جميعها وبشكل خاص على الجسد سليماً واضح الملامح وفي أحسن صورة ممكنة. وذلك بالتحنيط واللفائف والقناع والتوابيت والتماثيل والصور والتعاويذ حتى يسهل التعرف عليه بواسطة الروح «با» عند استدعائها لتحلّ في صاحبها في العالم الآخر. فالخلود كان خلوداً مادياً بالجسد وخلوداً روحياً بصالح الأعمال والسمعة الطيّبة والتقوى والصلاح في الدنيا.

الواضح أن الحفاظ على الجسد تمّ بناء على الملاحظة والتجربة في البداية، أي في عصور ما قبل التاريخ حتّى تمّ للمصريين القدماء إجادة عملية التحنيط بطريقة علمية مقصودة لذاتها، وثبتت فعاليتها في المومياءات التي حُفظت لنا منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة.

فقد لاحظوا أنّ دفن الموتى في الأرض الصحراوية الرملية الجافة يساعد على امتصاص الرطوبة وتبخّرها من الأجساد ويحافظ على أشكالها لتصبح جلداً على عظم محتفظة بشكلها العام. إلاّ أنّهم اعتقدوا بوجود قوى غير ملموسة تساعد على حفظ أجسادهم وبأنّ حيواناً معيّناً هو «ابن آوى» يملك هذه القوى ويمكنه أن يضرّ أو يحافظ على هذه الأجساد. فابن آوى يتردّد على مقابرهم الصحراوية، ينبشها ويمزّق لفائف أجسادهم ويأكل منها، وظنّوا أنّهم لو قدّسوه وتملّقوه لاتّقوا شرّه فجعلوه حامياً للجّبانة. وبنوا له

المقاصير والهياكل وصوروه في مقابرهم وقرّبوا لتماثيله وصوره ورتّلوا التراتيل لاسمه «انبو» حتى يحفظ أجسادهم من التلف.

كانت عملية التحنيط تتمّ في معبد التحنيط وتستغرق ٧٠ يوماً منذ الوفاة حتى الدفن. وكان الكاهن المحنّط يلبس قناعاً على هيئة ابن آوى ربّ الجبانة كما لو كان هو نفسه «انبو» الذي يقوم بإجراء عملية التحنيط والتي كانت تجري لها طقوس معيّنة مردّدين الصلوات والدعوات.

من أقدم المومياءات الملفوفة التي عُثر عليها مومياء من عصر الملك خوفو وصناديق احشاء الملكة حتب حرس (ام خوفو أيضاً) ومومياء «نفر» من عصر الأسرة الخامسة في سقّارة.

عملية التحنيط

يبدأ المحنّط بتفريغ الجمجمة الأمر الذي يحتاج إلى معرفة دقيقة بهذا الجزء من الجسم. وكانت تتمّ العملية عن طريق الأنف، فيدخل المحنّط فيه خطافاً يخترق قاعدة الجمجمة ثم ينفذ لتجويفها ويهرس المخ الذي يفرغ من الطريق نفسه.

في حالات أخرى، كانوا يفتحون الجمجمة ويفرغونها، وكان الجسم يوضع فوق حوض مائل ينتهي بإناء، ويُدهن بملح النطرون الجاف الذي يمتصّ السوائل ويذيب الدهون فتتجمّع في الإناء.

كان ملح النطرون مقدّساً وهو ملح طبيعي يستخرج من الصحراء الغربية ولا يصيب البشرة بالتلف.

أمّا البطن فكانوا يفرغونه من خلال فتحة من الجانب الأيسر. يستخدمون لذلك سكّيناً طقسياً من حجر الصوان وذلك تمسكاً بالشعائر المتوارثة. ثمّ تخرج الأحشاء من فتحة البطن ما عدا القلب، وكانت الأمعاء تملأ عادة بالمرّ والايسون والبصل بعد غسلها في نبيذ النخيل، ثم يملأ تجويف الصدر بملح النطرون. وتغيّر الصرر باستمرار كلما ابتلّت. ويعالج الجسم بعد ذلك بالزيوت العطرية ونبيذ النخيل ويُحشى بلفائف الكتّان المشبع

بالراتنج ونشارة الخشب والمرّ والقرفة والبصل ومواد أخرى تكسبه رائحة طيبة.

بعد ذلك، يدهن الجسم من الخارج براتنج منصهر لسدّ مسامه وتخاط الفتحة التي استخدمت لاخراج الاحشاء وتغلق فتحات الأنف والفم والأذنين والعينين. في بعض الأحيان، تسدّ الفتحة بلويحة من الذهب عليها صورة العين المقدسة «وجات» ويلفّ الجسم بشرائط الكتّان المغموسة في الراتنج مع تلاوة الشعائر والتعاويذ.

أما الاحشاء فكانت تعالج وحدها بملح التطرون والمواد العطرية حتى تجفّ ثم تلفّ بالضمادات وتحفظ في أربعة أوانٍ خاصة بالاحشاء تسمّى الأواني الكانوبية. وتكون أغطية الأواني في الغالب على هيئة رؤوس أبناء حورس الأربعة وهم «أمسيتي» برأس إنسان لحراسة الكبد، و «حابي» برأس قرد لحماية «الرئتين» و «دواموت أف» برأس ابن آوى لحراسة المعدة و «قبح سنواف» برأس صقر لحراسة الأمعاء.

المومياءات الملكية

دفن ملوك وملكات وكبار رجال الدولة الحديثة (الأسرات من الثامنة عشرة وحتى العشرين ١٥٥٤ ـ ١٠٣٠ق.م) في مقابرهم المنحوتة في جبّانة «طيبة». غير أنّ محتويات معظم المقابر تلك تعرّض للسرقة في نهاية عصر الأسرة العشرين (حوالي عام ١٠٣٠ق.م) لاسيّما ما خفّ وزنه وزادت قيمته من معادن ثمينة أو زيوت عطرية وأثاث جنزي.

.عُرف الكثير عن تلك السرقات من خلال ما سُجّل على برديات سرقات المقابر ومحاكمات اللصوص. وقد جمع كهنة الأسرة الحادية والعشرين (حوالي سنة ١٠٠٠ق.م) عدداً من المومياءات الملكية التي سرقت مقابرها ونزعت رقائقها الذهبية من على التوابيت وأعادوا لفّها باللفائف ووضعوها في توابيتها أو في توابيت جديدة وأعادوا دفنها في خبيئين هما:

ـ خبيئة الدير البحري: وهي مقبرة عميقة منحوتة في الصخر في وادٍ يقع جنوب معبد الدير الهجري. كانت مخصّصة للأميرة «اين حابي» من

عصر الدولة الوسطى وقد عثر أهالي القرنة على هذه الخبيئة حوالي عام ١٨٧٥ وظلّوا يسرقون منها الآثار حتّى العام ١٨٨١. وكانت تحتوي على مومياءات (سقنن رع ـ أحمس ـ أمنحوتب الأول ـ تحوطمس الأول ـ تحوطمس الثاني ـ تحوطمس الثالث ـ رعمسيس الأول ـ سيتي الأول ـ رعمسيس الثاني ـ رعمسيس الثالث ـ رعمسيس التاسع ـ بانجم الثاني) وسبع مومياءات أخرى لملكات من الأسرات الثامنة عشرة وحتى الحادية والعشرين (أحمس نفرتاري زوجة الملك أحمس وست تامس وبخمت زوجة حريحور وحنوت تاوي والدة أو زوجة بانجم الأول وماعت تارع زوجة اوسركون الأول وإست أم خب ابنته «من خبر رع» ونس خنو زوجة بانجم الثاني)

ـ خبيئة مقبرة أمنحوتب الثاني: عُثر على هذه الخبيئة في إحدى الحجرات الجانبية لصالة دفن الملك أمنحوتب الثاني في وادي الملوك عام ١٨٩٨ وفي داخلها مومياءات أمنحوتب الثاني نفسه ـ تحوطمس الرابع ـ أمنحوتب الثالث ـ مرنبتاحا ـ سيبتاج ـ سيتي الثاني ـ رعمسيس الرابع ـ رعمسيس الخامس ـ رعمسيس السادس وثلاث نساء وطفل.

يوجد في المتحف المصري أيضاً مومياءات أخرى غير ملكيّة مثل مومياءات «يويا ـ وتويا» والدي الملكة «تي» زوجة امنحوتب الثالث ومومياء الأمير «ماحريري».

تجدر الإشارة إلى أنّ مومياء الملك «توت عنخ امون» موجودة حالياً في التابوت الكبير الثالث للملك داخل مقبرته في وادي الملوك في الأقصر. ويبلغ عدد المومياءات ٢٧، وتضمّ قاعة المومياءات رقم «١» إحدى عشرة مومياء وهي:

١ ـ **سقنن رع تاعا**: أحد حكّام طيبة من الأسرة السابعة عشرة (حوالي العام ١٥٦٠ق.م) وقد بدأ هذا الملك الكفاح المسلّح ضد المستعمرين الهكسوس وسقط في احدى المعارك الحربية. تولّى ابنه «تامس» مواصلة حرب التحرير بعده. تبدو المومياء في وضع متشنّج حيث أنّها حُنّطت في

الوضع الذي وجدت عليه بعد المعركة في ميدان القتال. توفي «سقنن رع» وهو في الأربعين من عمره تقريباً وكان طوله ١٧٠ سم.

٢ ـ **أمنحوتب الأول**: وهو ابن أحمس الأول وحكم لمدة ٢١ سنة. دفن في مقبرة بذراع أبو النجا وليس في وادي الملوك. طول المومياء يبلغ ١٦٥ سم تقريباً وعلى اللفائف قناع من الخشب، يشبه قناع التابوت ومغطى بالزهور الحمراء والصفراء والمومياء في حالة جيدة داخل لفائفها.

٣ ـ **الملكة مريت أمون**: هي زوجة الملك أمنحوتب الأول الذي حكم في بداية عصر الأسرة الثامنة عشر (١٥٢٩ ـ ١٥٠٨ق.م). عُثر على مقبرتها محفورة في الصخر في منطقة الدير البحري بواسطة بعثة متحف المتروبوليتان سنة ١٩٠٣. كانت مومياء الملكة محفوظة داخل ثلاثة توابيت خشبية مزخرفة. سُرقت المقبرة في العصور القديمة وبعثرت محتوياتها وفُكّت لفائف المومياء وانتُزعت رقائق الذهب التي كانت تغطي التوابيت. يُحتمل أن تكون الملكة قد توفيت وعمرها ٤٨ سنة وقد زخرفت مومياؤها بالزهور.

٤ ـ **تحوطمس الثاني**: كان ابناً من زوجة ثانوية لـ «تحوطمس الأول» ولذلك فقد تزوّج من أخته غير الشقيقة حتشبسوت الوريثة الشرعية وأصبح ملكاً على مصر وحكم حوالي ١٨ عاماً. لكنّه توفي في سن مبكرة (حوالي ٣٦ عاماً). عُثر على مومياءه في خبيئة الدير البحري عام ١٨٨١ وتعرّضت لتلف شديد. كان ذراعاها متقاطعان أعلى الصدر والساق اليمنى مبتورة عن الجسم ويوجد جرح سطحي أعلى الرقبة وجرح عميق في الجانب الأيسر من الرقبة. طول المومياء حوالي ١٦٨,٥ سم.

٥ ـ **تحوطمس الرابع**: خلف والده أمنحوتب الثاني على العرش ولم يكن هو الوريث الشرعي بما أنّ أمّه «تي عا» كانت زوجة ثانوية. لذلك فقد ذكر في لوحة الحلم التي وضعها عند صدر أبو الهول أنّ المعبود «حور أم آخت» بشّره بالحكم، لو أزال عن التمثال الرمال التي كانت تغطيّه.

توفي وعمره حوالي ٤٦ عاماً بعد أن حكم أحد عشر عاماً، دُفن في

مقبرته في وادي الملوك ونُقلت مومياؤه إلى مقبرة أبيه «أمنحوتب الثاني». طول المومياء ١٦٤سم.

كان شعر رأسه كثيفاً وطويلاً، لونه بني مائل إلى الحمرة والحاجبان رفيعان ملتحمان تقريباً، فوق عظمة الأنف، وملامحه رقيقة ناعمة ووجهه طويل نحيف. الذقن رفيعة بارزة ومدبّبة والأنف صغير والشفتان نحيفتان.

٦ ـ **سيتي الأول**: هو ثاني ملوك الأسرة التاسعة عشرة. تولّى الملك بعد وفاة والده رعسيس الأول وكان عمره آنذاك أكثر من ٤٠ عاماً.

أثناء حكم أبيه، كان ضابطاً في الجيش وقائداً للفرسان. وإلى جانب نشاطاته الحربية، قام ببناء قاعة الأعمدة الكبرى في الكرنك ومعبد «أبيدوس» ومعبده الجنائزي التذكاري في القرنة. حكم حوالي ١٣ عاماً ودُفن في مقبرته في «وادي الملوك» ثمّ نقلت جثته إلى «خبيئة الدير البحري».

المومياء عموماً في حالة حفظ جيّدة جداً، مغطّاة بطبقة من اللفائف مشبعة بالراتنج وطول المومياء ١٦٦سم. يلاحظ أنه لا يوجد شعر على الرأس أو اللحية سوى الحاجبين. كما تختلف الملامح عن ملامح ملوك الأسرة الثامنة عشرة حيث أنّ بنية الوجه قوية والفكّ كبير وعريض.

٧ ـ **رعمسيس الثاني**: ورث العرش عن أبيه «سيتي الأول» وربّما كان في العشرينات من عمره. حكم ٦٧ عاماً ومن أهم إنجازاته، حماية مصر وأمبراطوريتها من أخطار «الحثيين» الذين حاربهم وانتصر عليهم في معركة قادش في سوريا في العام الخامس من حكمه.

استمرّ الصراع طويلاً حتى وقّعت معاهدة سلام تحمي حقوق مصر الإقليمية في هذه البقعة من العالم القديم وذلك في العام الحادي والعشرين من حكمه. قام هذا الملك بتشييد الكثير من المعابد والقصور وطوّر مدينة برّ رعمسيس لتصبح عاصمة لمصر في عصرة الأسرة التاسعة عشر بعد أن كانت في طيبة. مات وعمره بين ٨٧ و ٩٢ عاماً. دُفن في مقبرته في وادي الملوك، ثم نقلت الجثة إلى خبيئة الدير البحري. طول الجسم ١٧٣ سم، ويلاحظ أن الرأس بيضاوي الشكل وتبرز مؤخّرته للخلف قليلاً ويغطيها شعر

خفيف من الجانبين والخلف فقط. الأنف ضيّق بارز والشفة العليا مستطيلة وجلد الوجه مليء بالتجاعيد واليد اليمنى مقبوضة واليد اليسرى نصف مقبوضة وأصابع القدم منحنية.

٨ ـ **مرنبتاح**: مرنبتاح هو الابن الثالث عشر لرعمسيس الثاني وقد اعتلى العرش لمدة ١١ عاماً وهو في سنّ متأخرة. مات وعمره حوالي ٧٠ عاماً.

حمى البلاد من أخطار خارجية كثيرة وقام بعدة حملات حربية ضدّ بعض الشعوب في آسيا وشمال أفريقيا وشعوب البحر المتوسط. وقد ذكر ذلك على لوح النصر المعروف باسم «لوحة إسرائيل» والموجود حالياً في المتحف المصري.

دفن في مقبرته في وادي الملوك ثم نقلت رفاته إلى مقبرة «أمنحوتب الثاني» حيث عُثر على مومياته سنة ١٨٩٨ ونقلت إلى المتحف المصري عام ١٩٠٧.

اسم مرنبتاح مكتوب بالهيراطيقية على غطاء المومياء ويظهر أسلوب تحنيط جسده لمومياء لرجل متقدم في السنّ، طوله ١٧١سم وكان أصلع ويشبه وجهه وجه رعسيس الثاني.

لم يتحوّل لون المومياء إلى البني الداكن مثل المومياءات الأخرى. كان الجسم مغطى بطبقة من الكتّان المشبع بمادة صفراء ثبت أنّها نوع من البلسم، عند إذابته في الكحول فحّت منها رائحة عطرة. الجسم كلّه مغطّى بمادة فاتحة.

يوجد عدة جروح في الذقن وفي الجانب الأيمن من الحنجرة آثار ضربة بلطة قتال فوق مكان عظمة الترقوة وجزء من القفص الصدري. الذراع الأيمن مكسور وأصابع القدم اليسرى مكسورة وبعضها مفقود والجانب الأيمن من الظهر يعاني من قطعٍ كبير.

٩ ـ **رعمسيس الخامس**: كان ابناً لرعمسيس الثالث. تولّى العرش بعد أخيه رعمسيس الرابع وحكم أربع سنوات وبضعة شهور (١١٤٥ق.م). نظّم في عهده قسم الأملاك الأميريّة في مصر الوسطى كما تدلّنا على ذلك بردية

ويلبور المحفوظة في متحف بروكلين والتي أعطتنا فكرة واضحة عن نظام تسجيل الأراضي والضرائب.

توفي الملك في العشرينات من عمره نتيجة إصابته بمرض الجدري. دُفن أولاً في مقبرته التي لم تكن نقوشها مكتملة بعد، أكملها رعمسيس السادس واستعملها لنفسه. نقلت مومياء رعمسيس الخامس إلى خبيئة مقبرة أمنحوتب الثاني.

١٠ ـ **الملكة بخمت**: هي زوجة الملك حريحور كبير كهنة آمون رع من الأسرة الحادية والعشرين. عثر عليها في خبيئة الدير البحري. اهتمّ ملوك هذه الأسرة بزيادة المحافظة على المومياءات بواسطة حشو الجسم بمواد حافظة.

غطّت رأس الملكة باروكة شعر مضفورة متقنة الصنع، أمّا مكان العيون فملوّن بشكل العين. وقد حدثت محاولة لحقن الوجه تحت الجلد لإعطائه شكلاً طبيعياً ومرونة ظاهرية.

الذراعان ممتدّان بجوار الجسم وهو الوضع المعتاد بالنسبة لمومياءات السيدات والرجال في الأسرة الحادية والعشرين. طول المومياء ١٥٥سم.

١١ ـ **الملكة حنوت تاوي**: هي زوجة الملك بانجم الأول، من الأسرة الحادية والعشرين. عثر عليها في خبيئة الدير البحري. ووجد فوق البطن لوح ذهبي عليه نقش باللغة المصرية القديمة لاسم الملكة. غطّت الرأس باروكة شعر مضفورة حقن الوجه تحت الجلد بعجائن من الدهن والصودا لكي تعطيه منظراً طبيعياً. طعّمت العينان بالعاج والأوبسيديان والذراعان ممتدان بجوار الجسم واليدان تلمسان الفخذين.

يبدو أن الملكة كانت شابة عند الوفاة، طول المومياء ١٥١سم. يلاحظ أن الوجه معالج عام ١٩٧٤ لظهور تفاعل متتالٍ نتيجة الحقن المشار إليه.

الفصل الثاني

مصر
في
العهد العباسي

بعد وصول الإسلام إلى مصر، رحّب به السكان الذين كانوا يتوقون إلى التخلّص من قسوة البيزنطيين. وشهدت البلاد في تلك المرحلة تسامحاً دينياً واسعاً أتاح للمسيحيين البقاء على دينهم، واستقراراً انعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إلاّ أن الأوضاع السياسية المتقلبة والمتعاقبة التي ستشهدها الدولة العباسيّة ستؤثر على الأوضاع في مصر التي قامت على أرضها دول مختلفة سعت إلى الانفصال عن الخلافة العباسية في بغداد، وساهمت بالتالي في انهيار الدولة.

وفي العام ١٥١٧ احتلّ العثمانيون مصر وأصبحت ولاية تابعة لدولتهم التي جعلوا مركزها في الآستانة بعد سقوط القسطنطينية بأيديهم سنة ١٤٩٣.

١ ـ الدولة الطولونية في مصر (٨٦٨ ـ ٩٠٥م)

الدولة الطولونية واحدة من دويلات عدّة أنشأها الأتراك على أنقاض الدولة العباسيّة.

* **تأسيسها**: أسّسها في مصر أحمد بن طولون الذي تسلّم رئاسة الحرس لدى الخليفة المأمون بعد والده.

سنة ٨٨٦ نصّبه الخليفة المعتزّ نائباً لوالي مصر. فاستغلّ الانشقاق الحاصل بينه وبين الخلافة المركزية في بغداد فأعلن استقلاله بمصر.

* **توسّعها**: عمد ابن طولون إلى تقوية دولته بنظام عسكري متين وزوّدها بأسطول بحري ضخم وجيش وافر العدد، تشكّلت نواته من حرس خاص ضمّ الترك والزنوج.

على أثر وفاة والي سوريا سنة ٨٧٧ أحكم ابن طولون سيطرته على فلسطين وداخل وسريا وبيروت وأنشأ في عكّا قاعدة بحرية كانت مركزاً لأسطوله.

* **انتقال الخلافة إلى خمارويه**: على أثر وفاة ابن طولون اتفق ابنه وخليفته خمارويه مع الخليفة في بغداد على إخضاع مصر وسوريا لحكمه مقابل جزية سنوية يدفعها للخليفة ومقدارها ٣٠٠ ألف دينار. وقبل موته زوّج ابنته للخليفة العبّاسي المعتضد بالله.

* **انهيارها**: تميّز خمارويه بالخلاعة والتبذير فترك الدولة على شفير الإفلاس. بعد اغتياله كثرت الفوضى والاضطرابات، فأرسل الخليفة العبّاسي المكتفي جيشاً بقيادة محمّد بن سليمان تمكّن من القضاء على الدولة الطولونية.

* **منجزاتها**: ركّزت الدولة الطولونية اهتمامها على أمور الزراعة والريّ وجعلت من مصر مركزاً للفنّ وساهمت في ازدهار حركة العمران لا سيّما في أحياء القطائع حيث بني البيمارستان ومسجد ابن طولون.

٢ ـ الدولة الأخشيدية في مصر (٩٣٥ ـ ٩٦٩م)

استعاد العباسيّون حكم مصر وسوريا بعد انهيار الدولة الطولونية، لكن سرعان ما ظهرت في الفسطاط دولة تركية أخرى عُرفت بالدولة الأخشيدية.

* **تأسيسها وتوسعّها**: أسّسها محمد بن طغج (٩٣٥ ـ ٩٤٦م) والذي عيّنه الخليفة العباسي حاكماً على مصر، فسوّى الأوضاع المضطربة فيها وأطلق عليه لقب «أخشيد».

* **حكم كافور**: بعد وفاة الأخشيد تسلّم الحكمَ زنجي حبشي خصيّ كان في خدمته واسمه «أبو المسك كافور» الذي تخلّص من ولدي الاخشيد القاصرين وتسلّم الحكم باسمها. دافع كافور عن مصر والشام وحارب الفاطميين في شمال إفريقيا والحمدانيين في شمال سوريا.

* **انهيارها**: خلف كافور أبو الفوارس أحمد وهو في الحادية عشرة من عمره. وفي عهده سقطت دولة الأخشيديين على يد جوهر قائد الفاطميين.

٣ ـ الدولة الفاطميّة

* **تأسيسها**: تأسست الدولة الفاطميّة في تونس على يد سعيد بن حسين الذي لقّب بالإمام عبيدالله المهدي ثمّ أعلن نفسه المهدي المنتظر.

* **الفاطميون في مصر**: تميّز خلفاء عبيد الله بسياسة التوسّع والهجوم لا سيما في جنوب أوروبا وغرب أفريقيا، فبلغوا المحيط الأطلسي. وفي العام ٩٦٩م استولى الفاطميون على مصر على يد جوهر الصقلي الذي بنى مدينة «المنصورية» وأنشأ فيها الجامع الأزهر الكبير.

* **عصر الفاطميين الذهبي**: بلغت سلطة الفاطميين عصرها الذهبي في عهد أبي منصور نزار العزيز الذي بسط سلطته على شمال أفريقيا واليمن ومكّة ودمشق والموصل.

* **الخليفة الحاكم**: في عهد الخليفة «أبو علي المنصور الحاكم» برزت الخلافات بين الأتراك والزنج والبربر حرس الخليفة الأمر الذي أضعف المملكة فسقطت تحت ضربات الجند الشراكسة والترك والأرقّاء الذين أسّسوا دويلات مستقلّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ حكم «أبو علي المنصور الحاكم» (حكم وهو في الحادية عشرة من عمره) تميّز بسفك الدماء والشدّة. وقد ادّعى الألوهية عملاً بمعتقد الغلاة من الإسماعيلية وقبلته طائفة جديدة من الناس سمّوا بالدروز. واختفى في شباط ١٠٢١ في جبل المقطّم.

* **بدء الانحطاط**: بعد الحاكم تسلّم مقاليد الحكم فتيان قاصرون حكم مكانهم فعلياً وزراؤهم. معهم تقلّصت حدود الدولة الفاطمية إلى مصر. وبعد سنة ١٠٤٣ بدأ نفوذهم يضعف في سوريا وفلسطين.

* **انهيار الدولة الفاطمية**: في أوائل القرن الحادي عشر، اتّصف الحكم

الفاطمي بالتناحر بين فرق الجيش وأفراد البلاد. وتعاقبت المجاعات والأوبئة وازدادت الضرائب.

ومع تقدّم الصليبيين ومواصلة ملك القدس أماريك غاراته على مصر ازداد الأمر سوءاً.

أمّا آخر الخلفاء الفاطميين فخلعه صلاح الدين الأيّوبي سنة ١١٧١م.

مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية عند الفاطميين

١ ـ **الحياة الاجتماعية**: كان الشعب الخاضع للفاطميين مقسّماً إلى الطبقات التالية:

- **المسلمون**: معظمهم من الأقباط المستعربين الذين بقوا على مذهب السنّة.
- **الموالي**: معظمهم من الأتراك.
- **أهل الذمّة**: من نصارى ويهود.

ـ **البذخ**: تميّز حكم الفاطميين بالبذخ لا سيّما مع الخليفة المستنصر وبنى الخلفاء القصور الفخمة.

ـ **وضع المرأة**: اضطلعت المرأة في العهد الفاطمي بدور اجتماعي وسياسي مهمّ.

٢ ـ **الحياة الاقتصادية**: شهدت مصر في تلك الحقبة ازدهاراً اقتصادياً لا سيّما في قطاعي الزراعة والتجارة.

أ ـ **الزراعة**: أنشأ الفاطميّون الأقنية وتُرع الريّ. ويعتبر قصب السكّر والفول والقمح والبطّيخ من أهمّ المنتوجات الزراعية المصرية في تلك الحقبة.

ب ـ **الصناعة**: ازدهرت في عدد من المدن المصرية ومنها الإسكندرية ودمياط. وتمثّلت بالحياكة والصناعات الخزفية.

جـ ـ التجارة: إزدهرت بشكليها الداخلي والخارجي، من حوانيت وشوارع تجارية إلى علاقات خارجية مع بيزنطيا وروما.

٣ ـ الحياة الفكرية: لم يكن العصر الفاطمي غنياً بالعلماء والكتّاب البارزين. وتميّزت الثقافة في تلك الحقبة بالصبغة الفارسية إجمالاً.

ـ دار الحكمة والجامع الأزهر والمكتبات: أنشأ الخليفة الحاكم دار الحكمة (١٠٠٥م) وهي تعتبر من أهمّ المؤسّسات الفاطمية التي أنشئت بهدف تدريس تعاليم الشيعة.

وكان العزيز قد حوّل الجامع الأزهر إلى دار دراسات عالية وأنشأ مكتبة ملكية ضمّت أكثر من ٢٠٠ ألف كتاب وعدد من المخطوطات النادرة.

ـ الفلك وعلم البصريّات: على عهد الخليفة الحاكم أنشىء مرصد في جبل المقطّم.

ـ الفن وهندسة البناء: من معالم هذا الفنّ الجامع الأزهر، وجامع الحاكم، والجامع الأقمر وجامع الصالح ابن رزيّك. ومن آثار الفاطميين الباقية إلى اليوم ٣ بوّابات ضخمة هي باب زويلة وباب النصر وباب الفتوح.

ـ الصناعات الزخرفية: ومنها الرسوم وصناعة البرونز بشكل مرايا أو أباريق أو مباخر...

الأيوبيّون

صلاح الدين الأيوبي يؤسّس الدولة الأيوبيّة

قضى صلاح الدين على الخلافة الفاطميّة الشيعية وأعاد مصر إلى العالم الإسلامي السنّي ووحّد مصر وسوريا في دولة واحدة تحت قيادة نور الدين زنكي.

غير أنّ هذا الأخير خشي أن يعلن صلاح الدين استقلاله في مصر فحاول القضاء عليه لكنّه مات قبل أن يتمكّن من ذلك. فأعلن صلاح الدين تأسيس الدولة الأيوبية في مصر ومُنح لقب سلطان «مصر وسوريا» وأصبح بذلك أقوى شخصيات العالم الإسلامي.

* منجزات صلاح الدين

حارب الصليبيين وحقّق عليهم انتصارات مهمة لا سيّما في معركة حطّين، ثم في احتلاله للقدس العام ١١٨٧. كما نفّذ الأعمال العمرانية والاقتصادية ومنها: بناء القلاع والحصون وأهمّها برج القاهرة. كما وضع نظاماً خاصاً لريّ الأراضي على ضفتي النيل.

عام ١١٩٣ توفي صلاح الدين ودفن بالقرب من المسجد الأموي.

* الدولة الأيوبية بعد صلاح الدين

بعد صلاح الدين تقاسم أولاده الدولة فاستولى الملك الظاهر على حلب والملك الأفضل على دمشق والملك العزيز على القاهرة. في ظلّ هذه الفوضى استولى أخو صلاح الدين الأصغر الملك العادل سيف الدين على مصر وعلى معظم أراضي سوريا وأقام علاقات وديّة مع الصليبيّين وعلاقات تجارية مع أوروبا.

* نهاية الدولة الأيوبية

بعد موت العادل، عادت الخلافات بين الأمراء الأيوبيّين إلى أن استقلّ أحدهم الصالح أيوب في حكم مصر. وبدأ يزيد إعداد المماليك ويدخلهم في الجيش، ليحمي نفسه ودولته فقوي نفوذهم وتبوّأوا المراكز القياديّة، فقضوا بعد موت الصالح أيوب على دولة الأيوبيّين وأسّسوا دولة المماليك عام ١٢٥٠م.

الأيوبيّون يحاربون الصليبيين

الحملة الصليبية الثالثة (١١٨٨طط ـ ١١٩٢)

أعلن صلاح الدين الأيوبي الجهاد المقدس ضد الصليبيين سنة ١١٧٦ عند دخوله دمشق. لكنّ ملك القدس بودوين الرابع هزمه في تشرين الثاني ١١٧٧. ومع ذلك واصل صلاح الدين حرية ضد الصليبيين لكنّه اضطر إلى توقيع هدنة معهم سنة ١١٨٠.

في ٤ تموز (يوليو) ١١٨٧ ضربهم ضربة قاضية في معركة حطّين فدخل القدس في ٢ تشرين الأول (اكتوبر).

غير أنّ ملك بريطانيا ريكاردوس قلب الأسد انتصر على صلاح الدين في معركة أرصوف في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١١٩١ ثم وقّع معه اتفاقية صلح الرملة في ٢ أيلول (سبتمبر) ١١٩٢.

الحملة الخامسة (١٢١٧ ـ ١٢٢١)

خلال هذه الحملة احتلّ الصليبيّون مدينة دمياط في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٢١٩ لكنهم اختلفوا على حكمها وأدّت خلافاتهم إلى فشلهم في احتلال القاهرة في ٣٠ آب (أغسطس) ١٢٢١. وبذلك أصبحوا محصورين في الساحل السوري أمام القوى الموحدة للأيوبيين.

الحملة السادسة (١٢٢٨ ـ ١٢٢٩)

خلال هذه الحملة تمّ توقيع اتفاقية بين أمبراطور ألمانيا فريدريك الثاني [١٨ شباط (فبراير) ١٢٢٩] والسلطان الكامل الأيوبي لإعادة المدن المقدسة، القدس والناصرة وبيت لحم إلى الصليبيين لمدة ١٠ سنوات و ١٠ أشهر و ١٠ أيام يمتنع خلالها هؤلاء عن إرسال حملات إلى الأراضي المقدسة.

الحملة السابعة (١٢٤٨ ـ ١٢٥٤)

انطلقت من جنوب فرنسا في ٢٥ آب (أغسطس) ١٢٤٨. وصلت الحملة إلى مصر في حزيران (يونيو) ١٢٤٩ ودخلت مدينة دمياط لكنها فشلت في دخول القاهرة وهُزمت على أيدي قوات طوران شاه (ابن الملك الصالح الأيوبي).

المماليك

١ ـ أصلهم

يعود المماليك إلى أصول مختلفة من الأتراك أو المغول أو الشركس. لا يُعرف نسبهم بالتحديد لأنّهم كانوا من الرقيق يباعون في روسيا والقوقاز.

اشترى الصالح أيّوب عدداً وافراً منهم وعيّنهم في مناصب حيوية في الجيش، فأسّسوا دولة قويّة حكمت البلاد الإسلامية حوالى ٢٧٠ سنة وقسّمت إلى:

ـ دولة المماليك البحريين من ١٢٥٠م إلى ١٣٨٢م.

ـ دولة المماليك البرجيين أو المماليك الجراكسة من ١٣٨٢م ـ ١٥١٥م.

٢ ـ تأسيس دولة المماليك

عند وفاة السلطان الأيوبي الصالح أيّوب سنة ١٢٤٩ تسلّمت أرملته «شجرة الدر» الحكم ونصّبت نفسها ملكة. ثمّ تزوّجت أحد المماليك ويدعى عز الدين أيبك الذي حاول الاستئثار بالسلطة فقتلته. ثم ما لبث أن قُتلت على أيدي بعض الجواري. عند ذلك أعلن مملوك يدعى سيف الدين قطز نفسه سلطاناً فكان أول سلطان على دولة المماليك.

عارض الأيوبيون في سوريا قيام دولة المماليك فاتّجهوا بجيشهم إلى مصر لإخضاعهم، غير أنّ السلطان قطز انتصر عليهم وردّهم على أعقابهم.

٣ ـ المماليك البحريّون

أ ـ يهزمون المغول: عام ١٢٥٨ قام هولاكو حفيد جنكيزخان قائد المغول، بهجوم على بغداد فاحتلّها وقضى على الدولة العباسية ثم توجّه إلى حلب ودمّرها وكذلك حماه ودخل دمشق عام ١٢٦٠.

أمّا أخوه كتبوغا فتوجّه إلى فلسطين ومصر. عند ذلك أرسل قطز جيشاً بقيادة بَيْبَرس وانتصر على المغول الذي تراجعوا ولحقهم المماليك فاستعادوا منهم سوريا وضمّوها إلى مصر.

وخلال العودة إلى مصر عمد بَيْبَرس إلى قتل قطز وأعلن نفسه سلطاناً على مصر.

ب ـ يهزمون الصليبيين: بدأ بيبرس بمحاربة الصليبيين فاحتلّ أنطاكيا ويافا وحض الأكراد والكرك على ذلك. وبعده استرجع السلطان قلاوون اللاذقية وطرابلس. وأخيراً احتلّ الأشرف خليل عكّا آخر معاقل الصليبيين في الشرق عام ١٢٩١. فغادر الصليبيون إلى جزيرتي قبرص ورودس.

٤ ـ المماليك البرجيون

بعد الأشرف خليل ضعفت سلطة المماليك البحريين فأسّس سيف الدين برقوق أحد المماليك البرجيين دولة المماليك البرجيين عام ١٣٨٢ بعد أن خلع السلطان الصالح حاجي. وفي عهد هذه الدولة نظّم المغول أيضاً حملة بقيادة تيمورلنك على البلاد الإسلاميّة فدخلوا سوريا ودمّروا حلب وحماه وحمص وبلغوا دمشق التي سقطت أمامهم.

وفي عهد المماليك البرجييّن قام الصليبيون بالهجوم على المدن الساحلية. لهذا قاد السلطان برسباي (من المماليك) حملة بحرية فاحتلّ رودس وقبرص.

٥ ـ المظاهر الحضارية في عهد المماليك

في عهدهم بدأ عهد الانحطاط الفكري عند العرب؛ ذلك أنّ السلاطين

كانوا أميّين وبعضهم لا يعرف اللغة العربية. غير أنّ المماليك عاشوا حياة من البذخ والترف وتركوا بعض المظاهر الحضارية في الفن والعمارة ومنها:

- **البناء والعمارة:** بنوا المساجد (مسجد برقوق، مسجد النوري) والقصور (قصر الأزبكية) والأضرحة وزيّنوها بالنقوش والكتابات.

- **البريد:** طوّروا البريد حتى يتمكن السلطان من الاتصال بأنحاء مملكته الواسعة.

- **الاقتصاد:** قسّموا أراضي مصر الزراعية إلى ٢٤ قيراطاً ووزّعوها على السلاطين والأمراء.

عرفت الصناعة في عهدهم ازدهاراً لا سيّما صناعة النسيج والصناعات المعدنية والحفر على الخشب. وقد مارسوا التجارة الخارجية مع أوروبا والشرق الأقصى.

أشهر علمائهم: ابن خلّكان، أبو الفداء، المقريزي وابن خلدون.

٦ - انهيار دولة المماليك

استمرّ حكم المماليك في مصر حتى عام ١٥١٧ عندما انتصر عليهم العثمانيون في معركة الريدانية ودخلوا القاهرة. وبذلك تمّ القضاء نهائياً على دولة المماليك وضمّ العثمانيون مصر إلى مملكتهم.

الفصل الثالث

في

العصر العثماني

حملة بونابرت على مصر

أسباب الحملة

كان بونابرت يأمل أول الأمر أن يحتل إنكلترا، غير أنه أدرك أن الأساطيل الفرنسية لن تستطيع مواجهة الأساطيل الإنكليزية والتفوق عليها. وما إن ترسخت هذه الفكرة في ذهنه حتى أقنعته الحكومة بالقيام بإنزال في مكان آخر هو مصر.

فمصر بموقعها الاستراتيجي كانت تعد الفرنسيين بتهديد طريق الهند وبالتعويض عن خسارة جزر الانتيل التي احتلها البريطانيون والسبيل إلى ذلك إدخال الزراعات الغربية وأهمها السكر إلى هذه المنطقة مما يؤدي إلى أرباح ضخمة جداً.

وفي تبرير هذه الحملة، اعتمد الفرنسيون سياسة جديدة، غير الإيديولوجيا الصليبية المسيحية، تقوم على تحرير مصر من احتلال المماليك وليس انهاء الحكم العثماني. واعتبرت فرنسا أنه في حال اعترضت الدولة العثمانية على هذا المشروع، فإنها سوف تستعين بالشعوب الرازحة تحت غيرهم وتؤلبها ضدهم.

ورافقت هذه الحملة لجنة علمية ضمت ١٥١ شخصاً من بينهم عالم الرياضيات مونغ وعالم الكيمياء بيرتوليه وعالم الطبيعيات جوفروا سان هيلير. وكان من مهام هذه اللجنة تزويد مصر بتقنيات متطورة وتنفيذ مشاريع من شأنها أن تمدنها. وكان بونابرت يريد من هذا كله بعث هذه «الأرض القديمة».

وقائع الحرب

وبما أن الهدف الأول من الحملة الفرنسية كان إضعاف بريطانيا وشل مصالحها في المنطقة، قامت السلطات البريطانية بكل ما في وسعها لإفشال هذا المخطط. فتم تدمير الأسطول الفرنسي في أبو قير في آب (أغسطس) ١٧٩٨ واحتلال مالطا.

وظن الفرنسيون أنهم إذا دعموا السلطات المستقلة ذاتياً داخل السلطنة العثمانية، يقدرون على تفكيكها. في الواقع، كان الفرنسيون يجهلون طبيعة السلطنة العثمانية التي كان يعتبرها كل مسلم الملجأ الوحيد في وجه المسيحي، على الرغم من أن أوامرها لم تكن دائماً مطاعة. أما ضعف هذه السلطنة فلم يكن له سوى تأثير ضعيف على الاحترام الذي يكنه لها المواطنون. وبعد الهزيمة التي مني بها العثمانيون أمام الروس سنة ١٧٧٤، حاولوا دفع المؤمنين إلى الوقوف إلى جانب السلطان باسم الدفاع عن الإسلام.

أظهر الفرنسيون الإجلال والاحترام لدين المصريين وأخبروهم أنهم ليسوا تابعين للبابا في محاولة لاسترضائهم وكسب ودهم، غير أن المصريين كانوا على يقين أنهم أصبحوا تحت رحمة أشخاص ليسوا مسلمين. زد على ذلك أنهم كانوا يخافوا من أن يحاول الفرنسيون التعدي على قوانينهم وأخلاقهم وأملاكهم. واعتبر المصريون أن ما يحصل هو عدوان على «دار الإسلام». فأعلن السلطان العثماني الحرب على الفرنسيين واتهمهم بالزندقة والإلحاد. فتلاشت بذلك الشائعات التي أطلقها الفرنسيون وهي تقول إن عملية الاحتلال تمت باسم السلطان.

وفي ظل هذا الوضع رأت بريطانيا أن تتحالف مع السلطنة العثمانية للقضاء على طموحات فرنسا. فاضطر بونابرت إلى المحاربة على جبهتين: الأولى هي قوات الحلف الإنكليزي العثماني، والثانية الثورة الشعبية داخل مصر. استطاع القائد الفرنسي بما له من دهاء أن يقمع هذه الثورة، لكنه لم يستطع احتلال سوريا الذي كان ليمكنه من حماية غنيمته مصر. وفي مارس (آذار) ١٧٩٩ حاصر عكا، لكنه ما لبث أن اضطر إلى الانسحاب. ثم

حاولت السلطنة العثمانية القيام بإنزال بحري، لكنه تمكن من صده وغادر إلى فرنسا بعد أن سلم مقاليد الحكم إلى كليبر في آب (أغسطس) ١٧٩٩. تعرض هذا الجنرال لهجومات متتالية شنها العثمانيون والمماليك والبريطانيون، فضلاً عن التحركات الشعبية، إلى أن اغتيل في ١٤ حزيران (يونيو) ١٨٠٠. فخلفه الجنرال عبدالله مينو الذين اعتنق الدين الإسلامي.

وقامت فرنسا خلال سنوات الاحتلال الثلاث بإصلاح القلاع والمتاجر وخزانات المياه في كل مصر. وأعيد تنظيم النظام المالي واستبدل نظام الالتزام بمجموعة من الموظفين الفرنسيين الذين يجبون الضرائب. وأصبحت الضريبة تفرض بشكل متساوٍ على الجميع وفقاً لنوعية الأراضي. أما من الناحية التجارية، فتم تشكيل لجنة للتجارة مؤلفة من مسلمين ومسيحيين تتولى أمر البت في المشاكل التجارية. في الواقع، حررت الظروف الحرفيين والتجار من الانكشاريين الذين كانوا يفرضون حمايتهم مقابل حصة من الأرباح.

غير أن الشعب ثار، على الرغم من كل الذي فعله الفرنسيون. فاضطر مينو بعد أن حاصرته القوات الإنكليزية إلى الاستسلام في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٨٠١ وفقاً لشروط معينة وانسحبت القوات الفرنسية من مصر.

وعقدت فرنسا مع السلطنة العثمانية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٠١ معاهدة سلام تخلت بموجبها فرنسا عن مصر والجزر الأيونية.

مرحلة محمّد علي

١ ـ محمّد علي

محمّد علي ألباني الأصل وصل إلى مصر مع الحملة العثمانية لمحاربة الفرنسيين ثمّ بقي فيها بعد انسحاب بونابرت.

استغلّ نقمة الشعب المصري على المماليك ليظهر أمامه بمظهر المخلّص فتعلّق به المصريون وطالبوا به حاكماً عليهم، فعيّن والياً على مصر سنة ١٨٠٥.

٢ ـ منجزات محمد علي في مصر

ـ **القضاء على المماليك**: دبّر مكيدة للمماليك وقضى على زعمائهم سنة ١٨١١ عندما دعاهم إلى وليمة في القلعة وأفلت عليهم جنوده فقتلوهم.

ـ **إصلاحاته**: حاول بناء دولة حديثة تماشي الحضارة الأوروبية فاستعان بخبراء أجانب لتنظيم الإدارة.

حاول النهوض بالاقتصاد فجمع الأموال وصادر أموال المماليك وطوّر الزراعة وأمّم التجارة الخارجية وأنشأ مصانع جديدة للنسيج والسكّر.

اهتمّ محمد علي أيضاً بالنواحي الفكرية فأنشأ مدارس ومعاهد الطبّ والهندسة وأرسل بعثات علمية إلى فرنسا.

ـ **بناء الجيش**: بنى جيشاً منظماً ساعده على تدريبه ضبّاط فرنسيّون وانشأ مدارس للتدريب ومدرسة حربية في أسوان وأسطولاً بحرياً كبيراً.

استعان به العثمانيون سنة ١٨١١ للقضاء على الوهابيين وسنة ١٨٢٣

للقضاء على ثورة اليونان في شبه جزيرة المورة فاحتلّ جزيرة كريت لكنّه هزم سنة ١٨٢٧ أمام تحالف الدول الأوروبية في معركة ناڤارين.

٣ ـ الحملة المصرية على سوريا

أ ـ أسبابـها:

* طموح محمّد علي في التوسع وإعادة الامبراطورية الفرعونية.
* استياؤه من العثمانيين لأنه لم يحصل منهم إلاّ على جزيرة كريت.
* طمعه في خيرات سوريا (لا سيّما الأخشاب).
* اعتبار موقع سوريا الستراتيجي ضرورياً للدفاع عن مصر.
* خلافه مع والي عكّا عبدالله باشا الذي تهرّب من تسديد ديونه له.

ب ـ سير الحملة والوصول إلى الآستانة:

بدأت الحملة المصرية في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣١ وكانت بقيادة إبراهيم باشا (ابن محمد علي). تألّفت من ٣٠ ألف جندي واسطول بحري فاحتلّت مدن فلسطين ووقفت أمام أسوار عكّا التي صمدت ٦ أشهر ثم سقطت واستسلم عبدالله باشا للمصريين.

وكان الأمير بشير الثاني قد سارع إلى دعم الحملة واضعاً إمكاناته بتصرف المصريين (بعد أن هدّده محمد علي باجتياح لبنان).

بعد عكّا، سقطت المدن السورية تباعاً: دمشق وحمص وحلب وتراجع العثمانيون إلى ممر «بيلان»، لكنّ إبراهيم باشا تمكّن من سحق جيشهم بفضل اعتماده الأساليب العسكرية الحديثة.

تابع إبراهيم باشا زحفه عبر الأناضول وهزم الجيش العثماني ووقع الصدر الأعظم في الأسر. ومع وصول القوات المصرية إلى مدينتي كوتاهية وإزمير أصبحت أبواب الآستانة مفتوحة أمامها فاستنجد السلطان العثماني محمود الثاني بالدول الأوروبية لمساعدته.

٤ ـ مواقف الدول الأوروبية

ـ **موقف فرنسا**: رفضت فرنسا تلبية نداء السلطان العثماني خاصة وأن نفوذها كان يزداد مع توسّع والي مصر. وكان معظم مستشاري محمد علي المدنيين والعسكريين من الفرنسيين.

ـ **موقف بريطانيا**: وقفت بريطانيا موقف الترقّب والحذر. فالإنكليز غير مستعدّين للحرب إلى جانب السلطان العثماني رغم خوفهم من تعاظم النفوذ الفرنسي مع توسّع والي مصر.

ـ **موقف النمسا**: وقفت ضدّ حركة محمّد علي باشا ذلك انّها تعارض من حيث المبدأ أيّ تغيير ثوري.

ـ **موقف روسيا**: خشيت روسيا قيام دولة قوية على حدودها الجنوبية تمنعها مستقبلاً من تحقيق حلمها بالوصول إلى المياه الدافئة. لذلك أظهر القيصر نيقولا الأول تعاطفاً مع نداء السلطان العثماني. وفي ٢٠ شباط (فبراير) ١٨٣٣ أرسل ١٥ ألف جندي روسي لمساعدته.

وبعد التدخّل الروسي لمصلحة السلطان العثماني سعت فرنسا وبريطانيا لدى محمد على والسلطان العثماني وأقنعتهما بالتفاوض. فزار الصدر الأعظم معسكر إبراهيم باشا في كوتاهية يرافقه القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة وتوصّل الجانبان إلى اتفاقية كوتاهية التي نصّت على انسحاب إبراهيم باشا من الأناضول مقابل اعتراف السلطان العثماني بولاية محمّد علي على كلٍّ من سوريا ولبنان وفلسطين وكريت وأضنة فضلاً عن مصر.

٥ ـ تجدّد الحرب العثمانية ـ المصرية

اعتُبرت اتفاقيّة كوتاهية هدنة مؤقتة بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا. فوالي مصر كان يرغب في الاستقلال التام عن السلطنة، والسلطان العثماني كان عازماً على الأخذ بالثأر. فبدأ الأتراك إعادة تنظيم جيشهم مستعينين بخبراء ألمان ومدعومين من الإنكليز.

في المقابل دعّم محمّد علي الحدود وزاد عدد جيشه بفرض التجنيد الإجباري في المناطق الخاضعة له.

هاجم السلطان العثماني المصريين عبر الفرات فمُني جيشه بخسارة كبيرة واستسلم الأسطول العثماني لمحمّد علي في الاسكندرية.

وبعد هذا الانتصار الكبير هدّد إبراهيم باشا الآستانة من جديد وكاد السلطان العثماني الفتي أن يقبل بشروط محمّد علي باشا لولا تدخل الدول الأوروبية الكبرى.

سياسة المصريين في لبنان

منذ تسلّمه حكم الجبل سعى الأمير بشير الثاني إلى الاستقلال عن السلطنة العثمانية وحاول تحقيق هدفه من خلال التحالف مع والي مصر.

أ ـ حسنات الحكم المصري في لبنان

رحّب اللبنانيون بادىء الأمر بالحكم المصري للأسباب التالية:

ـ تنظيم الإدارة:

أعاد إبراهيم باشا تنظيم الإدارة في مناطق نفوذه فنظّم الولايات وعيّن عليها حكّاماً أقوياء مخلصين وأبقى سلطة الأمير بشير الثاني على صور وصيدا وبيروت وطرابلس. غير أنّه عاد وعيّن عليها متسلّمين اختارهم بنفسه.

وقضى إبراهيم باشا على سلطة الإقطاعيّين وألف المجالس الاستشارية في المدن الكبرى.

ـ تنظيم القضاء والمالية:

ـ القضاء: نظّم إبراهيم باشا المحاكم المدنية والجزائية على الطريقة الأوروبية وأبقى على القضاء الشرعي.

ـ المالية: نظّم جباية الضرائب وحاول القضاء على المحسوبية والفساد.

- إصلاحات أخرى: سعى إلى المساواة بين الطوائف واهتمّ بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والعلميّة.

ب - استياء اللبنانيين من الحكم المصري

ذكّرت إجراءات إبراهيم باشا اللبنانيين بقساوة الحكم العثماني. ومن أبرز هذه الإجراءات:

- زيادة الضرائب.
- الاحتكار.
- السخرة.
- التجنيد وجمع السلاح.

ج - الثورات ضد الحكم المصري

- ثورة فلسطين: بدأت سنة ١٨٣٤ في نابلس وامتدّت إلى كلّ فلسطين، فاضطر محمّد علي باشا إلى الاستعانة بالأمير بشير حتّى تمكّن من إخمادها.

- ثورة طرابلس وجبال العلويين: أعلن أهالي طرابلس الثورة فاستنجد المصريّون بالأمير بشير الذي أرسل ابنه خليلاً فأعاد النظام إلى المدينة وجوارها.

وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٣٤ تحركت الثورة في جبال العلويين فارسل بشير الثاني ابنه خليلاً على رأس جيش أخضع الثائرين.

- ثورة حوران: حاول إبراهيم باشا تجنيد دروز حوران بالقوة فرفض هؤلاء ولجأوا إلى الثورة وألحقوا بالمصريين خسائر فادحة.

على أثر انتصارات الدروز في حوران اندلعت الثورات في لبنان، في وادي التيم وصيدا وكسروان والشوف وبيروت. ثم اجتمع اللبنانيون على اختلاف طوائفهم في انطلياس ووقّعوا وثيقة تاريخية تُعهّدوا فيها بالعمل يداً واحدة لمقاومة المصريين. ولمّا اطّلع محمد علي على مطالب اللبنانيين أمر

بإخماد الثورة ووجّه جيشه إلى لبنان واستعان بجيش الأمير بشير لضرب المقاومة.

نهاية الحكم المصري على لبنان

أ ـ معاهدة لندن ١٨٤٠

عقدت كلّ من بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا والسلطنة العثمانية مؤتمراً سرياً في لندن أسفر عن توقيع معاهدة ١٥ تموز (يونيو) ١٨٤٠ التي نصّت على التالي:

- إعادة الأسطول العثماني الذي سُلّم إلى محمد علي باشا.
- إجلاء الجيوش المصرية عن المناطق المحتلّة.
- إعطاء محمّد علي حكماً وراثياً على مصر وولاية عكّا.
- إعطاء محمد علي مهلة ١٠ أيام لقبول الشروط.

ب ـ محمّد على والتدخّل الأوروبي

رفض محمّد على الاستجابة لمقرّرات مؤتمر لندن. وعلى الأثر أرسلت بريطانيا أسطولاً حربياً تسانده سفن عثمانية ونمساوية فقصف بيروت وابتدأت بتوزيع السلاح على الثّوار اللبنانيين.

حاصر الأسطول الإنكليزي عكّا فاضطر إبراهيم باشا للانسحاب إلى مصر.

ج ـ تثبيت محمّد علي في مصر

بعد هزيمة المصريين العسكرية عزل السلطان العثماني محمّد علي باشا، وبعد التدخّل الفرنسي قررت الدول الأوروبيّة والسلطنة العثمانية إبقاء محمّد علي على مصر يحكمها حكماً وراثياً شرط الخضوع للسلطان العثماني وتقديم الضرائب وتحديد الجيش ومنع صنع الأسلحة والسفن.

سلالة محمد علي

وفي نهاية حياته سنة ١٨٤٧، سلم محمد علي مقاليد الحكم لابنه إبراهيم، واضعاً بذلك قيد التنفيذ قرار الباب العالي الذي يعترف بحقوق الولد البكر في الخلافة. غير أن إبراهيم توفي قبل تسعة أشهر من موت والده، في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٨. فخلفه ابن شقيقه عباس الأول وهو معارض لروح التجديد التي كان يتمتع بها أسلافه، فأقفل المصانع والمدارس التي أسسها جده وأوقف الأعمال. لكنه لم يبق طويلاً في الحكم، إذ اغتيل في ١٣ تموز (يوليو) ١٨٥٤.

تولى من بعده الحكم سعيد الولد الرابع لمحمد علي، فجعل الإدارة مركزية وحسّن وسائل جباية الضرائب واختيار المجندين وسير العدالة. وقام بإصلاحين اجتماعيين كان لهما تأثير كبير على مستقبل البلاد. فقد اعترف والقرار الأول الذي صدر في سنة ١٨٥٨ بحق المواطنين بامتلاك الأراضي وانتقالها وراثياً، بينما كانت ملكاً لهم مدى الحياة فقط. ومن هذا الإصلاح خلقت طبقة كبار ملاكي الأراضي الذين سيقودون البلد مع الحاكم في ما بعد. ومنح الإصلاح الثاني المصريين حق الوصول إلى مراكز عليا في الجيش.

في ظلّ حكمه، استؤنفت الأعمال المتعلقة بالمصلحة العامة وبدأ العمل بشق قناة السويس تحت إشراف «الشركة العامة» التي يترأسها فردينان دو ليسبس. اشترت فرنسا نصف الأسهم ومصر ٤٤٪ منها. أما بريطانيا فرفضت الحصص المعروضة عليها لأنها اعتبرت أن هذا المشروع سيؤدي إلى فقدان سيطرتها على طريق الهند.

وتخطت هذه الأعمال الضخمة إمكانيات التمويل المحلية وأجبرت

الحاكم على الاستدانة التي ستسمح في ما بعد للأوروبيين عموماً، وللإنكليز خصوصاً، بالتدخل في شؤون مصر الداخلية.

في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ خلف سعيد إسماعيل بن إبراهيم. فأرغمته المصاعب المالية لتمويل قناة السويس ومرض الطاعون البقري الذي اجتاح البلد من ١٨٦٣ إلى ١٨٦٥ على الاستدانة. كانت له رؤيا خاصة حول مستقبل مصر وتطويرها كالتحضير لنيلها استقلالها ودخولها إلى الساحة السياسية العالمية. ومقابل الجزية المضاعفة التي دفعت إلى الباب العالي، اعترف السلطان بحق سلالة إسماعيل بخلافته حسب البكورية. ومنح الحاكم سنة ١٨٦٧ لقب الخديوي مع تمتعه بحق إصدار الترتيبات وإبرام بعض الاتفاقات الدولية. وفي سنة ١٨٧٣، أصبح مسؤولاً تماماً عن التنظيم الإداري والسلطة التشريعية وحصل على حرية زيادة عدد قواته حسب رغبته. وأصبح الباب العالي يعامل مصر كدولة نصف مستقلة وليس كمقاطعة.

الخديوي إسماعيل

رداً على مطالب النخبة، أعطى إسماعيل الشعب شيئاً من المشاركة في إدارة البلد وأنشأ الدوائر. وبما أنه لم يستطع إلغاء الامتيازات الأجنبية، أنشأ المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ والتي تضم حكاماً مصريين وأجانب يتولون الأمور المدنية والتجارية والجزائية. وفي سنة ١٨٨١ أسست المحاكم الوطنية التي حرمت المحاكم الدينية من كل القضايا التي لا تمت بصلة إلى الأحكام الشخصية. وأدت هذه المؤسسات العلمانية إلى ظهور نخبة من المحامين والقضاة المنفتحين على الأفكار الغربية.

وعرفت مصر حركة عصرنة لم تعرف مثيلاً لها من قبل. فأصلح التعليم العام وافتتحت مدارس الفتيات وأعيد فتح المدرسة المتعددة الفنون ومدرسة الطب وارتفع عدد المدارس الرسمية وظهرت مؤسسات جديدة وجمعيات علمية والمتحف المصري (١٨٦٣) وتم بناء مجموعة من القنوات والجسور وسكك الحديد.

وأضيفت إلى نفقات الإنتاج، نفقات الحملات العسكرية. فلقد شارك

الجيش المصري في الحملة ضد المكسيك في سنة ١٨٦٢ لإرضاء نابليون الثالث، وشارك الجيش أيضاً بقيادة بريطانيا في حروب في أفريقيا فاحتل السودان حتى البحر الأحمر سنة ١٨٦٦.

غير أن الاستدانة جرت وفق شروط سيئة جداً وبنسب ربوية. فباع إسماعيل سنة ١٨٧٤، تجنباً للكارثة المالية، حصص مصر في قناة السويس إلى رئيس الوزراء البريطاني ديزرايلي. وبعد سنتين وجد نفسه أمام الإفلاس فأجبرته القوى الأوروبية على إنشاء هيئة من شأنها أن تراقب إيرادات البلد ورصدها في تسديد الديون. وفضلاً عن التدخل الأجنبي في شؤون البلد المالية، شكل مجلس وزراء سنة ١٨٧٧ من ثلاثة أشخاص (فرنسي ومصري وإنكليزي)، ممّا أدى إلى انفجار وطني، أخذ في السنة التالية شكل ثورة في الجيش بقيادة عرابي وهو من أهم الضباط المصريين. فطرد الخديوي إسماعيل وزراءه الأجانب، لكنه أجبر على الاستقالة بأمر من الباب العالي الذي تدعمه بريطانيا في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٧٩. وأدى غليان الأفكار والضمير السياسي إلى تطور الصحافة وترجمة الكتب الأجنبية وحصول نهضة عربية حقيقية.

خلف إسماعيل ابنه توفيق مع موافقة بريطانيا. أما عرابي قائد المعارضة و«الحزب الوطني» فأصبح يتمتع بمركز مرموق، وأصبح وزيراً للحربية بعد الانتخابات وراح يشجع الثورة المسلحة ضد التدخل الأجنبي، وكانت تدفعه إلى ذلك الحركة الوطنية الشعبية. فقصفت الطوافات الإنكليزية الإسكندرية في تموز (يوليو) ١٨٨٢ وأصبح البلد تحت حكم بريطانيا العسكري واعتقل عرابي في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢ في تل الكبير وحل الجيش.

الفصل الرابع

قناة السويس

١ ـ فكرة حفر قناة السويس

تحتلّ مصر موقعاً استراتيجياً منذ العصور القديمة، فهي تقع بين قارّتين: أفريقيا وآسيا. وكانت التجارة قديماً تتمّ عبرها على مرحلتين: تستلم البضائع بحراً ثمّ تنقلها برًّا لمسافة قصيرة، بعدها تستكمل النقل البحري بالاتجاهين: من المتوسّط إلى الأحمر وبالعكس.

لم تكن فكرة حفر قناة لتخطّي هذا الحاجز البرّي وربط البحرين فكرة جديدة. فلطالما راودت المصريين القدماء، كما راودت العرب في إحدى فترات عصرهم الذهبي، لا سيّما بعد اكتشاف آثار تعود إلى عهد الفراعنة، لقناةٍ تربط نهر النيل بالبحر الأحمر.

قامت محاولات عديدة في هذا المجال إلاّ أنّ تنفيذ المشروع الفعلي حصل في منتصف القرن الماضي، عندما بدأت كل من فرنسا وبريطانيا التفكير جدّياً بوصل البحرين الأبيض والأحمر، لما للمشروع من فوائد في مجال تسهيل التجارة الدولية وتوفير للمسافة والوقت.

ومع انطلاق الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت إلى مصر (١٧٩٩ ـ ١٨٠٢) جرت محاولات ميدانية لإعداد دراسات تفصيلية عن المشروع. غير أنّ العلماء والمهندسين الذين كلّفهم بونابرت بوضع الدراسة ارتكبوا خطأً علمياً وظنّوا أن مستوى أحد البحرين أعلى من مستوى الآخر، فأُهمل المشروع.

مع وصول محمّد علي إلى السلطة في مصر سنة ١٨٠٣ عاود الفرنسيّون طرح فكرة حفر القناة، لكنهم اصطدموا برفض محمّد علي على

اعتبار أنّه لا يريد تحويل وادي النيل إلى طريق دولي وإحداث بوسفور آخر.

وعارضت بريطانيا تنفيذ المشروع على يد فرنسا لكنّ ذلك لم يثنِ الفرنسيين عن فكرتهم. ومع وصول محمد سعيد إلى الحكم سنة ١٨٥٤ أعلن موافقته على حفر القناة وكلّف الدبلوماسي الفرنسي دي ليسيبس بتأسيس شركة عالمية لهذا الغرض شرط موافقة السلطان العثماني. إلاّ أنّ هذا الأخير وبضغط من بريطانيا لم يبدِ تحمّساً للفكرة. أما أسباب المعارضة البريطانية فهي التالية:

أ ـ تذرّعت بريطانيا بأنّ الاختلاف في ارتفاع المياه بين البحرين يجعل من حفر القناة أمراً مستحيلاً من الناحية العلميّة.

ب ـ يستغرق حفر القناة وقتاً طويلاً ويؤدّي إلى تأخّر مدّ خط سكة الحديد بين القاهرة ومدينة السويس، الأمر الذي يهدّد المصالح البريطانية.

ج ـ في حال نُفّذت القناة، اكتسبت مصر وزناً دولياً أكبر من حجمها.

أمّا السبب الحقيقي لمعارضة بريطانيا فتمثّل بخوفها من أن تسيطر فرنسا من جديد على مصر وتهدّد المصالح البريطانية في الهند.

٢ ـ إنشاء شركة عالميّة لحفر القناة

لم تأبه الشركات الفرنسية التي أعدّت الدراسات حول مشروع حفر القناة، بمعارضة بريطانيا. وسنة ١٨٥٤ وصل سعيد باشا إلى الحكم في مصر فقابله الدبلوماسي الفرنسي فردينان دي ليسيبس في القاهرة في محاولة لاقناعه بتنفيذ المشروع. تجدر الإشارة إلى أنّ دي ليسيبس كان قنصلاً سابقاً لبلاده في مصر وصديقاً لسعيد باشا.

وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥٤ حصل دي ليسيبس من سعيد باشا على امتياز يتيح له تأسيس شركة عالمية لحفر القناة، وتعهّدت مصر بتقديم الأراضي من دون مقابل.

نصّ الامتياز على ما يلي:

- تحفر الشركة قناة تربط بين البحرين المتوسط والأحمر.

- تكتفي الحكومة المصرية بنسبة ١٥٪ من الأرباح.
- تستغلّ الشركة القناة مدة ٩٩ سنة.
- تسخّر الشركة سنوياً عدداً كبيراً من الفلاحين المصريين لخدمتها.

٣ ـ الحكومة البريطانية تحاول عرقلة المشروع

عملت بريطانيا على إسقاط المشروع من خلال سفيرها لدى الباب العالي الذي أقنع السلطان العثماني بأن فرنسا تهدف من خلال شقّ القناة إلى السيطرة على مصر والتحكم بالطريق الدولية التي تمرّ عبر القناة بالإضافة إلى أنّ تنفيذ المشروع سيرفع مكانة حاكم مصر. فما كان من السلطان العثماني إلاّ أن حذّر سعيد باشا من عواقب فعلته وأحال المشروع للدرس من دون الموافقة عليه.

ولتخطّي هذه المعارضة، سافر دي ليسيبس إلى بريطانيا واجتمع برئيس وزرائها اللورد بالمسترون، إلاّ أنّه فشل في إقناعه وأصرّت بريطانيا على موقفها الرافض.

٤ ـ دي ليسيبس يبدأ بتنفيذ المشروع

لم تمنع المعارضة البريطانية دي ليسيبس من الاستعداد لتنفيذ حفر القناة. فبدأ يجمع الأموال الضرورية له، وسارع المتموّلون الأوروبيون لا سيّما الفرنسيين منهم إلى شراء أسهم الشركة. غير أن بريطانيا والنمسا قاطعتا المشروع ولم تشتريا أي سهم. أمّا مصر فاكتتبت ٤٤٪ من الأسهم.

بدأ التنفيذ في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٥٩، عندما دشّن دي ليسيبس بيده أوّل ضربة معول في شقّ القناة وتعرّض لهجوم شديد من الصحافة البريطانية، لا سيّما وأن الشركة كانت تستغلّ العمّال المصريين بالسخرة أو تدفع لهم أجوراً زهيدة حيناً وتمتنع عن الدفع حيناً آخر. ويُحكى عن ألوف من العمال المصريين الذين سيقوا إلى أماكن الحفر، لا بل أُكرهوا في معظم الأحيان على ذلك وقضى كثير منهم من العطش أو المرض أو المعاملة السّيئة.

أمام هذا الواقع، اتّصلت الحكومة البريطانية بالباب العالي محاولة إقناعه بالتدخل لوقف أعمال الحفر.

ومن سوء حظ دي ليسيبس أنّ الخديوي محمّد سعيد توفي في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٣، وانتقلت مصر إلى خلفه إسماعيل. وما كان من هذا الأخير إلاّ أن تحرّك في الاتجاه الذي رسمته بريطانيا وقد اغتنمت الفرصة وأثارت قضية السخرة في أعمال حفر القناة. فطالب إسماعيل دي ليسيبس باسترجاع الأراضي المحيطة بالقناة وبإلغاء أعمال السخرة، الأمر الذي رفضه دي ليسيبس. فاحتدم الوضع بين الفريقين واقترح دي ليسيبس أن يقوم الأمبراطور نابليون الثالث بالتحكيم لفضّ الخلاف. وافق الخديوي إسماعيل على الاقتراح، وصدر قرار التحكيم في تموز (يوليو) ١٨٦٤ ونصّ على تعديل شروط الامتياز، فتتخلّى الشركة عن الأراضي الواقعة على جانبي القناة وتوقف أعمال السخرة، على أن تدفع لها الحكومة المصرية مبلغ ٨٤ مليون فرنك. ووافق الطرفان على القرار.

٥ ـ إتمام عملية الحفر وافتتاح القناة

بعد موافقة الخديوي إسماعيل على قرار التحكيم، أذعنت الحكومة البريطانية للأمر الواقع واستُكملت الحفريات وأُنجزت في خريف ١٨٦٩. وبلغ طول القناة ٩٣ ميلاً ونصف الميل، أمّا العرض فتراوح بين ٩٦ و١١٠ ياردات والعمق ٣٥ قدماً.

قبل أن تصبّ في البحر الأحمر عند السويس، تبدأ القناة من بور سعيد على البحر المتوسط، إلى بحيرة التمساح ومن ثم البحيرة المرة الكبرى وبعدها الصغرى.

تمّ افتتاحها رسمياً في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٩ في احتفال ضخم أقامه الخديوي إسماعيل وحضره فرنسوا جوزيف أمبراطور النمسا، ولي عهد بروسيا، شقيق ملك هولندا والأمبراطورة أوجيني نيابةً عن زوجها الامبراطور نابليون الثالث.

ويُحكى أن الاحتفال كلّف الخديوي إسماعيل أكثر من مليون جنيه استرليني ذهبي.

٦ ـ تغيّر موقف بريطانيا

بعد انجاز حفر القناة أدركت بريطانيا أنّ ذلك الممرّ المائي مهمّ للغاية بالنسبة إليها. فالقناة تختصر المسافات لا سيّما وأن الهند ومنطقة الخليج العربي وجنوب آسيا وأوستراليا وغيرها مستعمرات بريطانية. أضف إلى ذلك أنّها تساهم في ازدهار التجارة البريطانية وهي الطريق الرئيسية لمرور السفن والمعدات الحربية البريطانية إلى شرقي أفريقيا والشرقين الأوسط والأقصى. لذلك عمدت بريطانيا إلى تغيير سياستها وأصبح هدفها منع فرنسا من السيطرة على القناة والقضاء على المطامع الإيطالية والألمانية. لا بل أكثر من ذلك فقد بدأت بريطانيا تفكّر في الاستيلاء على مصر، حماية لطرق مواصلاتها نحو مستعمراتها ولأسباب أخرى منها: الإشراف على القناة والاستفادة من كون مصر مصدراً للقطن وسوقاً استهلاكياً واسعاً.

٧ ـ بريطانيا تشتري أسهم مصر

أدّت سياسة التبذير التي اتّبعها الخديوي إسماعيل إلى الإفلاس وإيصال المالية المصرية إلى حالة عجز هائل. فبدأ يبحث عن جهة مالية تساعد على سدّ العجز وفاوض إحدى الشركات الفرنسية في رهن أسهم مصر في القناة.

عند ذلك اغتنم دي ليسيبس الفرصة لإقناع حكومة فرنسا بشراء الأسهم. لكنّ بريطانيا أعلنت معارضتها وحذّرت الحكومة الفرنسيّة من شراء الأسهم. وتذرّعت بأن ٩٠٪ من التجارة التي تمر عبر القناة هي لها.

في الوقت نفسه، اتّصل السفير البريطاني في مصر بالخديوي واتّفق معه على شراء الأسهم بمبلغ قدره ٩٢ مليون فرنك. وحصل ذلك سنة ١٨٧٥ أي بعد ست سنوات على بدء العمل الفعلي في الملاحة عبر القناة.

٨ ـ المراقبة البريطانية ـ الفرنسية على مصر (١٨٧٦ ـ ١٨٨٢)

تراكمت الديون الإنكليزية والفرنسية على مصر وعجز إسماعيل عن تسديدها فأعلن إفلاس مصر وكان ذلك مناسبة لتفرض فرنسا وبريطانيا سيطرتهما. وبالفعل، أنشيء صندوق الدين تحت إشراف ممثل من كل من الدولتين، شملت مهمّتهما إعداد الموازنة المصرية ومراقبة الدخل والضرائب والنفقات العامة.

إلى جانب ذلك، حلّ نظام المحاكم المختلطة في مجال القضاء وبالتالي كان للأجانب حق الإشراف على التشريعات في مصر. وهكذا وقعت مصر مالياً وقضائياً تحت الاحتلال الفعلي للمصالح الأجنبية.

أمّا الخديوي إسماعيل فأُجبر وأسرته على التنازل عن معظم ممتلكاتهم الخاصة للدولة وعلى تأليف حكومة جديدة وتكليف ولسون البريطاني وزيراً للمالية ودوبلينر الفرنسي وزيراً للأشغال. حاول إسماعيل الحدّ من هيمنة الوزيرين على مقدرات مصر الأمر الذي أدّى إلى عزله وتعيين ابنه توفيق بديلاً عنه في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٨٧٩.

الفصل الخامس

تحت
السيطرة البريطانية

التدخل البريطاني في شؤون مصر

١ ـ ضعف الخديوي توفيق واستسلامه للغرب

أغرق الخديوي توفيق البلاد في عبء الديون، وفي عهده برزت الأزمات الاقتصادية والمالية. حتّى أن حكومته عمدت إلى بيع حصّة مصر المتبقية من أرباح القناة وتمّ تأليف لجنة أوروبية للتصفية المالية وتسوية مسألة الدين، فاستأثرت بالقرارات وتحكّمت بالخديوي توفيق.

إزاء الواقع الأليم الذي أثاره توفيق في البلاد، نقم عليه الشعب المصري، وشملت تلكَ النقمة صفوف الجيش حيث برزت مشكلة انقسامه إلى حزبين: الحزب التركي أو الجركسي والحزب المصري. وكان الجراكسة الأتراك يحتلّون المناصب العليا ويعملون على استبعاد الضباط المصريين عنها.

في تلك الحقبة، كان عثمان رفقي باشا وزيراً للحربية وهو جركسي متعصّب، تطاول على الضباط المصريين فرفع ثلاثة منهم (أحمد عرابي، علي فهمي، عبد العال فهمي) شكوى بحقّه مطالبين الخديوي توفيق بإقالته.

غير أنّ عثمان رفقي ألقى القبض عليهم في ثكنة قصر النيل، لكنّهم ما لبثوا أن خرجوا من مكان احتجازهم بفضل فئة من الجنود المصريين الذين نظّموا تظاهرة صاخبة أمام قصر عابدين مطالبين بعزل رفقي.

أمام هذا الاحتجاج، وجد الخديوي توفيق نفسه مضطراً إلى إقالة عثمان من الوزارة وذلك في شباط (فبراير) ١٨٨١.

٢ ـ أحمد عرابي على رأس الحركة الوطنية

بعد إقالة عثمان رفقي، تزعّم أحمد عرابي الحركة الوطنية، مطلقاً شعار «مصر للمصريين».

وبعد أن كان ممثلاً للجيش المصري سطع نجمع ليصبح ممثلاً للشعب المصري بأسره. وحدّد أهداف حركته بتحقيق الحرية والاستقلال وصون مصالح الفلاّحين ضدّ أصحاب الأملاك الشاسعة وهم من أصل تركي.

تجدر الإشارة إلى أنّ أحمد عرابي كان ابن فلاّح شقّ طريقه في الجيش حتى انتهى إلى رتبة أميرآلاي (كولونيل) وتولّى قيادة الفرقة الرابعة.

بعد إقامة عثمان رفقي من منصب وزير الحربيّة عيّن الخديوي توفيق محمود سامي البارودي خلفاً له. لكنّه ما لبث أن أقاله، الأمر الذي فجّر ثورة في صفوف الجيش قادها أحمد عرابي. وانطلق الجنود في تظاهرة حاشدة إلى ميدان عابدين مطالبين الخديوي توفيق بتشكيل وزارة جديدة ومجلس نيابي وزيادة عدد أفراد الجيش إلى ثمانية عشر ألف مقاتل.

أمام إصرار القوات المسلّحة شكّل الخديوي توفيق «مجلس شورى النواب». وفي شباط (فبراير) ١٩٨٢ تمّ تأليف حكومة جديدة يرأسها محمود سامي البارودي وتسلّم فيها أحمد عرابي وزارة الحربيّة.

ومع وصول عرابي وأتباعه إلى السلطة، تعاظم قلق بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الاستعمارية، وقرّر الإنكليز الحدّ من نفوذ عرابي والقضاء على حركته.

ولم يمض على تولي عرابي وزارة الحربيّة سوى فترة قصيرة حتّى حاك بعض الضبّاط الجركسيين مؤامرة ضدّه. غير أنّ عرابي ألقى القبض على المتآمرين وفرض عليهم الأحكام القاسية، منها الإبعاد عن البلاد والتجريد من الرتب العسكرية. حتّى أن الخديوي توفيق اتُّهم بالتواطؤ مع هؤلاء الضبّاط.

٣ ـ مؤتمر الآستانة

فيما بدأت حركة أحمد عرابي بالتزايد قوّة، أثارت بريطانيا ما سُمّي بالـ

«مسألة المصرية» دولياً، هذه المسألة التي تفاقمت حسب مزاعم الدول الأوروبية بعد سيطرة عرابي على الجيش المصري وتحكّمه بمصير البلاد.

فدعت الدول الكبرى إلى عقد مؤتمر دولي للبحث في القضية المصرية محافظةً منها على الشرعية في مصر وعلى الالتزامات الدولية المتعلّقة بها.

وفي الأسبوع الأخير من شهر حزيران (يونيو) ١٨٨٢ انعقد في الآستانة مؤتمر دولي شاركت فيه كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا. أمّا الدولة العثمانيّة فرفضت المشاركة فيه. وقد أجمع المؤتمرون على أنّ القضية المصرية قضية عالمية، لا يحقّ لأية دولة الانفراد بحلّها.

من جهتها لم تكن بريطانيا مستعدّة للتقيّد بقرارات المؤتمر.

٤ ـ التدخّل العسكري البريطاني

استغلّت بريطانيا انعقاد مؤتمر الآستانة وطلبت إلى أسطولها تنظيم تظاهرة عسكرية في مياه الإسكندريّة شارك فيها أيضاً الأسطول الفرنسي. وتعبيراً عن تضامنه مع البريطانيين انتقل الخديوي توفيق من القاهرة إلى الإسكندريّة. ومع انطلاق التظاهرة البحرية، ساءت الأوضاع في البلاد وتعرّض الأجانب في الإسكندرية لعدة حوادث وسادت البلبلة والإضطراب في المدينة.

في الوقت نفسه، أدرك عرابي الخطر البريطاني وتأكّد من عزم الأسطول الفرنسي البريطاني المشترك على التدخّل العسكري فبدأ بتحصين الإسكندرية وترميم قلاعها.

وإذ كانت فرنسا تواجه المتاعب في تونس والهند الصينية ومع الرايخ الألماني، سحبت أسطولها من الإسكندريّة. فلم يبق في المواجهة إلاّ بريطانيا، وأمر قائد أسطولها عرابي بالتوقف عن أعمال التحصين، لكنّ هذا الأخير رفض الطلب البريطاني. فحشدت بريطانيا أسطولها وقصفت مدينة الإسكندرية في ١١ تموز (يوليو) ١٨٨٢ متذرّعة للدول الأوروبية بحماية

الرعايا الأجانب والمحافظة على شرعية الخديوي توفيق وسيادة الدولة العثمانية على مصر.

وفي الثالث عشر من الشهر نفسه احتلّت القوات البريطانية مدينة الإسكندرية وانسحب أحمد عرابي إلى الداخل متّخذاً قاعدة جديدة لجنده في كفر الدوّار.

في الوقت نفسه، كان الخديوي توفيق قد طلب حماية بريطانيا وإلحاق جيشه بالقوات البريطانية. فأعلن عرابي نفسه نائباً للسلطان العثماني الذي استاء لموقفه واعتبره متمرّداً. فواجه عرابي بذلك الخديوي والسلطان والإنكليز في الوقت نفسه.

أثار احتلال الإنكليز للإسكندرية استياء الدول الأوروبيّة فاضطرت بريطانيا وعبر سفيرها في روما إلى أن تعلن «ضرورة تقدير الدول الأوروبية للدور البريطاني الساعي إلى تقوية المكانة الأوروبية في الشرق الأدنى».

وإدراكاً منها لأهميّة قناة السويس كبوّابة مباشرة إلى مصر، أعربت الحكومة البريطانية عن قلقها على مصير القناة لا سيّما في ظلّ تهديد أنصار عرابي الذين سرت الشائعات بشأن مهاجمتهم للسفن المارة فيها، محاولةً بذلك إقناع الدول الأوروبيّة بوجهة نظرها.

وسرعان ما طالب قائد القوات البريطانية في القناة بإرسال سفينة حربية للمراقبة، الأمر الذي أثار مخاوف فرديناند دي ليسيبس من احتلال بريطانيا لهذا الشريان الحيوي، وشاطره الشعور أعضاء مجلس إدارة شركة القناة، باستثناء البريطانيين منهم الذين أعطوا المصالح البريطانية السياسية والعسكرية، الأولوية المطلقة.

وفي ١٦ تموز (يوليو) ١٨٨٢، أعطت الحكومة البريطانية غلادستون، قائدها البحري في بور سعيد، الضوء الأخضر للتحرك إذا ما واجه تهديداً مفاجئاً.

لكنّها تبلّغت رفض فرنسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا والنمسا، للتدخل البريطاني لحماية القناة.

٥ - تمسّك بريطانيا بموقفها

بعد أن أثارت السلطان عبدالحميد ضدّ أحمد عرابي وأبلغت الدول الأوروبية خشيتها من أن يقوم أحمد عرابي وأنصاره بردم القناة، غرزت بريطانيا قوّاتها في مالطة وقبرص استعداداً لكلّ طارىء وطلبت موافقة الدول الأوروبية على التدخّل لحماية القناة، لكن هذه الدول أجابت بأنّ حماية القناة من مسؤوليات السلطات المصرية.

لم ترتدع بريطانيا من هذا الموقف، بل عمدت إلى المناورة وحصلت من الخديوي توفيق على تفويض خطّي لأمير البحر هوسكنز، قائد القطع البحرية البريطانية في بور سعيد، بالتصرّف باسم حكومة الخديوي في منطقة قناة السويس، واحتلال الإسماعيلية ومنع عرابي من استخدام السكة الحديدية بين الإسماعيلية والسويس.

إزاء هذا الواقع، احتجّ فردیناند دي ليسيبس حرصاً منه على حياة القناة. لكنّ بريطانيا لم تأبه باحتجاجه زاعمةً المحافظة على الأمن والنظام في مصر.

احتلال مصر وقناة السويس

ضربت بريطانيا عرض الحائط بمواقف الدول من مسألة تدخّلها العسكري في مصر ففوّضت قائدها البحري في بورسعيد احتلال ما يراه مناسباً في منطقة القناة. وأرسلت إلى مصر حملة عسكرية بقيادة السير غارنت ودلزلي.

وفي ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ اندلعت المعارك بين القوات البريطانية وقوات أحمد عرابي عند «التل الكبير» وأسفرت عن هزيمة المصريين وأسر أحمد عرابي. ودخل البريطانيون القاهرة في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٢ فتمّ لهم بذلك احتلال القناة ومصر نفسها.

أمّا عرابي ورفاقه فحكم عليهم بالإعدام وخفّف الحكم بعد ذلك إلى النفي وتجريدهم من الرتب العسكرية.

التدابير البريطانية بعد الاحتلال

ما إن ركّزت بريطانيا احتلالها لمصر والقناة حتّى عيّنت ممثلاً لها في مصر هو اللورد دافرين (وكان سفيراً لبلاده في اسطنبول). ثم فرضت الرقابة على المالية المصرية وعلى قيادة الجيش المصري العالية، مقيمة إلى جانبه حامية إنكليزية دائمة.

بعد دافرين مثّل بريطانيا في مصر اللورد كرومر [من ١١ أيلول (سبتمبر) ١٨٨٣ إلى ٦ أيار (مايو) ١٩٠٧] فكان هو الحاكم المطلق للبلاد والخديوي توفيق ألعوبة في يد الإحتلال.

وكانت بريطانيا أكّدت للسلطان العثماني منذ اليوم الأول للإحتلال، احترامها لسيادة الدولة العثمانية على مصر وعزمها على الجلاء عنها في وقت

قريب. وحرصت على إبلاغ الدول الأوروبية بأنّ احتلالها لمصر مؤقت ويهدف إلى الاطمئنان إلى سلامة الأجانب وتثبيت سلطة الخديوي.

في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٣ دعا وزير الخارجية البريطاني فرنسا، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا، وروسيا إلى التباحث في مستقبل القناة. وفي ٢٧ شباط (فبراير) ١٨٨٥ تألفت لجنة دولية لهذا الغرض اتخذت باريس مقرّاً لها وضمّت ممثلين عن الدول المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى مندوب عن الدولة العثمانية وآخر عن خديوي مصر. وانضمّ إلى اللجنة في ما بعد مندوب إسباني وآخر هولندي.

اتفاقية الآستانة

عقدت اللجنة اجتماعات متتالية في باريس ووفقت على أثرها إلى وضع مشروع اتفاقية خاصة بقناة السويس عرفت باتفاقية الآستانة التي وقعت في عاصمة الدولة العثمانية في ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٨٨.

تألّفت اتفاقية الآستانة من ١٧ مادة، تقرّر بموجبها تحييد القناة من دون التطرّق إلى الإحتلال البريطاني لمصر، لا بل ألحقت بريطانيا بالاتفاقية تحفظاً يسمح لها بالتحرّر من أحكامها في حال تعارضت مع مصالحها.

هدفت بريطانيا من خلال تلك الاتفاقية إلى انتزاع اعتراف الدول المعنية بسيطرتها على مصر والقناة.

عبّاس حلمي يخلف الخديوي توفيق (١٨٩٢ ـ ١٩١٤)

توفّي الخديوي توفيق سنة ١٨٩٢ مخلّفاً أمرّ الذكريات وعهداً قاتماً خسرت فيه مصر حريّتها واستقلالها وقناتها.

عند وفاة أبيه كان عبّاس حلمي يتلقّى علومه في فيينا فعيّنته السلطة العثمانية خديوياً على أن يتولّى أمور الحكم رئيس الوزراء مصطفى فهمي باشا لحين عودة الخديوي الجديد إلى وطنه.

حاول عبّاس حلمي تقليص هيمنة البريطانيين على الإدارة والجيش

وانحاز للقوى الوطنية التي بدأت تتشكّل في تلك الحقبة متمثّلة بالتيارات الإصلاحية الدينية مع الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني والشيخ علي يوسف، مؤسّس الحزب الإصلاحي الصغير وجريدة المؤيّد. كما سطع نجم الزعيم الوطني الشاب مصطفى كمال فتعاون الخديوي معه.

مصطفى كامل والحزب الوطني

تلقّى مصطفى كاملة تربية بورجوازية في بيت مصري صميم. درس القانون في فرنسا وعاد إلى وطنه مفعماً بروح الجهاد في سبيل تحقيق الاستقلال.

جال في أرجاء مصر داعياً الناس لاسيّما المثقفين منهم إلى دعم الحركة الوطنية، مطالباً البريطانيين بالجلاء عن مصر.

أصدر سنة ١٩٠٠ جريدة اللواء متخذاً منها منبراً لمحاربة البريطانيين وتوعية الشعب وإذكاء روح الثورة في نفوس المصريين. كان يعاونه في تحريرها محمد فريد وإسماعيل صبري وأحمد شوقي (أمير الشعراء في ما بعد) فحظيت بشهرة واسعة.

صدرت هذه الجريدة فيما بعد باللغتين الفرنسية والإنكليزية لاكتساب الرأي العام الأوروبي من خلال نشر أعمال البريطانيين الاستبداديّة.

أسّس مصطفى كامل «الحزب الوطني» سنة ١٩٠٧.

* إقالة اللورد كرومر على أثر حادثة دنشواي

في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٠٦، كان بعض الضباط البريطانيين يصطادون الحمام في قرية «دنشواي» في الدلتا، فأصابوا امرأة مصرية. عند ذلك ثار عليهم الفلاحون فقتلوا واحداً منهم. فلم يكن من اللورد كرومر إلاّ أن حاكم أولئك الفلاحين محاكمة صورية، نتج عنها حكم بإعدام أربعة منهم وجلد ثمانية وسجن اثني عشر مع الأشغال الشاقة. وقد نفّذت هذه الأحكام على مرأى من الناس.

أثار ذلك التصرّف الوحشي استياء الدول الأوروبية والبرلمان البريطاني أيضاً. فعمدت الحكومة البريطانية إلى إقالة اللورد كرومر بعد أن حكم مصر حكماً فعلياً ما يقارب الربع قرن.

* فرض الحماية على مصر

خلف السير ألدون غورست اللورد كرومر فتمكّن من اكتساب الخديوي عباس حلمي إلى صفّه. عندئذ أعلن مصطفى كامل الحرب على الخديوي مؤكّداً أنّ الحركة الوطنية تسعى إلى نشر الثقافة الواعية في صفوف الشعب المصري.

لكنّ المرض سرعان ما انتزعه من ساحة النضال فتوفي في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٠٨، وخلفه في زعامة الحزب الوطني محمّد فريد. سنة ١٩١١ حلّ اللورد كتشنر مكان غورست فتقرّب من التيارات الوطنية. وفي تموز (يوليو) ١٩١٣ ألّف جمعية تشريعية لتخفيف نقمة الشعب. لكنّ هذه الجمعية لم يكتب لها العمر الطويل. فمع نشوب الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤ وخلعت الخديوي عباس حلمي معيّنةً مكانه عمّه الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر.

النضال المصري في وجه الاحتلال

سعد زغلول وثورة ١٩١٩

انتهت الحرب العالمية الأولى وعُقد مؤتمر الصلح في باريس فشكّل سعد زغلول في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٨ وفداً لمقابلة السيد ريجينلد وينخت، المندوب السامي البريطاني في مصر آنذاك.

اجتمع الوفد بالسيد وينخت مطالباً إياه «باسم الشعب المصري» بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر والجلاء البريطاني عنها.

لكنّ المندوب السامي رفض هذه المطالب، ولم يسمح الوفد بالسفر إلى لندن للتفاوض. فتحوّل الوفد إلى نواة لحزب سياسي عُرف بـ «حزب الوفد»، لا سيّما بعد اتساع حركة الاحتجاج يوماً بعد يوم على تصرّفات البريطانيين.

وأصدر سعد زغلول بياناً أكّد فيه حقوق مصر ورفض مبدأ الحماية. وأطلق في البلاد حملة لجمع التوقيعات على «بيان المطالب الوطنية». فاشتدّت المواجهة بينه وبين سلطات الاحتلال.

في ٦ آذار (مارس) ١٩١٩، طلب قائد القوات البريطانية من سعد زغلول إيقاف تحرّكه. وفي ٩ آذار اعتقل سعد زغلول مع بعض رفاقه وهم محمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل، وتمّ نفيهم إلى جزيرة مالطة.

فما كان من التدبير البريطاني إلاّ أن زاد الأزمة حدّة وأدّى إلى تحرّك شعبي واسع تمثّل بمظاهرات عنيفة تندّد بالاحتلال وتطالب بالإفراج على المعتقلين.

وللمرة الأولى في تاريخ مصر اشتركت النساء في المظاهرات التي

أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى وسجن الآلاف من المصريين. وانضمّ الفلاحون إلى الانتفاضة الشعبية وشُلّت البلاد.

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ ثورة ١٩١٩ ضمّت فئات الشعب كافة من فلاّحين وعمّال وبورجوازيين وإقطاعيين طالبوا بالاستقلال الوطني الكامل والإفراج عن سعد زغلول ورفاقه.

فقد البريطانيون سيطرتهم على الوضع ولم يتمكّنوا من قمع الثورة بالقوة، فأقيل وينغت. وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩١٩ وصل إلى القاهرة الجنرال اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر والسودان. وبدأ يقمع الثورة بالقوّة موقعاً المزيد من الضحايا ومقيماً المحاكم العسكرية في أنحاء البلاد كافة.

وفي ٧ نيسان (أبريل) أعلن اللنبي عن عودة سعد زغلول ورفاقه من المنفى وسمح لهم بالسفر إلى باريس حيث رُفض استقبالهم في مؤتمر الصلح، الأمر الذي أثار اضطرابات جديدة في مصر. فما كان من الحكومة البريطانية إلاّ أن أرسلت في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩ لجنة عرفت باسم لجنة ميلز (نسبة إلى رئيسها اللورد ميلز) للبحث في سبل معالجة الاضطرابات.

تقرير لجنة ميلز

قوبلت اللجنة بالمقاطعة الشاملة. وبعد أن أقامت في مصر ثلاثة أشهر عادت إلى لندن حيث اجتمعت مع زغلول ورفاقه. وبعد محادثات شاقة، وضعت اللجنة مشروع معاهدة يتضمّن اعتراف بريطانيا باستقلال مصر الشكلي على أن تحافظ على جميع مواقعها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في البلاد.

قوبل تقرير لجنة ميلز بمعارضة شعبية واسعة، ففشلت المفاوضات وعاد سعد زغلول إلى مصر.

في شباط (فبراير) ١٩٢١ طلبت السلطات البريطانية من السلطان فؤاد

(أصبح سلطاناً على مصر بعد السلطان حسين كامل) تشكيل وفد لاستئناف المفاوضات. فاختار إرسال وفد برئاسة عدلي باشا رئيس الحكومة الذي استبعد في اختياره أعضاء حزب الوفد. لكنّ هذا الأمر أثار موجة من الاضطرابات في أيار (مايو) ١٩٢١، ففشلت المفاوضات وعاد عدلي باشا من لندن معلناً استقالته.

إنتفاضة ١٩٢١ وإلغاء الحماية على مصر

في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢١ أمر المندوب السامي البريطاني باعتقال سعد زغلول وخمسة من رفاقه وهم: فتح الله بركات، عاطف بركات، سينوت حنا، مصطفى النحاس ومكرم عُبيد ونفيهم إلى سيلان ومنها إلى جزر السيشل في المحيط الهندي. فتفجّر الوضع من جديد واجتاح البلاد اضراب سياسي عام وثار الفلاحون وتصادموا مع قوات الاحتلال. فاضطرت بريطانيا إزاء هذا الوضع إلى الحدّ من النقمة الشعبيّة بإصدار تصريح ٢٩ فبراير (شباط) ١٩٢٢ وفيه أعلنت إلغاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة. وأصبح السلطان فؤاد ملكاً على مصر باسم صاحب الجلالة «الملك فؤاد الأول».

وتشكّلت لجنة ووضعت دستوراً لمصر سنة ١٩٢٣ نصّ على إنشاء مجلسي النواب والشيوخ. ثم تشكّلت حكومة جديدة برئاسة ثروت باشا أفرجت عن سعد زغلول ورفاقه. وأجريت الانتخابات النيابية في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤ ففاز حزب الوفد بـ ١١٨ مقعداً من أصل ٢٢٨ فعهد الملك فؤاد إلى زغلول بتأليف الحكومة.

مفاوضات سعد زغلول مع حزب العمال البريطاني

وصل حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا بزعامة رمزي ماكدونالد، فظنّ سعد زغلول أن الحكومة العمالية ستبدي تجاوباً أكبر من سابقها. فلبّى دعوة المستر ماكدونالد إلى العاصمة البريطانية للتفاوض في شأن المعاهدة المنوي إبرامها مع بريطانيا.

بدأت المفاوضات في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٤ لكنّها فشلت بعد أن أصرّ سعد على تحقيق وحدة وادي النيل والجلاء البريطاني التام عن مصر. وما هي غير برهة قصيرة حتى استقال سعد من رئاسة الحكومة.

الصراع بين الملك فؤاد وحزب الوفد

كان حزب الوفد يحظى بشعبيّة واسعة، فرأى الملك فؤاد في ذلك تهديداً لنفوذه ومصالحه الشخصية. فعمل مع البريطانيين على أبعاد الحزب عن السلطة ولكن دون جدوى. فعمد إلى تعطيل الدستور والحياة النيابية مرّات عدة سنة ١٩٢٦، وحاولت حكومة الملك تعديل قانون الانتخابات بما يتفق ورغبات سيّدها. لكنّها لم تنجح في ذلك. ففاز حزب الوفد [في انتخابات أيار (مايو) ١٩٢٦] بـ ١٤٤ مقعداً من أصل مئتين وواحد.

وإزاء ضغط بريطاني على سعد زغلول، تنازل هذا الأخير عن حقّه الشرعي بتأليف الحكومة (بوصفه رئيساً لحزب الأكثرية) فألّف الوزارة زعماء من خصوم الوفد. وتوفّي سعد زغلول سنة ١٩٢٧.

«سعد حيّ لم يمت»

في ذلك اليوم الحزين من أيار (مايو) ١٩٢٧، انطلقت صيحات الأسى من كل بيت من بيوت مصر. فانهمرت الدموع وخيّم الحزن والهلع، وسارت المظاهرات العارمة في شوارع مصر يصرخ رجالها بصوت واحد «سعد حيّ لم يمت».

تدفّقت الجماهير زاحفة نحو حيّ المنيرة حيث يقع بيت الأمة، بيت سعد زغلول، هاتفةً «لم يمت البطل، وليسقط الاستعمار الغاشم».

النحاس على رأس حزب الوفد

خلف النحاس سعد زغلول في رئاسة حزب الوفد وظلّ الصراع في عهده قائماً بين الوفد والملك. فعمد هذا الأخير إلى إقالة حكومة النحّاس

في حزيران (يونيو) ١٩٢٨ وعيّن مكانه محمّد محمود باشا (وكان من كبار الاقطاعيين في مصر) الذي حلّ البرلمان وأجّل الانتخابات ثلاثة أعوام. فأصبح الملك بذلك حاكم مصر المطلق.

في أيار (مايو) ١٩٢٩، عاد حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا فازداد أمل الوفد في العودة إلى السلطة. وفي حزيران (يونيو) من العام نفسه بدأ محمد محمود باشا مفاوضات في لندن لإبرام معاهدة تسوّي العلاقات بين البلدين.

وإذ كان الملك فؤاد راغباً في تصديق مشروع هذه المعاهدة، اضطر إلى إجراء انتخابات جديدة، فاز فيها حزب الوفد بأكثرية المقاعد وتولّى النحاس رئاسة الحكومة. غير أنّه لم يوفّق في إقناع حكومة العمال البريطانية بتلبية مطالب الشعب المصري، فأقال الملك وزارته وعيّن مكانه رئيس «حزب الشعب» إسماعيل صدقي.

وفي عهده عُدّل الدستور تعديلاً رجعياً وخضعت البلاد لحكم استبدادي. فثارت ثائرة الشعب وأكره الملك على إلغاء دستور إسماعيل صدقي، فبقيت مصر من دون دستور حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥ عندما أعيد دستور ١٩٢٣، وعاد حزب الوفد إلى الحكم مرّة أخرى.

بموجب هذا الدستور أبقت بريطانيا سيطرتها على السودان واحتفظت بحق الدفاع عن مصر ضد أي تدخل أجنبي. كما احتفظت بمراقبة أمن طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر وبحقّ حماية الأقليّات ومصالح الأجانب فيها.

معاهدة ١٩٣٦

سنة ١٩٣٦ غزت إيطاليا (بزعامة موسوليني) الحبشة مهدّدة مصالح بريطانيا في مصر والسودان. وكان النازيون والفاشيّون يعدون الشعوب بالحرية والاستقلال في حال أيّدتهم في الحرب.

لهذا السبب تخوّفت الحكومة البريطانية من انجراف المصريين وراء

الدعاية النازية للتحرّر من الاحتلال البريطاني ورأت أنّه من الضروري أن تعمل على تهدئة الموقف في مصر بعد اندلاع موجة من المظاهرات العارمة في البلاد، وأن تتقرّب من المصريين وتحقق لهم رغبتهم في الاستقلال من خلال معاهدة مشتركة.

شُكّلت هيئة المفاوضات المصرية من مصطفى النحاس (رئيس الحكومة) وواصف بطرس غالي (عمّ الدكتور بطرس غالي) وغيرهم، أمّا الوفد البريطاني فترأسّه المندوب السامي البريطاني آنذاك، السير مايلز لامبسون وضمّ الأدميرال ويليام ميتشر قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى روبيدن بروك قائد الأسطول الجوي وغيرهم.

بدأت المفاوضات في ٢ آذار (مارس) ١٩٣٦ في قصر الزعفران واستمرت لبضعة أشهر حتّى تمّ التوقيع عليها في لندن في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٣٦.

ثمّ صدّق عليها البرلمان المصري في ١٥ و ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، والبرلمان البريطاني في ٢٤ و ٢٥ من الشهر نفسه.

كان من الواضح من تشكيل وفد المفاوضات أن بريطانيا تركز على النواحي العسكرية وتعطيها الأولوية في المفاوضات.

أمّا بنود المعاهدة فهي التالية:

- تعمد مصر في الحال إلى تقوية جيشها عدداً وعدة ليصل إلى ٣٠ ألف جندي.
- الجلاء البريطاني عن مصر (على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة آلاف جندي في المنطقة).
- تتعهّد بريطانيا بإدخال مصر إلى عصبة الأمم على أن يمثّلها في القاهرة سفير له حقّ التقدم على ممثلي الدول كافة.
- لا يعقد أي من الفريقين معاهدة مع دولة أخرى تضرّ بمصالح الفريق الأول.

- تتعهّد مصر، في أحوال الحرب، بوضع موارد البلاد بتصرّف بريطانيا.
- إبقاء إدارة السودان في يد حاكم لبريطانيا الذي تخضع له أيضاً القوات المصرية، شرط أن لا يمسّ ذلك بالسيادة المصرية على السودان.
- مدة المعاهدة ٢٠ عاماً قابلة للتجديد.
- يتم التشاور بين الطرفين في القضايا الخارجية.

فاروق يخلف أباه

لم يفِ زعماء حزب الوفد بوعودهم ولم يحسّنوا الوضع الاقتصادي في البلاد. كما أنّهم لم يبلغوا هدف تحرير القناة والدولة المصرية من الارتباط ببريطانيا.

فقد نشب الخلاف بين النحاس وعدد من أقدم أعوان سعد زغلول وفي طليعتهم الدكتور أحمد ماهر وفهمي النقراشي باشا اللذان ألّفا مع بعض من أنصارهما حزباً جديداً عُرف بحزب «الهيئة السعدية» نسبة إلى سعد زغلول.

توفي الملك فؤاد في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٦ (قبل إبرام المعاهدة البريطانية المصرية) فخلفه ابنه فاروق الذي تولّى سلطاته الدستورية سنة ١٩٣٧ بإقالة النحاس باشا من رئاسة الوزارة، وعيّن مكانه محمد محمود باشا.

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ صدر مرسوم ملكي بحل البرلمان. وعلى أثر ذلك استقالت الوزارة الوفدية، وأجرى الملك فاروق انتخابات مزيّفة لم ينجح فيها غير ثلاثة عشر من مرشحي الوفد. وبذلك يكون فاروق قد استغل عهده بمعاداة حزب الوفد، الممثّل الأكبر للإرادة الشعبية.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ بريطانيا استغلّت الوفديين لتوقيع المعاهدة ثم سعت إلى التخلّص منهم وتسليم الحكم إلى عناصر أكثر ولاء للتاج البريطاني.

مصر تحقّق الاستقلال والجلاء

مصر قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية

عانت مصر قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، أزمة اقتصادية كبرى، أصابت الفلاحين بشكل خاص بسبب هبوط أسعار القطن. فازداد عدد العاطلين عن العمل وأخذت حكومة محمد محمود الإقطاعية تضيّق على المنظمات العمّالية. فاجتاحت البلاد موجة من الإضرابات لا سيّما في العام ١٩٣٨.

وفي نيسان (أبريل) ١٩٣٨ جرت انتخابات برلمانية جديدة أسفرت عن هزيمة الوفديين نظراً لتراجع شعبيّتهم.

وفي آب (أغسطس) ١٩٣٨ اتفقت حكومة محمد محمود مع بريطانيا على إدخال تعديل على معاهدة ١٩٣٦ لجهة توسيع الإنشاءات العسكرية البريطانية في مصر.

في هذا الوقت، اتّسع نشاط دول «المحور» في مصر، وفي آب (أغسطس) ١٩٣٩ سقطت حكومة محمد محمود وحلّت محلّها حكومة ائتلافية جديدة برئاسة علي ماهر، من كبار الإقطاعيين. وظنّت السلطات البريطانية أنّ علي ماهر سوف يخضع البلاد لحكم ديكتاتوري عسكري ويقمع الحركة الوطنية التحررية.

مصر في الحرب العالمية الثانية

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية وَفَتْ مصر بالتزاماتها تجاه بريطانيا وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦، ففرضت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف

والمكالمات الهاتفية. كما سمح للقوات البريطانية بتفتيش المنازل والأهالي الذين منعوا من الاقتراب من المواقف العامة والمنشآت الصناعية لا سيّما تلك التي تخدم المجهود الحربي البريطاني.

كما قرّرت الحكومة المصرية تخصيص ٩٠٪ من المستشفيات لحالات الطوارىء وتجنيد أربعة آلاف طبيب مصري للخدمة العسكرية؛ وسمحت أيضاً للقوات البريطانية باستخدام الموانىء والمطارات وطرق المواصلات. واعتبرت بريطانيا قناة السويس مرفقاً بريطانياً يعمل لحساب الأمبراطورية أثناء الحرب.

مع ذلك اتّخذت الحكومة المصرية برئاسة علي ماهر موقفاً حيادياً في الحرب. أمّا الشعب المصري فكان مؤيداً ولو بالخفاء لدول المحور ضد البريطانيين.

أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٠، وأعلن علي ماهر قطع العلاقات مع إيطاليا التي ما لبثت أن هاجمت مصر في شهر أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها، منطلقة من ليبيا. وقصف الطيران الإيطالي القاهرة والإسكندرية وقواعد بريطانية في قناة السويس.

غير أنّ القوات البريطانية صدّت الهجوم وأعادت القوات الإيطالية على أعقابها خاسرة، فأرسل هتلر في آذار (مارس) ١٩٤١ فيلق الدبابات الأفريقي إلى ليبيا بقيادة الجنرال رومل لنجدة الإيطاليين. فبدأت حرب الكرّ والفرّ في الصحراء التي شكّلت في بعض مراحلها خطراً حقيقياً على الوجود البريطاني في مصر.

«حادث ٤ فبراير»

وجدت بريطانيا نفسها في قمة الأزمة بعد أن غزا هتلر معظم أوروبا وأوقع في صفوف البريطانيين خسائر فادحة بينما واصلت الطائرات الألمانية دكّ المدن البريطانيةِ بالقنابل. بعدها زحفت القوات الألمانية بقيادة ثعلب الصحراء رومل إلى شمالي أفريقيا، إلى طبرق على حدود مصر في ليبيا.

أمّا الجوّ السياسي في مصر فكان مشحوناً نتيجة الصراع بين حزب الوفد والملك، وميل الشعب المصري إلى دول المحور. وأدرك البريطانيون أنّ الحالة لن تستقرّ في مصر إلاّ إذا تولّى رئاسة الحكومة رجل يتمتع بشعبية واسعة. فطلبت السلطات البريطانية من الملك فاروق تكليف مصطفى النحاس، زعيم حزب الوفد، برئاسة الحكومة. لكنّ الملك رفض القيام بذلك.

وفي صباح ٤ فبراير ١٩٤٢ حاصرت القوات البريطانية بإمرة السير مايلز لامبسون، قصر عابدين وسلّم السفير البريطاني الملك فاروق إنذاراً بعزله أو بإسناد رئاسة الوزارة لمصطفى النحاس فاضطر فاروق إلى الرضوخ. واستلم النحاس مقاليد الحكم، فتعاون مع بريطانيا تعاوناً وثيقاً وأخلص لقضية الحلفاء خلال الحرب حتى عندما وصلت قوات المحور إلى العلمين على مسافة سبعين ميلاً من الإسكندرية.

اعتُبر «حادث ٤ فبراير» نقطة تحوّل في حياة ملك كان في ذلك الوقت محطّ آمال شعبه وفي حياة زعيم وطني واسع الشعبية وفي حياة شعب لطالما حلم بالكرامة الوطنية.

وبعد تكليفه النحاس برئاسة الوزارة، استسلم الملك فاروق للعبث واللهو متحيناً الفرص للتخلّص من الوفد ورئيسه. أمّا النحّاس فاستسلم لجشع بطانته. واقتنع الشعب بأنّ مصر لن تستعيد سيادتها الوطنية ما لم تتخلّص من الملك ومن الوفد على حدّ سواء. لكنّ الملك فاروق ما لبث أن أقال النحاس مغتنماً فرصة غياب السفير البريطاني عن مصر.

في ذلك الوقت تقريباً، برزت على الساحة السياسية جماعة الإخوان المسلمين التي لم تكن راضية عن سياسة الملك فاروق والحكومة. وخلال السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، اعتُبرت جماعة «الإخوان المسلمين» أخطر منافسي حزب الوفد على تزعم الحركة الوطنية التحررية. فقد كانت للجماعة خلاياها في محافظات مصر كافة. كما أسّست فروعاً لها في عدد من الدول العربية.

عمدت جماعة الإخوان المسلمين إلى انتقاد السياسة الغربية ومقاومتها، فطالبت بتأسيس دولة إسلامية تحكمها مبادىء الإسلام وتعاليمه ويكون القرآن دستورها.

كان قسم من الإخوان المسلمين يمارس النشاط الديني والاجتماعي والسياسي علناً، أمّا القسم الآخر فيعمل سرّاً ويتميّز بطابع عسكري مستتر، مهمّة أعضائه تنفيذ العمليات الإرهابية. وتمكّنت الجماعة من اجتذاب عدد كبير من التجار والطلاب (لا سيما طلاّب الأزهر) والموظفين والجنود والفلاحين، إلى صفوفها. لكنّ الدور الرئيسي فيها، كان للمجموعات الأكثر تعصّباً وانغلاقاً قومياً.

مصر بعد الحرب العالمية الثانية

ما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى بدأ التحرك الشعبي من جديد للمطالبة بتعديل معاهدة ١٩٣٦ وبالاستقلال التام. فاندلعت المظاهرات مرة أخرى في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ فحاولت الحكومة المصرية تحقيق المطالب الشعبيّة عن طريق المفاوضات، لكنّها لم تنجح.

عندئذٍ طرحت مصر قضية الجلاء ووحدة وادي النيل أمام مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في تموز (يوليو) ١٩٤٧، لكن المجلس لم يستجب لمطالب مصر.

وفي ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، نشبت الحرب العربية اليهودية ومُني الجيش المصري بهزيمة نكراء سببها الرئيسي الأسلحة الفاسدة التي زوّد بها الملك جيشه، ممّا زاد نقمة الشعب والجيش عليه.

الفصل السادس

حرب فلسطين
(١٩٤٨)

اندلعت في أيار (مايو) ١٩٤٨ حرب عربية ـ إسرائيلية، خاضتها مصر وست دول عربية أخرى.

في هذه الأثناء كانت النقمة الشعبية على الحكم في مصر، في أوجها، فاستغلّت السلطات الحاكمة استياء الشعب ووجهّته نحو العدو الخارجي. كما أنّها، وبفضل هذه الحرب، تمكّنت من قمع حركات النضال التحرّرية، فأعلنت في البلاد حالة الطوارىء وحظّرت الحريات الديمقراطية. كما أوقف عدد كبير من المعارضين وفي طليعتهم الشيوعيّون وزعماء نقابات العمال واليساريون.

استخفّ المسؤولون في ذلك الوقت بحجم العملية ضد الإسرائيليين واصفين الحظر بأنّه مجرّد شراذم أو عصابات متفرّقة تقصد التوطن في فلسطين من دون حقّ، وأن مهمّة تأديبهم وإعادتهم إلى بلادهم الأصلية هي مهمة سهلة وأنّ إحراز النصر أمرٌ سهل.

غير أنّ وقائع الحرب أثبتت عدم استعداد مصر للعمليات الحربية من ناحية نقص السلاح وسوء التدريب الذي تلقّاه الجيش.

أمّا القوات العربية الأخرى فكانت أسوأ استعداداً. ولم يكن على مستوى نسبي من القدرة القتالية سوى الفيلق العربي الأردني. لكنّه كان خاضعاً لإمرة ضباط بريطانيين. كما أنّ الأمير عبدالله قام في الخفاء بالتفاوض مع إسرائيل على اقتسام فلسطين. من جهة أخرى لم يكن للقوات العربية قيادة موحدة أو خطة عامة للعمليات. ونتيجة لهذا كلّه تمكّن الجيش الإسرائيلي من إلحاق الهزيمة بالقوات العربية المسلّحة فرادى في تموز ـ تشرين الأول (يوليو ـ أكتوبر).

مراحل القتال

أ ـ من ١٥ أيار (مايو) إلى ٧ تموز (يوليو) ١٩٤٨:

شهدت هذه الفترة ذروة انتصارات العرب في الأسابيع الأربعة الأولى إلى أن فرض مجلس الأمن هدنة حددها بأربعة أسابيع. وفي فترة القتال وصل المصريون بعد أسبوعين فقط إلى أشدود كما احتلّت قواتهم خط المجدل ـ بيت جبرين مارا في الفالوجا، بالإضافة إلى فتح المحور الشرقي العوجة ـ العسلوج ـ بير سبع ـ الخليل للاتّصال بقوات المتطوعين في بيت لحم. أمّا الأردن فاستولى على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية واللد والرملة وأصبح على بعد أميال قليلة من تل أبيب مع القوات العراقية وباقي القوات العربية! لكن، ومع إعلان الهدنة هاجم اليهود بلدة العسلوج يوم إعلان الهدنة نفسه (١١ حزيران/ يونيو) واحتلّوها، واستغلّوا أمر وقف القتال فبقوا فيها، كما احتلّوا قرية العسير شمال الفالوجا ونظّموا خطاً دفاعياً مواجهاً للخط المصري على محور المجدل بيت جبرين تمهيداً لاستئناف العمليات لفتح محور شمالي جنوبي (جوليس ـ كوكبة ـ الحليقات) للاتّصال بقوّاتهم المعزولة في النقب. خلال هذه الهدنة تدفقت على إسرائيل المساعدات الخارجية من عتاد وذخيرة ومتطوعين.

ب ـ ٨ تموز/ يوليو إلى ١٨ منه:

بعد فترة القتال هذه الممتدة على ١٠ أيام فرض مجلس الأمن هدنة غير محددة الأجل نظرياً حتى نهاية الحرب. وقبل هذه الهدنة وجّه العدو جهوده إلى المنطقة التي يحتلها الجيش الأردني فطوّق اللد والرملة بأسلحته الجديدة. فانسحب منهما الجيش الأردني من دون قتال لسبب غير مفهوم. عندئذٍ استولى العدو عليها وطرد عدداً كبيراً من الأهالي فتفاقمت مشكلة اللاجئين.

ثم أوقف الجيش الأردني جميع هجماته اعتباراً من ١٤ تموز/ يوليو بحجّة نقص الذخيرة واتّخذ موقف الدفاع (مكتفياً بالاستيلاء على الضفة الغربية) مما أعطى العدو حرية العمل ضد الجبهة المصرية.

أمّا القوات المصرية فتمكّنت من استرداد العسلوج لفتح طريق المحور الشرقي وطرد العدو منها في اللحظة الأخيرة قبل تنفيذ الهدنة الثانية اعتباراً من الساعة ١٧,٠٠ يوم ١٨ تموز/ يوليو.

ج ـ اعتباراً من بدء الهدنة في ١٨ تموز/ يوليو حتى ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر:

في اليوم الأول من الهدنة فجّر الإسرائيليون شريط السكة الحديد بين رفح والعريش. وبعد ثلاثة أيام من الهدنة، هاجم العسلوج ثانية فاضطرت القوات المصرية إلى الانسحاب بسبب التفوق العددي.

بعد ذلك استمر الإسرائيليون بمهاجمة القوات المصرية في الفالوجا وعلى الطريق الجانبي الذي يربط المحورين الشرقي والساحلي مع استمرار توجيه قذائفه إلى المواقع المصرية المختلفة. كما بدأ يحصّن مواقعه القريبة من القوات المصرية في هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من ٦ إلى ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر، تمهيداً للقيام بما أسماه «عملية الضربات العشر» لقطع خطوط المواصلات وعزل مختلف مراكز القوات المصرية عن بعضها البعض. وعزل كل موقع مصري عن الآخر في عراق المنشية والفالوجا وكوكبة. . . .

وعندما انتهى من هذه العمليات صدر أمر بإيقاف إطلاق النار مباشرة في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، الأمر الذي أدّى إلى حصار الفالوجا واضطرار القوة المتواجدة في بيت جبرين إلى الانسحاب إلى الخليل. وكان من المفروض أن تنسحب القوات المصرية إلى خط غزة ـ بير سبع، ولكن بعد سقوط بير سبع أيضاً انسحبت إلى خط غزة ـ العوجة.

وكان جمال عبد الناصر قائد هذه القوة التي نفّذت الهجوم المضاد على القوة اليهودية المهاجمة والقضاء عليها وسدّ الثغرة التي دخل منها العدو.

د ـ من ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٤٨ إلى ٧ كانون الثاني/ يناير ٤٩:

هي فترة امتداد للهدنة الثانية أيضاً. كان الجيش الإسرائيلي قد ضمن أن الجيوش العربية قد وقفت موقفاً دفاعياً سلبياً وأنّها لن تتضامن مع الجيش

المصري. لذلك ركّز قواته كافة على الجبهة المصرية بغرض الوصول إلى حلّ سريع ونصر حاسم ينهي الأعمال العسكرية، لأن إسرائيل لا يمكنها الاستمرار في حرب لمدة طويلة. لذلك وضعت عدة مخططات لتطويق الجيش المصري في جهات عديدة.

ثمّ قامت بمحاولتها الأولى للهجوم على التبة ٩٦ في قطاع دير البلح وتلتها المحاولة الثانية للهجوم على العسلوج والعوجة وأبو عجيلة بقصد محاولة الوصول إلى العريش. ثم محاولة ثالثة وأخيرة للهجوم على رفح لقطع طريق المواصلات أمام القوات المسلحة. لكن الجيش المصري أفسد هذه المحاولات الثلاث وأحبط خطط الإسرائيليين.

على أثر هزيمة الجيش المصري، اجتاحت البلاد موجة من الاستياء العام وسارت التظاهرات المندّدة بالحكومة والملك الذي زوّد جيشه بأسلحة فاسدة. في تلك الفترة كانت جماعة الإخوان المسلمين أكثر الجهات المعارضة، فاتّسع دورها في الحياة السياسية في مصر.

أثناء حرب فلسطين تقدمت جماعة «الإخوان المسلمين» ببرنامج سياسي مستقل يدعو إلى الانقلاب المسلّح وإلغاء الملكية وإعلان الخلافة الإسلامية. وقد استغلّت الجماعة وضع الحرب لتقوية فصائلها المسلحة. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، قادت التظاهرات المعادية للحكومة. فلم يعد الملك ولا الوزراء يظهرون في الأماكن العامة خوفاً من رصاص الإرهابيين.

وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، أصدر النقراشي قراراً بحلّ الجماعة ومصادره ممتلكاتها. وعلى أثر هذا القرار اغتيل النقراشي في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. وبدأت مطاردة الجماعة.

وفي ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ انتهت العمليات الحربية في فلسطين، ثمّ وقعت في ٢٤ شباط/ فبراير اتفاقية هدنة.

إلغاء معاهدة ١٩٣٦

في انتخابات ١٩٥٠ فاز حزب الوفد بأكثرية المقاعد النيابيّة وشكّل النحاس حكومته في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠.

وكان الوفديّون قد وعدوا في برنامجهم الانتخابي بالقضاء على «الحكم الاستبدادي» وتحقيق استقلال مصر. تجدر الإشارة إلى أنهم نفّذوا بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وأفرجوا عن المعتقلين السياسيّين لكنّهم لم يتمكّنوا من تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد. فعمّت البلاد موجة عارمة من الإضرابات وأضرب العمال المصريون في القاعدة البريطانية في قناة السويس عن العمل، فشلّت تلك القاعدة وانقطع التجار المصريون عن إمداد قوات الاحتلال بالطعام. وسارت التظاهرات رافعةً شعارات «تسقط معاهدة ١٩٣٦». وبدأ نفوذ حزب الوفد يخفّ يوماً بعد آخر. فلم يكن أمامه سوى إلغاء المعاهدة، وذلك في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٠ عندما صاح النحاس في البرلمان: «باسم الشعب وقعت معاهدة ١٩٣٦ وباسم الشعب أعلن إلغاءها». لكنّ بريطانيا لم تعترف بهذا الإجراء بحجة أنّه اتّخذ من جانب واحد ورفعت عدد قواتها في مصر لتبلغ في نهاية سنة ١٩٥١ حوالي ٨٥ ألف جندي وضابط. وبدأت بتوسيع دائرة احتلالها لتشمل المدن الواقعة في منطقة القناة وهي بور سعيد والإسماعيلية والسويس والقنطرة. فتحرّكت المشاعر الوطنية مجدداً وسارت التظاهرات في منطقة القناة لعدة أيام، حيث أطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين وبدأت بتطبيق إجراءات عديدة مثل التفتيش الدقيق لقطارات السكك الحديد والسيارات المتّجهة برًّا إلى مدن القناة ثم أحكمت سيطرتها التامة على المعابر المؤدية إلى سيناء.

وأعلن في القاهرة والإسكندرية وسائر المدن الكبرى يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر يوم حداد وطني على شهداء العدوان البريطاني على منطقة القناة.

وبدأ الطلبة والعمال في أنحاء البلاد كافة بتكوين «كتائب التحرير» أو «فصائل الفدائيين» التي كان عمال الإسماعيلية وبور سعيد والسويس أوّل منظّميها. وهاجم الفدائيّون المعسكرات والمطارات والثكنات العسكرية

البريطانية، وفجّروا مخازن الوقود البريطانية ونسفوا شبكة أنابيب المياه.

وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر احتفلت البلاد كلها بيوم النضال في سبيل الاستقلال الوطني. وعمّت المظاهرات القاهرة والإسكندرية والزقازيق ودمنهور وطنطا والمنصورة ودمياط والفيوم وأسوان وغيرها من المدن.

واندلعت المعارك في النصف الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر بين جيش الاحتلال والفدائيين: منها معركة في الإسماعيلية (١٧ ـ ١٨ نوفمبر ١٩٥١) وأخرى في السويس (٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١). واعتبرت منطقة الإسماعيلية مركز تحرّك الفدائيين، إذ تكبّد البريطانيون خسائر فادحة على أثر هجمات الفدائيين على الطريق المحاذي لترعة الإسماعيلية، ممّا حوّل اسمه إلى «طريق الموت». وسارت في القاهرة وغيرها من المدن مواكب تشييع أبطال المواجهة مع الاحتلال.

مجزرة الإسماعيلية

مع اشتداد عمليات المقاومة، أصدرت القيادة البريطانية أمراً بتدمير بعض القرى حول الإسماعيلية ظنًّا منها أنّها تأوي الجماعات الفدائية.

وبعد تدمير العديد من المواقع الآهلة بالسكان على امتداد «طريق الموت» بدأت القوات البريطانية في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، بقمع النضال الشعبي في الإسماعيلية، فأرسلت إليها وحدات عسكرية قوامها ١٥٠٠ جندي مع تدعيمها بالدبابات. وحاصرت قسم شرطة الإسماعيلية بعد أن أنذرت رجال الشرطة بتسليم أسلحتهم والإنكفاء إلى القاهرة. غير أنّ ضباط وجنود الشرطة رفضوا الانصياع للأوامر البريطانية فجوبهوا بنيران الدبابات والمدفعية. تجدر الإشارة إلى أنّ رجال شرطة الإسماعيلية لم يكونوا مسلّحين إلاّ ببعض البنادق القديمة. ومع ذلك قاوموا الهجوم البريطاني بشجاعة. وحصدت المجزرة خمسين شهيداً وسبعين جريحاً هم عداد قوة الشرطة.

أثارت أخبار تلك المجزرة عاصفة من السخط في شتّى أنحاء البلاد وفي ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ انفجر الشعب كالبركان وسارت مظاهرة

احتجاج في شوارع القاهرة متجهة إلى سراي عابدين ومجلس النواب. وبينما كان المتظاهرون في وسط ميدان الأوبرا، اندسّ مجهولون بينهم وبدأوا بإشعال الحرائق في عدد من دور السينما والمحلات التجارية الكبرى، وسرعان ما لفّ القاهرة دخان أسود كثيف.

في هذه الأثناء كان ضباط الجيش مدعوين وللمرة الأولى إلى قصر عابدين بمناسبة عيد ميلاد ولي العهد الجديد أحمد ابن الملك فاروق.

أثبت حريق القاهرة في يوم «السبت الأسود» عجز الحكومة الوفدية عن حفظ الأمن والنظام. فما لبثت أن استقالت وفقد حزب الوفد بذلك نفوذه بين الجماهير الشعبية.

الفصل السابع

ثورة يوليو ١٩٥٢

إتّهم الملك فاروق بتدبير حريق القاهرة بالتعاون مع القوات البريطانية وأعداء البلاد. فتفاقمت النقمة الشعبية، ممّا حمل الملك على تنحية حكومة النحاس وتعيين علي ماهر باشا رئيساً للوزراء ليتولّى تصفية النضال الشعبي المسلّح. فأعلنت حالة الطوارىء وبدأت ملاحقة عناصر الحركة التحررية وفي طليعتهم فصائل الفدائيين وزعماء النقابات.

تجدر الإشارة إلى أنّ الأحزاب السياسية الكثيرة المتصارعة دوماً فيما بينها في ظروف الحكم الملكي أضعفت جبهة النضال التحرري للشعب، أضف إلى ذلك التغيير الوزاري المتوالي إذ تعاقبت على السلطة في مصر ست حكومات (بين ٢٧ كانون الثاني/ يناير و٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢) غير حزبيّة، وإلى عجز الأحزاب الاقطاعية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، خلال فترة النضال المسلّح في منطقة القناة، عن قيادة النضال الشعبي في سبيل الاستقلال. هذه الأسباب كلّها دفعت بالجيش إلى التحرّك.

في صبيحة يوم ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ استولت فئة من الضباط المصريين أطلقت على نفسها اسم «حركة الضباط الأحرار»، على السلطة في القاهرة فسيطرت على قيادة الجيش ومبنى الإذاعة وعلى باقي المراكز الحكومية، والمرافق الحيوية في المدينة.

وعند السابعة والنصف صباحاً أفاقت القاهرة على بيان للحركة أُذيع على الراديو يعلن مطلع الفجر الجديد وأهداف الثورة وهي:

- حمل الإنكليز على الجلاء عن الأراضي المصرية.
- القضاء على الاقطاعية.

- وضع حدّ لسيطرة رأس المال على الحكم.
- إرساء عدالة اجتماعية وجيش وطني قوي وحياة ديمقراطية سليمة.

دام الانقلاب من ٢٣ إلى ٢٦ تموز/ يوليو عندما أجبر الضباط الأحرار الملك فاروق على التنازل عن العرش. فأبحر فاروق من الإسكندرية إلى خارج البلاد على متن يخته «المحروسة»، فانتهى بذلك حكم أسرة محمد علي التي حكمت البلاد لمدة قرن ونصف القرن منذ تولّي محمد علي الحكم سنة ١٨٠٥.

بعد ذلك تشكّل «مجلس قيادة الثورة» الذي ترأسّه اللواء محمد نجيب نظراً لسنّه وعلوّ رتبته العسكرية، في حين كان جمال عبد الناصر بطل الثورة الحقيقي ووحّد خطة الانقلاب المحكمة.

تألّف هذا المجلس من محمد نجيب رئيساً، جمال عبد الناصر، أنور السادات، حسين إبراهيم، حسين الشافعي، جمال سليم، زكريا محيي الدين، صلاح سالم، عبدالحكيم عامر، عبداللطيب بغدادي، خالد محيي الدين.

كان اللواء محمد نجيب ينتمي إلى الطبقة الأرستقراطية العسكرية، وكان معروفاً بوطنيّته ونزاهته وقد ذاع صيته في حرب فلسطين.

أوحى تحرّك الجيش المصري في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ بأنّه انقلاب عادي على نظام الحكم لكنّه تبيّن فيما بعد أنّه ثورة معادية للاستعمار والاقطاعية. فتوّج بذلك مرحلة تاريخية طويلة في تطور الحركة الوطنية التحررية في مصر في السنوات التي سبقت الثورة.

وفي ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٣ ألغيت الملكية في مصر وأعلنت الجمهورية وانتخب محمد نجيب أوّل رئيس لها.

النظام الجديد وانتصار التيار الثوري

في منتصف العام ١٩٥٣، بدأت الخلافات تظهر داخل قيادة النظام الجديد. فكان اللواء نجيب رئيس المجموعة البورجوازية الليبرالية ينادي بإنهاء الأعمال العسكرية وإعلان دستور جديد وإعادة النظام البرلماني.

تجدر الإشارة إلى أنّ اللواء نجيب افتقر إلى الشعبية في صفوف الضباط فحاول استمالة قادة الوفد وجماعة «الإخوان المسلمين».

غير أنّ التيار الثوري الديمقراطي الذي كان يضمّ غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة بزعامة جمال عبد الناصر، رفض عودة الأحزاب البورجوازية الإقطاعية إلى الحكم والتي كانت قائمة قبل الثورة.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، قال عبد الناصر: «لا نستطيع ولا ينبغي أن نسمح بعودة الرأسماليين والأثرياء إلى الحكم. فلو أعطيناهم الفرصة لأن يُنتخبوا، فسيصبح الأمر كأن الثورة لم تقم».

فاحتدم النزاع بين المجموعتين وبلغ أوجه في أواخر آذار/مارس ١٩٥٤. وتوتّرت العلاقة بين نجيب ومجلس قيادة الثورة. وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٥٤ سارت في القاهرة تظاهرة كبرى تؤيد مجلس قيادة الثورة. ودخلت القوات المسلّحة إلى العاصمة بناء على أوامر القائد العام ومنيت المجموعة البورجوازية بهزيمة كبيرة.

وفي ٢٩ من الشهر نفسه، قرّر مجلس قيادة الثورة إسناد رئاسة الحكومة إلى جمال عبد الناصر الذي شكّل حكومته في ١٨ نيسان/أبريل وأصبح في الوقت نفسه الحاكم العسكري لمصر.

أنجزت حكومة عبد الناصر في نيسان ـ أيار/أبريل ـ مايو ١٩٥٤ عدة إجراءات اقتصادية لمصلحة الشعب منها:

ـ اختصار فترة تطبيق الاصلاح الزراعي.

ـ نقل ممتلكات الأسرة الملكية السابقة إلى الشعب المصري.

وفي نيسان/ابريل ١٩٥٤، أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوماً يحرم وزراء العهد الملكي في سنواته الأخيرة، من حقوقهم السياسية لمدة ١٠ سنوات. لكنّ انتصار حكومة عبد الناصر على الأحزاب الرجعية لم يمنع تصادمها مع جماعة «الإخوان المسلمين».

ففي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، وقع صدام دموي في جامعة القاهرة بين طلبة من «الاخوان المسلمين» وآخرين مؤيدين لـ «هيئة التحرير». على أثر تلك الحادثة ألقى مجلس قيادة الثورة القبض على ٤٥٠ من أعضاء الجماعة. فتأزّمت العلاقة بينه وبين «الاخوان» الذين نظموا في ٢٧ آب/أغسطس مظاهرة في القاهرة ضد الحكومة، فاصطدم المتظاهرون بالشرطة. وفي ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٤، وخلال الاحتفال الشعبي الذي أقيم في الاسكندرية بمناسبة توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر، حاول أحد أعضاء الجماعة اغتيال جمال عبد الناصر، لكنّه فشل.

وفي نهاية ١٩٥٤ أعدم ستة أفراد من الجماعة وحُكم بالأشغال الشاقة على ثمانية. كما اعتقل ما يقارب الألف شخص وتبين وجود علاقة بين الجماعة واللواء نجيب، فأعفي هذا الأخير من منصبه الرئاسي في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤. فظلّ منصب رئاسة الجمهورية شاغراً وأحيلت اختصاصاته إلى مجلس قيادة الثورة.

ومن أهم إنجازات القيادة الجديدة:

- في ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣، وقعت في القاهرة اتفاقية مصرية - بريطانية تعطي السودان حق تقرير المصير.

- في ١٣ نيسان/أبريل، بدأت المفاوضات مع بريطانيا حول جلاء القوات البريطانية عن مصر.

- مساعدة «فصائل التحرير» في حربها الفدائية في القناة.

الخصائص الاقتصادية لمرحلة حكم الثورة

١ ـ استمرار سيطرة النمط الرأسمالي على العلاقات الانتاجية.

٢ ـ السماح لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي بالاستثمار مع تمتّعه بتسهيلات واسعة.

٣ ـ التدخل في الحياة الاقتصادية من أجل إزالة المعوقات التي قد تعترض القطاع الخاص المحلي والأجنبي لدفع عملية الاستثمار.

٤ ـ التوجه للتخطيط الجزئي في عملية التنمية.

٥ ـ ظهور اصطلاح الاشتراكية للمرة الأولى في السياسة الرسمية. وذلك في حديث لعبد الناصر في بداية العام ١٩٥٥. إلاّ أنّ هذا الاصطلاح استخدم للضغط على رجال الأعمال المصريين لتذكيرهم بمسؤولياتهم في عملية التنمية.

٦ ـ بدء ظهور القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص، وقد تمثّلت الخطوات الأولى لإرسائه في قانون الاصلاح الزراعي والمجلس الدائم للتنمية وما نتج عنهما من هيئات ومؤسّسات عامة.

ـ في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٤، صدر مرسوم بتأسيس الحرس الوطني الذي ضمّ الفصائل الفدائية المتفرقة. وكان من شأن نضال الفدائيين المصريين من منطقة القناة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٤ أن أقنع البريطانيين بعدم جدوى بقائهم في مصر.

تجدر الإشارة إلى أنّ الأميركيين ضغطوا على بريطانيا لكي توافق على جلاء قواتها عن مصر وذلك بهدف حمل هذه الأخيرة على التعاون مع الغرب على نطاق واسع.

في ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٤ وقعت في القاهرة اتفاقية بريطانية مصرية، تنصّ على جلاء القوات البريطانية عن مصر في خلال ٢٠ شهراً من تاريخ توقيعها.

وفي ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٦، رحل آخر حندي بريطاني عن مصر، فانتهت فترة حالكة من تاريخ مصر عانت فيها الاحتلال لمدة ٧٤ سنة.

طبيعة نظام الحكم في دستور

١٩٥٦

من حيث الطبيعة البرلمانية أقام الدستور نوعاً من التوازن بين السلطتين تمثّل في:

أ ـ مساهمة السلطة التنفيذية في بعض أعمال السلطة التشريعية.

ب ـ تدخل السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية كما كرّس الدستور مسؤولية متبادلة بين السلطتين، فأجاز لمجلس الأمة حقّ سحب الثقة من أيّ من الوزراء، وحق توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الوزراء مقابل منح رئيس الجمهورية حقّ حلّ مجلس الأمة.

رفض الدستور ابتداءً مبدأ وحدة السلطات وأخذ بمبدأ تعدّد السلطات. ومع أنه أوحى بأنه مزيج بين النظامين البرلماني والرئاسي، إلاّ أنه من الناحية النظرية رجّح بشكل واضح كفّة السلطة التنفيذية في مواجهة التشريعيّة. كما أنّ الدستور عمد وللمرة الأولى إلى إشراك المواطنين في ممارسة بعض مظاهر السيادة دون واسطة عن طريق الأخذ بأسلوب الاستفتاء الشعبي. غير أنّ هذه الوسيلة أداة في يد الرئيس لتخطّي المجلس التشريعي والتوجه الإسمي للشعب حيث أنّ بنى السلطة الموجودة في مصر تسمح لرأي رئيس الدولة بأن يحظى بالأغلبية المطلوبة. بالتالي فإننا إذا أخذنا بالتقسيم التقليدي بين نظم برلمانية وأخرى رئاسيّة لوجدنا أنّ هذا النظام أقرب إلى الرئاسي منه إلى البرلماني.

من الناحية العملية، كان رئيس الجمهورية يتمتّع بصلاحيات وسلطات واسعة خاصة وأنّ التنظيم السياسي الذي يسيطر عليه الرئيس هو الذي يقوم بترشيح أعضاء المجلس التشريعي.

لكنّ هذا الدستور لم يستمرّ طويلاً لقيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٨٥، ممّا استدعى إيجاد بنية دستورية جديدة تناسب الوضع المستجدّ.

فصدر الدستور المؤقت في آذار/مارس ١٩٥٨ وقد احتفظ فيه رئيس الدولة بالسلطات والحقوق التي تمتّع بها في ظلّ دستور ١٩٥٨.

في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥١، رفع عبد الناصر في بور سعيد علم مصر على المبنى الأخير الذي تركه البريطانيون. وفي هذا اليوم تحتفل مصر بعيدين وطنيين: عيد الجمهورية وعيد الجلاء.

وفي ٢٣ من الشهر نفسه، جرى استفتاء شعبي أقرّ على أثره دستور الجمهورية المصرية. فانتهت بذلك فترة الانتقال التي بدأت في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية المصرية.

سياسة جمال عبد الناصر الخارجية

منذ تولّيها الحكم بدأت حكومة عبد الناصر باتباع سياسة خارجية مستقلّة وحاسمة.

فبين العامين ١٩٥٢ و ١٩٥٥، تبلور داخل مجلس قيادة الثورة برنامج الحياد الإيجابي وعدم المشاركة في الأحلاف العسكرية.

عارضت مصر معارضة شديدة محاولة الغرب جرّ الدول العربية إلى الأحلاف العسكرية التي أنشأت فروعاً لحلف الأطلسي. ومع أنّ فكرة انضمام مصر إلى حلف بغداد المكوّن من العراق وتركيا وباكستان كانت تستحوذ على عقلية السياسيين الأميركيين، فقد رفضت مصر الاشتراك في هذا الحلف، هي التي تخلّصت للتو من الاحتلال البريطاني وكانت تفضّل ملء هذا الفراغ بواسطة ميثاق دفاع محليّ كميثاق الجامعة العربية.

وقد انتقد جمال عبد الناصر بشدّة حلف بغداد الذي أنشىء في شباط/ فبراير ١٩٥٥ برعاية القوى الإمبريالية ورفض اقتراح إقامة تحالف عسكري بين مصر وتركيا. ونعت عبد الناصر حلف بغداد بتسمية «السجن الكبير» للشعوب العربية.

وتزعّمت مصر وسوريا الحملة المعارضة لضمّ الدول العربية الأخرى إلى حلف بغداد.

اتّبعت مصر في تلك الفترة سياسة مستقلّة محبّة للسلام برزت بوضوح في مشاركتها في مؤتمر باندونغ التاريخي (نيسان ـ أبريل ١٩٥٥) وفي إقامة

علاقات صداقة مع الاتحاد السوفياتي آنذاك وغيره من الدول الاشتراكية.

وبعد تحقيق الاستقلال السياسي، سعت مصر إلى إنجاز استقلالها الاقتصادي، بإقامة علاقات متكافئة مع الدول الاشتراكية، فوقّعت الاتفاقية التجارية في ٢٧ آذار/مارس ١٩٥٤ مع الاتحاد السوفياتي في القاهرة. وفي الشهر نفسه قرّرت حكومتا الدولتين رفع مستوى التمثيل الديبلوماسي بين الاتحاد والسوفياتي والجمهورية المصرية إلى مستوى السفارة في القاهرة وموسكو.

وبين العامين ١٩٥٣ و ١٩٥٦ أقامت مصر علاقات ديبلوماسية وتجارية مع تشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، وبولندا، وألمانيا الديمقراطية والصين الشعبية. وكان جمال عبد الناصر قد طلب بعد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، من الدول الغربية مراراً أن تبيع له السلاح لتقوية قدرة بلاده الدفاعية. فكان ردّ الولايات المتحدة بالموافقة شرط أن توقع مصر على اتفاقية للدفاع المشترك أو تنضم إلى الأحلاف الغربية.

أمّا فرنسا فاشترطت امتناع مصر عن مساندة نضال المغرب العربي في سبيل الاستقلال. ومن جهتها، كانت بريطانيا تفرض منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥١ حظراً على توريد السلاح إلى مصر؛ الأمر الذي حمل هذه الأخيرة على توقيع اتفاقية (أيلول/سبتمبر ١٩٥٥) مع تشيكوسلوفاكيا لاستيراد السلاح مقابل تصدير القطن والأرز.

أثارت هذه الخطوة الجريئة استياء الدول الغربية. وطار إلى مصر في مهمة خاصة جورج آلن مساعد وزير الخارجية الأميركية، وكُلّف بإقناع عبد الناصر بالامتناع عن شراء السلاح من الدول الاشتراكية.

غير أنّ عبد الناصر اعتبر الأمر تدخلاً في الشؤون الداخلية لا سيّما وأنّ مصر تتمتّع بسياستها الخارجية المستقلّة.

ولمواجهة الخطر المتزايد للعدوان المسلّح علي بادرت مصر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٥ إلى توقيع اتفاقات دفاعية مع سوريا والمملكة العربية السعودية. وفي نيسان/أبريل ١٩٥٦ انضمّت اليمن إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية الثلاث.

الفصل الثامن

العدوان الثلاثي

أحداث ما قبل العدوان

بذل عبد الناصر كلّ جهده للمحافظة على علاقة وديّة مع الولايات المتحدة، وقد حاول لمدة عامين ونصف العام بعد الثورة الحصول منها على بعض الأسلحة ولكن من دون جدوى.

في تلك الأثناء كانت الأسلحة تتدفق على إسرائيل من إنكلترا وفرنسا، التي كانت قلقة من مساندة مصر للثوار في الجزائر، لا سيّما بعد إعلان ساعة الصفر للثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ من إذاعة صوت العرب في القاهرة.

أمّا إنكلترا فقد تضايقت من رفض مصر المشاركة في حلف بغداد.

في هذه الفترة، تخوّف بن غوريون من حصول تقارب بين الولايات المتحدة ومصر، فأرسل مجموعة تخريبية إلى مصر بقيادة ضابط مخابرات إسرائيلي متخفٍ بشخصية رجل أعمال بلجيكي، يدعى ماكس بنت. فقام وأنصاره بعمليات تخريب عديدة في القاهرة، داخل دور السينما ومكتب الاستعلامات الأميركية وغيرها.

ولكن قبل أن تنجح الخطة الإسرائيلية، ألقي القبض على الشبكة التخريبيّة، وأودع بنت السجن حيث أقدم على الانتحار.

في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٥، وقّع الحلف بين تركيا والعراق. وفي ٢٨ من الشهر نفسه نفّذ الجيش الإسرائيلي غارات جويّة على أحد المعسكرات المصرية بالقرب من مدينة غزّة. وحصل ذلك بعد ثلاثة أيام فقط على تولّي بن غوريون رئاسة حكومة إسرائيل.

في ٣١ آب/أغسطس ١٩٥٥ هاجم الجيش الإسرائيلي مركز الشرطة في

خان يونس في قطاع غزة وقامت إسرائيل في ٢٠ أيلول/ سبتمبر باحتلال المنطقة المحايدة بين مصر وإسرائيل وهي منطقة العوجة، ممّا دعا مصر إلى توقيع الاتفاقية الأولى لشراء السلاح من تشيكوسلوفاكيا.

وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، أغارت إسرائيل على سوريا لتبرهن لها أنّ اتفاق الدفاع المشترك الذي وقعته مع مصر في تشرين الأول/ اكتوبر من العام نفسه، لا يضمن لها أمنها.

تمادت الولايات المتحدة في استفزازها، فسحبت تمويل السدّ العالي (١٥ مليون دولار) الذي كانت مصر قد قرّرت إنشاءه. ففي ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٦ استدعى دالاس، وزير الخارجية الأميركية، السفير المصري وأبلغه بلهجة قاسية سحب الولايات المتحدة عرض تمويل السدّ العالي. وانسحبت معها إنكلترا أيضاً.

فما كان من عبد الناصر إلاّ أن أعلن وبعد أسبوع من ذلك أي في ٢٦ تموز/ يوليو وفي اجتماع شعبي في مدينة الإسكندرية قرار تأميم شركة قناة السويس لبناء السدّ العالي. وأعلن أن مصر ستدفع التعويضات لأصحاب الشركة وحملة الأسهم. وكان ذلك إجراءً شرعياً إذ إنّ الشركة تُعتبر رسمياً شركة مصرية، (ذلك أنّ الاتفاقية البريطانية المصرية التي وقعت عام ١٩٥٤ اعترفت بأنّ قناة السويس «جزء لا يتجزّأ من مصر»)، مع امتلاك الأجانب لأسهمها.

أثار قرار التأميم السخط والاستنكار في العواصم الغربيّة. فبدأت إنكلترا وفرنسا بالتحرّك العسكري. وفي ٣ آب/ أغسطس نُشر في لندن بيان الملكة «عن الخطر المحدق بالأمّة» كما أعلنت تعبئة الاحتياط.

وأمرت السفارة الفرنسيّة في القاهرة بترحيل جميع النساء والأطفال الفرنسيّين. وأصدر بينو وزير خارجيّة فرنسا تصريحاً قال فيه: «نحن ملزمون بالنظر في الإجراءات العسكرية». ولم تستبعد الولايات المتّحدة «استخدام القوة».

في هذا الوقت انسحب المرشدون البحريون الأجانب من شركة قناة السويس بعد تأميمها وذلك بهدف شلّ حركة الملاحة في القناة لإيجاد ذريعة للتدخّل حفاظاً على هذا الشريان الحيوي.

على المستوى الدولي، حاولت الدول الغربية استخدام الضغط الديبلوماسي على مصر. فحاول دالاس وزير الخارجية الأميركية إضفاء الصفة الدولية على قناة السويس، متناسياً الحقّ القانوني لمصر في تأميم هذه المؤسسة، رغم عرضها وقبولها مبدأ تعويض المساهمين وتشكيل مجلس استشاري للقناة من الدول المستخدمة لها وذلك للتشاور مع الهيئة المصرية في مسائل تحديد رسوم العبور ومشاريع تحسين القناة وتطويرها وضمان حرية الملاحة.

اقترحت إنكلترا على همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة، مبادىء ستّة، منها احترام السيادة المصرية واعتبار تشغيل القناة أمراً مستقلاً وبعيداً عن سياسة أي دولة مع المساواة في حرية المرور وأن يكون تحديد الرسوم بالتفاوض مع مستخدمي القناة وأن يخصّص جزء من دخل القناة لتحسينها وتطويرها وأن تقبل مصر ومساهمو القناة التحكيم في أي نقاط خلاف.

على الرغم من موافقة مجلس الأمن على ذلك الاقتراح يوم ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ وتصويت ١١ دولة بالموافقة عليه، تقدّمت إنكلترا مرة أخرى باقتراح آخر سبق أن رفضته مصر.

هنا استخدمت روسيا حق الڤيتو، ولم تكن هذه المناورة سوى ذريعة لكل من فرنسا وإنكلترا تجاه الرأي العام لاستخدام القوة العسكرية. كانت القيادة العامة للقوات المسلّحة المصرية قد شكلت قيادة للاحتياطي الاستراتيجي في منطقة غرب القاهرة. وكان من بين التقديرات أن تقوم إنكلترا بالهجوم من اتّجاه الغرب. بل توافرت بعض المعلومات عن وصول ٢٠٠ ناقلة دبابات بريطانية إلى بنغازي في ليبيا.

لم يكن ذلك سوى خداع لتثبيت القوات المسلّحة شرقاً وغرباً تخفيفاً للمقاومة التي تلقاها إسرائيل في سيناء. وبقيت هذه القوات في غرب القاهرة

إلى أن أمرت بالتحرك في اتجاه قناة السويس قبل بدء العمليات بعدة أيام، وعادت بعدها إدارة المدرعات بقائدها وضباطها مرة أخرى إلى مقرها في كوبري القبة. وكان كلّ ذلك يجري بينما كانت المؤامرة تدبّر في الخفاء بين المعتدين الثلاثة.

الحرب

في مساء ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦، أسقطت إسرائيل قوة من المظلاّت في سدر الحيطان في المدخل الشرقي لممر متلا، على بعد أكثر من ١٠٠كلم من الحدود. وصدر بيان عسكري إسرائيلي يقول: «يعلن المتحدث بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي أن قوّات جيش الدفاع الإسرائيلي دخلت وأصابت وحدات الفدائيين في رأس النقب والكونتيلا واحتلّت مواقع غرب مراكز تقاطع طرق نخل للداخل من قناة السويس».

تجدر الإشارة إلى أنّ الأطراف الثلاثة المعتدية كانت على خلاف فيما يتعلّق بمراحل التدخل العسكري. وفي هذا الصدد ذكر موشي ديان في كتابه «قصة حياتي»: «كانت بريطانيا تريد منّا أن نقوم بدور «الوغد» أن تكون كبش الفداء من دون حتى أن نجتمع معهم لمناقشة الأمر سوياً». وعندما وافقت إنكلترا أن يجتمع وزير خارجيّتها سلوين لويد مع بن غوريون وكريستيان بينو وزير خارجية فرنسا، أعلن لهم بصراحة أنّه يرفض أن تقوم إسرائيل بدور المعتدي بينما تقوم إنكلترا وفرنسا بدور ملائكة السلام.

ومن بين الخلافات أيضاً احتجاج إسرائيل على بدء العدوان وحدها في الأيام الأولى، مما قد يعرّض مدنها للقصف من القاذفات المصرية وهو الأمر الذي عالجته فرنسا بقبولها إرسال عدد من طائراتها لتتمركز في مطارات إسرائيل تصدّياً لأي طائرات معادية مغيرة. وقرّر ديان أن يقتصر العدوان الإسرائيلي على مصر في الساعات الأولى على مناوشات محدودة بالقرب من قناة السويس وعلى الحدود وتأخير الزج بالقوات الرئيسية حتى يصدر الإنذار البريطاني الفرنسي ويبدأ الضرب الفعلي للمطارات المصرية بالقنابل.

وهكذا بدأ العدوان بإنزال قوات محدودة في سدر الحيطان شرق ممر متلا. وأصدر ديان تعليماته بعدم استخدام المدرّعات والدخول في معارك

رئيسية قبل يوم ٣١/ ١٠ عندما يتأكّد موقف بريطانيا وفرنسا وتظهر ردود الفعل لتدخّلهما في المعركة.

وفي يوم ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر، وجّهت الحكومتان البريطانية والفرنسية إنذاراً للحكومتين المصرية والإسرائيلية، يتضمّن ما يلي:

أ ـ وقف إطلاق النار في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة وسحب القوات المسلحة كافة إلى ١٠ أميال بعيداً عن قناة السويس.

ب ـ قبول احتلال المواقع الرئيسية على القناة (بصورة مؤقتة) بواسطة قوات بريطانية فرنسية، وذلك لضمان حرية المرور في القناة للبواخر كافة من الدول كلّها.

ج ـ إذا لم تستجب الحكومة المصرية لشرط النداء في الموعد، سوف تقوم القوات البريطانية والفرنسية بالهجوم على القوات المصرية في الساعات الأولى من صباح يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر. وافقت إسرائيل على الإنذار وواصلت زحفها. أما مصر فرفضته.

ففي مساء ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قصف الطيران البريطاني ـ الفرنسي، القاهرة والإسكندرية ومدن منطقة القناة. واستمرت الغارات الجوية حتى مساء ٦ نوفمبر. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر حدث إنزال جوي لجنود المظلاّت على مشارف بور سعيد. وفي اليوم التالي حدث إنزال بحري في المنطقة نفسها.

وتعرضت المدينة لقصف مركّز من الجو والبحر، ونشبت في المدينة معارك شوارع ضارية، ودمّرت أحياء كثيرة. لكنّ الصمود المصري كان على المستويين الشعبي والعسكري معاً.

فقد ظنّت الجهات المعتدية أنّ الشعب سينقلب على عبدالناصر، غير أنّ المصريين التفّوا حول رئيسهم مبدين له مزيداً من التأييد. وقد قال عبدالناصر فيما بعد «إنّ بور سعيد ضحّت بنفسها من أجل مصر والعالم العربي، وأحبطت خطة المستعمرين الذين أعلنوا أنّهم سوف يحتلون مصر في ٢٤ ساعة».

في العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦)، احتشدت أكثر من ١٠٠٠ طائرة و٧٠٠ دبابة وأسطولان كبيران وقوات برية تتفوق في العدد على القوات المصرية بأربع مرات على الأقلّ.

كانت القوات البرية الإسرائيلية التي هاجمت سيناء أكثر من ٨ ألوية ضمّت ٣١ كتيبة بين مشاة ومظلاّت ومدرّعات، بينما لم تزد الكتائب المصرية التي كانت موجودة في سيناء، عن ٨ كتائب افتقرت تماماً إلى الغطاء الجوي، بعد أن خسرت طيرانها الذي ضربته الدولتان العظميان في المرحلة الأولى، فأتاحت بذلك المجال للطيران الإسرائيلي ليصول ويجول وحده في سماء سيناء.

يقال إن خطة غزو مصر قد عرضت في السرّ على أساطين الفكر العسكري الذين كانوا أحياء في ذلك الوقت (أمثال الفيلد مارشال مونتغومري واللورد مونتباتن وغيرهما) والجميع توقعوا لمصر الاستسلام الفوري منذ الساعات الأولى. لكنّ مصر صمدت حتى الدقيقة الأخيرة من العدوان.

أما على المستوى العسكري، فتوضح معركتا أبو عويجله وممّر متلا صمود القوات المصرية. وحسب موشي ديان الذي وصف المعركتين، «صادف الهجوم الإسرائيلي لمواقع «أم قطف» في أبو عويجلة مقاومة شديدة ونيراناً كثيفة من المدافع المضادة للدبابات، وهكذا فشل اللواء المهاجم في احتلال موقع أبو قطف إلاّ بعدما انسحب الجنود وأخلوه بأمر قائدهم الذي أمرته قيادته بالانسحاب وعندما اقتحمته القوات الإسرائيلية المهاجمة وجدت الموقع خالياً. وحدث الأمر نفسه في ممرّ متلا».

تلقّت مصر على أثر العدوان الثلاثي على أرضها، دعماً معنوياً من دول الشرق العربي. كما ندّدت دول آسيا وأفريقيا تنديداً حاسماً بالعدوان الثلاثي. وحصلت مصر من الدول الاشتراكية على مساعدات مادية أيضاً.

في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ وفور وقوع العدوان الإسرائيلي، اجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعرض على الأعضاء مشروع قرار يتضمن إدانة إسرائيل ووقف إطلاق النار الفوري وسحب القوات الإسرائيلية إلى خطوط الهدنة.

وافق على مشروع القرار هذا ٧ أعضاء، غير أنّ ممثّلي بريطانيا وفرنسا استخدما حقّ الفيتو.

وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر افتتحت الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي اليوم التالي اتّخذ بالغالبية الساحقة للأصوات قرار بوقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية.

وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر أقرت الجمعية العامة إنشاء قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة وإرسالها إلى مصر. ووجّهت الحكومة السوفياتية إلى الدول المعتدية مذكرة تعلن فيها احتجاجها الشديد على خرقها هذه الدول لأبسط القوانين الدولية.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت الحكومة البريطانية الأمم المتحدة بقرارها وقف إطلاق النار وفي ٧ نوفمبر توقفت العمليات الحربية في المناطق كافة، واتخذت الجمعية العامة قراراً بجلاء القوات المعتدية. وفي ١١/١٥ وصلت إلى مصر الكتيبة الأولى التابعة للأمم المتّحدة. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر رحلت عن مصر الوحدات البريطانية الفرنسية الأخيرة. وفي آذار/ مارس ١٩٥٧ عادت الوحدات الإسرائيلية إلى خط الهدنة.

هدفت الدول المعتدية إلى إسقاط حكومة عبدالناصر الذي رفع يده على ملكية الاحتكارات الغربية وأصبح أكثر الزعماء العرب شعبية.

في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، أصدر الرئيس عبدالناصر قراراً بإلغاء اتفاقية ١٩٥٤ البريطانية ـ المصرية الخاصة بمنطقة قناة السويس.

في أعقاب العدوان

بعد فشل العدوان المسلّح على مصر، حاولت الدول الغربية فرض الحصار الاقتصادي. فجمّدت أرصدة مصر بالجنيه الإسترليني في لندن وواشنطن وخفّضت سعر القطن بشكل مفتعل في الأسواق العالمية.

من جهتها رفضت المصارف الأجنبية في مصر، تمويل عمليات تسويق القطن. ومنذ بداية العدوان، توقفت الأعمال التجارية مع بريطانيا وفرنسا بشكل شبه كامل.

أما الولايات المتحدة فقلّلت من استيراد القطن المصري وتصدير أهم سلعها إلى مصر.

بهذه الطريقة حاول الغرب إرغام مصر علٰى الاستسلام وإيصالها إلى حد الإفلاس. لكنّه لم يحسن تقدير الميزان الجديد للقوى الدولية. فقد سارعت الدول الاشتراكية من جديد إلى مساعدة مصر.

وبعد انتهاء العدوان الثلاثي، قامت مصر بتمصير كافة المصارف وشركات التأمين البريطانية والفرنسية وعدد من الشركات الأخرى ووضعتها تحت الإدارة المصرية. وقام الرأسمال الخاص الوطني بشراء حصة من أسهم الأجانب.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ أنشئت المؤسسة الاقتصادية الحكومية لإدارة الشركات الحكومية وشبه الحكومية.

بهذه الطريقة أنشىء القطاع العام وتعزّز دور الدولة في الاقتصاد المصري. واستطاع القطاع العام في سنوات عمره الأولى فرض إشرافه على بعض المجالات الحيوية في الاقتصاد الوطني.

وفي العام ١٩٥٧ وضعت الخطة الخمسية الأولى لتنمية الصناعة المصرية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٢)، وكان من المقرر إنشاء ١٤٠ مؤسسة صناعية على امتداد سنوات الخطة. وكان ذلك انتصاراً عظيماً بالنسبة للشعب المصري، فازداد ثراء البورجوازية الوطنية. وقد فتحت إصلاحات عبدالناصر آفاقاً رحبة للنمو العاجل للرأسمالية. وبدأ «العصر الذهبي» الذي انتظرته البورجوازية منذ زمن طويل. فازدادت أرباح مصرف «مصر» وحققت بعض الشركات التجارية دخلاً مهماً. ومع ذلك لم يحدث تغير ملموس في الوضع المادي للطبقات الكادحة، وبذلك ازداد الاستقطاب الطبقي.

التسلّح

بعد تجربة حرب السويس المريرة، كان على مصر تطوير قواتها المسلحة في مجالي التنظيم والتسليم. فوضعت صفقات لشراء الأسلحة الروسية شملت الدبابات ت ـ ٥٤، ت ـ ٥٥ والعربات المدرّعة والمدفعية وطائرات الميغ ١٧، ١٩ والسوخوي وغيرها.

واستُقدم الخبراء السوفيات لتدريب القوات المسلّحة المصرية على الأسلحة الجديدة. كما أرسلت البعثات على مختلف المستويات لحضور دورات تدريبية في الاتحاد السوفياتي.

الفصل التاسع

الجمهورية العربية المتحدة

على أثر قيام الحركة الوطنية التحرّرية في دول الشرقين الأوسط والأدنى، أوجد الأميركيون في أوائل سنة ١٩٥٧ ما يسمّى بـ «مشروع ايزنهاور»، التزمت بموجبه الولايات المتحدة بتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لأية دولة في الشرق الأوسط تريد حماية نفسها من خطر «التوسع الشيوعي» العالمي.

غير أنّ مصر وبعض الدول العربية مثل سوريا والأردن واليمن والمملكة العربية السعودية وغيرها، رفضت هذا المشروع. فبدأت الولايات المتحدة في تدبير المؤامرات داخل الدول العربيّة، فدبّرت مؤامرتين واسعتين في النصف الثاني من العام ١٩٥٧ ضد الحكومة في سوريا، فأوعزت إلى تركيا بحشد جيوشها على حدود سوريا، واندلعت الاشتباكات على الحدود الاسرائيلية السورية. كما أنّ مصر وسوريا وقعتا اتفاقية الدفاع المشترك في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٥ وأرسلت مصر بعض وحداتها العسكرية إلى سوريا في اكتوبر ١٩٥٧. وفوجىء العالم ذات صباح بخبر وصول سفن حربية مصرية إلى ميناء اللاذقية وإنزال حوالي خمسة آلاف جندي بعتادهم وعدّتهم.

وفي أواخر سنة ١٩٥٧ دعا البرلمان السوري مجلس الأمة المصري إلى زيارة دمشق. وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٥٨ انتهت المفاوضات بين الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية بإعلان «الجمهورية العربية المتّحدة». (ج ع م).

صدّق البرلمان في كل من الدولتين على بيان الوحدة وأجري في مصر وسوريا استفتاء شعبي انتهى بالموافقة على قيام الجمهورية العربية المتحدة. وفي آذار/مارس ١٩٥٨ انضمت اليمن إلى الوحدة على أساس فيدرالي.

وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية الجديدة. وجاء في بيان إعلان الوحدة أنّ اتحاد الدولتين هو خطوة تمهيدية للوحدة العربية الشاملة وأنّ (ج ع م) تستهدف توحيد الشعوب العربية كافة وتترك، الباب مفتوحاً لانضمام أيّة دولة عربية تريد الانضمام على أساس الوحدة أو الاتحاد.

وفي ٥ آذار/مارس أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة وأصبحت القاهرة عاصمة الدولة الجديدة.

إنهيار الجمهورية العربية المتّحدة

أيّدت البرجوازية السوريّة الوحدة مع مصر لأنّها كانت تخشى دور التيّار اليساري الآخذ في التوسّع، فأقدمت على الاتّحاد مع البرجوازية المصرية آملة في أن تتمكّن من مساعدتها على تصفية الشيوعيين في البلاد.

غير أنّ البرجوازية المصرية حاولت بين العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٠ الاضطلاع بالدور القيادي في الحياة السياسية للبلاد. فبدأت تمارس تأثيراً مباشراً في السياسة الاقتصادية للحكومة. وسيطرت من خلال الاتحاد القومي الذي تأسس سنة ١٩٥٧، على المواقع القيادية في المؤسسة الاقتصادية الحكومية واضطلعت بدور حاسم في مجلس الأمة الذي تكون العام ١٩٦٠.

وأعيد بناء الهيكل الاجتماعي والحكومي في سوريا على النمط المصري من دون مراعاة الأوضاع الخاصة في البلاد.

كما صدر في ١٢ آذار/مارس، قرار بحلّ الأحزاب السياسية. وفي أواخر العام نفسه طالب الشيوعيون السوريون بعودة الأحزاب السياسية وحرية الصحافة وإجراء انتخابات في مجلس الأمة. وأيّد الشيوعيون المصريون برنامج الشيوعيين السوريين، الأمر الذي أدّى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ إلى حملة اعتقالات واسعة للشيوعيين في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة وقام وزير الداخلية السوري عبد الحميد السراج بالفتك، بالشيوعيين واعتقال البعثيين الذين استقال وزراؤهم في الحكومة.

في المجال الاقتصادي اتبعت سياسة توسعية فانتشرت البطالة في سوريا وأغلقت مصانع عديدة لسببين، الأول: إنّ المنتوجات السورية لم تستطع أن تصمد أمام مناقشة السلع المصرية الأرخص، والثاني: قطعت التبادلات

التجارية مع العراق والسعودية وهما المستوردان التقليديان للسلع السورية. وأسندت المناصب الحيوية في الأجهزة الحكومية والجيش في الأقليم السوري إلى المصريين.

بدأ الشعب السوري بالتذمّر وتعالت الأحداث الساخطة على الوحدة فقرّر عبد الناصر إرسال عبد الحكيم عامر إلى سوريا بصفته الرجل الثاني في الدولة الجديدة وقائد عام قواتها المسلحة عسى أن تستقيم الأمور هناك.

وعندما وصل عامر إلى دمشق في أواخر آب/أغسطس ١٩٦١ تلقّى تقارير مختلفة من الأجهزة والأفراد تفيد بقرب وقوع انقلاب عسكري على يد كبار ضباط الجيش السوري.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ صحا السوريون في دمشق على محاصرة وحدات في الجيش السوري للقيادة العسكرية هناك. كان عبد الحكيم يعيش في فيلا ملاصقة فهرع إلى القيادة. لكنّ الجيش السوري ضيّق عليه الحصار وبدأ بإصدار بلاغات حربيّة. فعلم عبد الناصر بهذا فحاول إنقاذ الموقف. لكن عبثاً ذهبت محاولاته إذ ألقي القبض على عامر وتمّ ترحيله إلى مصر، ولم يقتصر الترحيل على ضباط الجيش بل امتدّ إلى ترحيل المعلّمين والخبراء كافةً، وذلك بحراً عن طريق ميناء اللاذقية.

وهكذا أعلن في ٢٨ أيلول/سبتمر ١٩٦١ انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة وقيام جمهورية عربية سورية مستقلّة.

تجدر الإشارة إلى الاتفاقية التي وقّعتها الجمهورية العربية المتحدة مع السودان في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ «حول استغلال مياه النيل والتجارة بين الدولتين». بموجب هذه الاتفاقية تحصل الجمهورية العربية المتّحدة على ٥٥,٥ مليار متر مكعّب من المياه ويحصل السودان على ١٨,٥ مليار متر مكعب، على أن تدفع الجمهورية العربية المتحدة للسودان ١٥ مليون جنيه تعويضاً عن الخسائر التي تلحق بالسودان من جراء إقامة السدّ العالي.

وأدّت هذه الاتفاقية إلى تسوية الخلافات التي استمرت قائمة بين البلدين لسنوات عديدة حول الانتفاع من مياه النيل. وأتاحت لمصر إمكانية البدء بناء السدّ العالي.

يحتل السدّ العالي مكانة خاصة بين جميع المنشآت التي ساعد الاتحاد السوفياتي على إقامتها في مصر. وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ اتفاقية تعهّد الاتحاد السوفياتي بموجبها بتقديم المساعدة الاقتصادية والفنية في بناء المرحلة الأولى من السد العالي، ثمّ وقعت في آب/أغسطس ١٩٦٠ إتفاقية أخرى لتنفيذ المرحلة الثانية.

يبلغ ارتفاع السد ١١١ متراً في وسط النهر ويصل عرضه إلى كيلومتر على طول قاع النهر و ٤٠ متراً في أعلاه يمتدّ على ثلاثة كيلومترات ونصف في الاتجاه العمودي على مجرى النيل.

بدأ العمل فيه ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ يبلغ إجمالي الطاقة الكهربائية للمحطة ١٠ مليارات كيلوواط ساعة بالسنة.

كما يسمح السدّ بزيادة الأرض الزراعية التي تروي رياً دائماً بنسبة ٢٥ ـ ٣٠٪.

في أعقاب الانفصال

بعد الانفصال، حضرت وفود من الضباط السوريين لمقابلة عبد الناصر في القاهرة وحرصوا على تأكيد إعادة الوحدة بشكل سليم وعلى أسس اشتراكية. وأذاع بشير العظمة رئيس وزراء سوريا تصريحات بهذا المعنى اتّضح فيما بعد أنّها نتجت عن ضغوط شعبية إذ سرعان ما بدأت الحكومة بحملة اعتقالات لكل من كان من «الناصريين». ودخلت سوريا بعد ذلك في صراع بين العسكريين والمدنيين على الحكم ثم توالت الوزارات وبدأت المفاوضات بشأن وحدة ثلاثية في آذار/مارس ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق. لكنّ عبد الناصر اعترض على تولي حزب البعث قيادة كلّ من سوريا والعراق. بعد ذلك بفترة قصيرة أعلنت الوحدة الثلاثية، لكنّ الانقلابات المتلاحقة في سوريا أدّت إلى انحسار تيار الوحدة بين البلدين، حتّى تمخّض الوضع عن انقلاب البعث الأخير، وعن توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر عام ١٩٦٦.

الفصل العاشر

مصر واليمن

كان الإمام أحمد آخر الأئمة الذين حكموا اليمن فعزل بلاده تماماً عن حضارات العالم الخارجي.

وعندما توفي في ١٩ أيلول/سبتمر ١٩٦٢ خلفه ابنه الإمام البدر ولي عهده الذي لم يبقَ في الحكم سوى أسبوع واحد. فقد حدثت ثورة في ليلة ٢٦/٢٥ أيلول سبتمبر وظن الجميع أنّه قتل وأذيع ذلك في بيان رسمي. وفي صباح اليوم التالي أعلن سقوط الملكية وقيام الجمهورية العربية اليمنية. ولكن سرعان ما ظهر ولي العهد الهارب بلده في شمال غرب اليمن.

كانت الثورة محاطة بالمخاطر من جهات عديدة. فقد توجهت بعض القبائل إلى صنعاء بحجّة التهنئة وكان يخشى من احتلالها ونهبها للمدينة كما حدث سابقاً.

وكان أيضاً يُخشى من قيام الطيران السعودي والبريطاني في (عدن) بتحركات مضادة للثورة. في هذا الوقت، كانت القاهرة قد هيّأت طائرتي داكوتا في أسوان جاهزتين للانطلاق إلى اليمن ووصلتها في اليوم الثالث وعلى متنها محمد الزبيري وعبد الرحمن البيضاني (من رجال الثورة الذين كانوا يقيمون في القاهرة في ذلك الوقت، ومعهما العميد علي عبد الخبير من مكتب المشير وقائد الجناح الطيار أحمد نوح. ثم أذاعت مصر بياناً حذّرت فيه من أيّ تدخّل عسكري خارجي. ومع مرور الوقت بدأ موقف الثورة يستقر وشعر الأهالي بفرحة لإنهاء عهد أسرة حميد الدين.

طلب قائد الثورة من مصر مساعدة عسكرية ووصل أنور السادات إلى اليمن حيث وقّع اتفاقية دفاع مشترك بين مصر واليمن. وكانت قد سبقته ثلاث طائرات حربية وقوات من الصاعقة المصرية.

ومع أنّ عبد الناصر كان يؤكد بصفة مستمرة أنّ تدخّل الجيش المصري في اليمن لم يكن إلاّ لهدف دفاعي وهو حماية الثورة من أيّ اعتداء عليها من الإنكليز في عدن٦ أو من السعوديين في الشرق والشمال، فقد ظنّ الجميع أنّ أهدافه هجومية وتوسعيّة. ففسّر الملك السعودي سعود بأنّ التحرك المصري خطوة أولى على طريق غزو السعودية والسيطرة على منابع البترول فيها. أمّا الملك حسين ففسّره بأنّه تمهيد لطرده من العرش عن طريق تشجيع شعب الأردن على القيام بخطوة مماثلة.

غذّى هذا الشعور كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا التي خشيت من زحف الثورة من اليمن في الشمال إلى القواعد التي كانت تحتلها في عدن والجنوب.

عند اندلاع الثورة في اليمن سارعت ومصر وبقية الدول العربية (باستثناء الأردن والسعودية) إلى الاعتراف بالجمهورية اليمنية الجديدة. وخطا الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وغيرهما من الدول الشيوعية الخطوة نفسها. فاعتبر الأميركيون الانقلاب انقلاباً شيوعياً يهدّد المصالح الغربية في الجزيرة العربية الغنية بحقول البترول وآباره.

وبعد الانقلاب بثلاثة أشهر، أي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ زار السفير الأميركي في مصر جون بادو الرئيس عبد الناصر وطلب منه ضمانات بأنّ اليمن لن تستخدم كقاعدة لشنّ حملات عسكرية على المملكة العربية السعودية أو على المراكز البريطانية في جنوب الجزيرة العربية. فلم يتردّد عبد الناصر في إعطاء السفير الأميركي الضمانات التي يريدها. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ اعترفت الحكومة الأميركية بالنظام الجمهوري في اليمن.

بعد مرور أسبوع واحد على ثورة اليمن هبطت في مصر طائرات سعودية محمّلة بالإمدادات الأميركية، كما التجأ قائد سلاح الطيران الأردني بنفسه إلى مصر معلناً أنّ قوّاته التي ترابط بالقرب من مدينة الطائف السعودية قد تلقّت الأوامر بشنّ غارات وهمية ضد القوات العسكرية الجمهورية الموجودة شمالي اليمن.

تقسيم المعارك في اليمن

١ ـ المرحلة الأولى: من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ إلى أيّار/ مايو ١٩٦٣. تعتبر من أقسى المراحل انتهت بوصول القوات المصرية إلى الحدود الشمالية والشرقية وسيطرتها على اليمن سيطرة شبه كاملة.

المرحلة الثانية: من أيّار/ مايو ١٩٦٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣: شهدت تطهير الجيوب المعادية التي كانت تظهر وتختفي مع الارتزاق والابتزاز، ثمّ حسمها في النهاية هجوم الربيع الذي قضى على فلول الملكيين في الشمال.

أثارت عملية التحرك المصري إلى اليمن تكتّلاً هائلاً ضد مصر. فكانت الولايات المتحدة تساند السعوديين والملكيين، وكذلك بريطانيا المتوجّسة في الجنوب اليمني ثم فرنسا التي بعثت بمرتزقتها. حتّى روسيا لم يسرّها التدخل المصري في اليمن. بالإضافة إلى معارضة السعودية والأردن وإيران وباكستان.

هكذا، لم يكن الجوّ العام مهيّأً للتدخّل المصري. في هذا المجال قال أنور السادات: «لا يجوز أبداً اللعب بالقوات المسلّحة ويجب الابتعاد عن ممارسة هذه اللعبة».

ولعلّ أسوأ ما انتهت إليه لعبة الحرب في اليمن هو ذلك اليوم الأخير الذي شهدته القوات المصرية بعدما تقرر في مؤتمر الخرطوم في آب/ أغسطس ١٩٦٧ بعد النكسة انسحاب القوات المصرية. ففي ذلك اليوم تجمّعت القوات المصرية في ٣ تشرين الأول/اكتوبر في ميناء الحديد، تمهيداً للرحيل، فإذا بالمظاهرات تندلع بين الشباب اليمني فيهاجمون القيادة المصرية ويقتلون ١٠٠ جندي.

وهكذا تبيّن أنّ مصر كانت تلعب على الجواد الخاسر طيلة الوقت.

الفصل الحادي عشر

حرب ١٩٦٧

المناخ السائد قبيل العدوان

استقرت الأوضاع في اليمن وحوّل الأميركيّون أنظارهم إلى سيناء، لا سيّما أنّهم فقدوا الأمل في إلحاق ضربة قاضية بالجيش المصري في اليمن.

وكان «روبرت كومر»، مساعد مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي في ذلك الوقت متحمّساً للتعاون مع إسرائيل وأخذت الولايات المتحدة (ورئيسها جونسون) تمدّها بالأسلحة، أضف إلى أنّ جونسون كان قد قرر وقف تصدير القمح إلى مصر فوصلت علاقته بعبد الناصر إلى طريق مسدود. وكان يعاني الصعوبات في حرب الفيتنام. أمّا بريطانيا فلم تكن هي أيضاً صديقة مصر في تلك الفترة، ذلك أنّها كانت تعتبر عبد الناصر سبب انتهاء دورها في قناة السويس.

أدرك عبد الناصر أنّ البلاد في مأزق حرج وتواجه خطراً كبيراً يتمثل بالتحالف الأميركي ـ البريطاني، فرأى أنّه لا بدّ من تصفية الجوّ مع السعودية وسحب الجيش المصري من اليمن.

ومع حلول العام ١٩٦٦ توطّدت العلاقات الأميركية ـ الإسرائيليّة فرفعت الولايات المتّحدة مساعداتها إلى عشرة أضعاف لا سيّما في مجال السلاح.

أمّا إسرائيل فأخذت بتسخين المنطقة فوقعت اشتباكات جوية بين طائراتها والطائرات السورية في آب/أغسطس ١٩٦٦، وأغارت على قرية السموع في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه وعلى غيرها من القرى.

وقد رمت بخطواتها التصعيدية تلك إلى زجّ مصر في المعركة.

وبالفعل، وصل إلى مصر وفد سوري يطلب من عبد الناصر القيام بعمل هجومي مشترك سريع ضدّ إسرائيل. فأعرب عبد الناصر عن خشيته من أن يكون هدف إسرائيل توريط مصر في عملية عسكرية معها «وفقاً لمخطّط الاستعمار والرجعية». لكنّه ومع إدراكه لهذه الحقيقة تورّط فيما بعد وغاص في أعماق الشرك.

بوادر المخطّط

خلال زيارته للباكستان في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، استمع المشير عامر هناك إلى تصريحات بعض الإذاعات العربية تتّهم عبد الناصر بالجبن وبأنّ القوات المصرية المحتشدة على جبهة سيناء لن تتدخّل لمساعدة الأردن وسوريا، ذلك أنّ قوات الطوارىء المتمركزة هناك (أي في سيناء) ستمنعها من ذلك.

على أثر سماعه هذه الاتّهامات الاستفزازيّة وقع عامر في الشرك، وأرسل إلى مصر برقية تدعو إلى درس ضرورة سحب هذه القوّات حتى لا تتهم مصر بالتخاذل عن نجدة العرب.

إزاء هذا الوضع، كلّف عبد الناصر مجموعة عمل محدودة تُعنى بوضع تصوّر لخطوة سياسيّة في أواخر العام ١٩٦٦ بهدف إنهاء وجود قوة الطوارىء الدولية على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل. في الوقت نفسه، كلّف عبد الحكيم عامر مجموعات عسكرية أخرى داخل القوات المسلّحة بدرس النتائج العسكرية المترتّبة على إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر عند شرم الشيخ.

غير أنّ عبد الناصر لم يفكّر في أنّ الخطوات هذه ستشكل الذريعة التي تنشدها إسرائيل لشنّ عدوان ثلاثي جديد بطريقة مبتكرة خالية من أخطاء وعيوب حرب ١٩٥٦.

استدراج القيادتين السياسية والعسكرية إلى الشرك

في الأول من أيار/مايو ١٩٦٧، أبلغ الملك حسين، الفريق عبد المنعم

رياض، رئيس أركان القيادة الموحّدة، بأنّ إحدى المجموعات في سوريا سوف توتّر الوضع على الحدود الإسرائيليّة فيجري ضرب القوات المصرية، وبأنّه (أي الملك) يودّ إبلاغ عبد الناصر هذه الرسالة شخصيّاً.

في هذه الأثناء وردت أنباء مختلفة تؤكد وجود حشود إسرائيلية على الحدود السوريّة برغم نفي ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل لهذه الادّعاءات.

بالتزامن مع هذه الأخبار، صدرت تصريحات منسوبة إلى الجنرال رابين رئيس أركان إسرائيل بأنّ هذه الأخيرة مستعدّة للزحف واحتلال دمشق نفسها ثم العودة إلى خطوط الهدنة.

وزاد الوضع تأزّماً تصريح يو ثانت، الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت، الذي حمّل فيه منظمة فتح مسؤولية إشعال الموقف مع إسرائيل من خلال العمليات التي تنفذها في سوريا.

وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٦٧، أصدرت القيادة العسكرية المصرية أوامرها بتعبئة القوات المقرّر حشدها في جبهة سيناء وفقاً للخطة «قاهر» على أن تتمّ التعبئة في غضون ٤٨ ـ ٧٢ ساعة.

في اليوم نفسه أيضاً، صدر أمر التحرّك للواء الثاني المدرع ضمن الفرقة الرابعة المدرّعة ليحتل منطقة تجمّع في التمادا ووادي المليز وسط الميناء وذلك قبل يوم ١٥ أيار/ مايو.

وفي ١٥ أيار/مايو بثّت وسائل الإعلام أنباء عن احتمال انفجار الموقف في أيّ وقت على خطوط الهدنة بين سوريا وإسرائيل.

وفي ١٦ أيار/مايو، سلّم الفريق أوّل محمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المسلّحة رسالة إلى قائد قوة الطوارىء الدولية «الجنرال ريكي» بضرورة سحب تلك القوات من خط الحدود بين مصر وإسرائيل. فردّ يو ثانت الأمين العام للأمم المتّحدة بأن تختار مصر بين أن تبقى قوات الطوارىء الدولية كلّها في مواقعها أو أن تنسحب كلّها من سيناء وقطاع غزة وشرم الشيخ.

فاضطرت مصر إلى القبول بالخيار الثاني، وتمّ سحب قوات الطوارىء مساء يوم ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٧.

الإرباك العسكري

بوصول اللواء الثاني المدرّع إلى منطقة التمادا، تمركز وفقاً للخطة الدفاعية «قاهر». غير أنّه ما لبث أن واجه مشكلة التعرّف إلى المجهود الرئيسي للعدو أي تحديد المحور أو الاتجاه الذي سيحشد فيه العدو ويركز معظم قواته وجهوده عليه.

كانت الخطة «قاهر» قد قدرت أن العدو سوف يركز على المحور الجنوبي (الكونتيلا/ العريش) ليكون هو اتجاه مجهوده الرئيسي، وليس المحور الأوسط (الحسنة ـ الإسماعيلية)، أو المحور الشمالي (الطريق الساحلي العريش ـ القنطرة). لذلك حشدت عليه ٧٠٪ من القوات الدفاعية في سيناء. غير أنّ القيادة العسكرية تلقّت أخباراً مناقضة فوقعت في حيرة من أمرها، اتّضح بعدها يوم الهجوم أنّ العدو اختار المحور الشمالي لمجهوده الرئيسي.

وبين ٢٥ أيار/مايو و٥ حزيران/ يونيو، عمل اللواء المدرع على التحضير للعمليات العسكرية.

وممّا زاد من الإرباك العسكري تعدّد القيادات. فإلى جانب القيادة العامة في القاهرة كانت الجبهة تخضع لقيادة أخرى هي قيادة الفريق أول مرتجى. وكان يفترض بها أن توجّه فروع القوات المسلّحة كافةً في سيناء.

لم يكن ذلك ممكناً إذ لم تكن على اتّصال بفرق الجيش الميداني أو بالقوات البرّية، الأمر الذي أدّى إلى التزام الجيش الميداني بأوامر القيادة العامة في القاهرة، من دون إبلاغ قيادة الجبهة. وممّا زاد الموقف إرباكاً وتشوّشاً كثرة التصريحات السياسية المتضاربة، منها المؤتمر الصحفي الذي عقده عبدالناصر في ٢٧ أيار/ مايو، بعد سفر وزير الحربيّة شمس بدران إلى موسكو ويو ثانت من القاهرة عائداً إلى نيويورك.

وفي ٢٩ أيار/ مايو صرّح عبدالناصر بالقول: «قلت قبل الآن إننا سنقرّر الوقت وسنقرّر المكان ولن نتركهم ليقرروا الوقت والمكان. وقد تمت الاستعدادات ونحن على استعداد لمواجهة إسرائيل».

وفي ٢ حزيران/ يونيو وزع على وحدات القوات المسلّحة تقرير أصدره المشير عامر ذكر «أن إسرائيل لن تقدم على عمل عسكري تعرّضي وأنّ الصلابة العربية ستجبر العدو بلا شك على أن يقدّر العواقب المختلفة المترتّبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة».

وبلغ التناقض بين القيادة السياسية والقيادة العامة للقوات المسلّحة ذروته، عندما أبلغ عبدالناصر قاده القوات الملسحة بأن إسرائيل سوف تهاجم مصر لا محالة في خلال ٧٢ ساعة وأنّ عليهم تلقي الضربة الأولى واتخاذ الإجراءات الوقائية ومن بينها تخفيف حشد طائرات التعاون مع القوات البرية في مطارات سيناء.

تطوّرات ما قبل الخامس من يونيو

ابتداء من ٢٠ أيار/ مايو، وصلت إمدادات بحرية من خارج البحر الأبيض إلى الأسطولين أميركا والبريطاني. فانضمت حاملاتا طائرات إلى الأسطول الأميركي هما «ساراتوغا» و«أمريكا»، وذلك ليس بغرض «النزهة البحرية»، حسب ما قاله الرئيس الأميركي جونسون لوزير خارجية إسرائيل أبا إيبان.

وصدرت الأوامر بالتحاق جميع وحدات الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط بقيادة الأسطول الأميركي السادس، وكان من بينها حاملة الطائرات هرمس.

لكن يمكن القول إنّ دور هذين الأسطولين تمثّل بدور العامل المساعد غير الفعّال، ذلك أنّهما لم يطلقا طلقة واحدة في المعركة، بل رسّخا في ذهن المصريين فكرة «الايهام» بقرب حدوث عدوان ثلاثي جديد.

في هذه الأثناء، استلمت إسرائيل عدداً جديداً من طائرات «سكاي

هوك»، التي تُعتبر أحدث مقاتلات قاذفة في الترسانة الجوية الأميركية في ذلك الوقت.

من جهتها، عمدت الولايات المتحدة إلى ترحيل رعاياها من القاهرة.

وفي ليلة ٢٧، ٢٨ أيار/ مايو، قصد السفير السوفياتي ديمتري يوغدايين، الرئيس عبدالناصر مبلغاً إياه رسالة عاجلة من رئيس الوزراء السوفياتي مفادها أنّ الرئيس جونسون أطلع السوفيات أنّه في حلّ من تعهّداته التي أعطاها للاتحاد السوفياتي بممارسة ضبط النفس في حال نفّذت القوات المصرية هجومها الوشيك الذي كانت تعدّه في ذلك الوقت. فصدرت الأوامر إلى القوات المسلحة بوقف التحضير لأي عمل هجومي.

وكانت القيادة المصرية قد حصلت من السوفيات على وعودٍ بمساعدتها في الحرب وبمدّها بالسلاح، لكنّ تلك الوعود بقيت وعوداً ولم ينفّذ منها شيء.

في هذه الأثناء، بدأت باخرة التجسّس «ليبرتي» بتلّقي التعليمات السرية بضرورة التوجه إلى موقعها الجديد قرب العريش، وذلك في مهمّة التجسّس على رسائل الأطراف المتحاربة، بما في ذلك التجسّس على إسرائيل لضمان عدم تجاوز دورها في الحرب.

فأصدر ديان أمراً بإغراقها منعاً لعلم جونسون بتحوّل القوات الإسرائيلية إلى جبهتي الأردن وسوريا. وقضى فيها ٣٧ بحاراً وأصيب أكثر من ١٢٠ رجلاً بجروح.

ومن الأحداث البارزة التي حصلت في أيار/ مايو، زيارة الملك حسين لعبدالناصر وإعادة الودّ بين الطرفين.

ويرى بعض المحلّلين أنّ الملك حسين هدف من خلال زيارته إلى معرفة نوايا عبدالناصر في الحرب، والدليل على ذلك اصطحابه رئيس أركان حربه اللواء عامر عماش. وبعد أيام قليلة تقابل سرياً اللواء عماش والسفير الأميركي في الأردن، وطلب عماش نقل الطائرات النفاثة المقاتلة (ف١٠٤) وعددها ٢٥ طائرة بصفة مؤقتة من الأردن حتى انتهاء الأزمة.

وهكذا تجنّب الملك حسين ضربة جوية مسبقة من إسرائيل. من ناحية أخرى، كانت الولايات المتحدة قد وضعت خططاً احتياطية لتحرك أسطولها في حالة الطوارىء. فأعدّت خطّتين:

الأول: إنزال قوات مظلّية أميركية معزّزة بمدفعية الأسطول السادس على سواحل سيناء.

الثانية: إرسال قوات برية أميركية إلى إسرائيل بمثابة حزام واقٍ يحول دون وصول أي قوات معادية إلى مراكز تجمعاتها السكانية.

سير المعارك

في صبيحة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ نفّذ الطيران الإسرائيلي غارات متزامنة على المطارات والقواعد المصرية في وادي النيل ابتداء من قاعدة «أبو صوير» على الضفة الغربية لقناة السويس وحتى مطار «الأقصر» جنوب الوادي.

تلت الغارة الأولى غارة ثانية ركّزت بالدرجة الأولى على المطارات المتقدمة في سيناء. ثمّ كانت غارة ثالثة قضت على ما بقي من حطام في المطارات والقواعد المصرية.

وقد أدّت تلك الغارات إلى نتيجتين:

الأولى: إنّ القيادة العسكرية المصرية قد فقدت أعصابها وتوازنها وهذا هو الهدف الأوّل لفكرة الحرب الخاطفة.

الثانية: إن الجيش المصري أصبح في وضع عسكري لا يطاق. ففقد غطاء طائراته، وسيطر العدو على الجوّ بأكمله، بالتالي فإن القتال في صحراء مكشوفة لا يعود قتالاً بل يتحوّل إلى قتل. الأمر الذي دعا «عبدالحكيم عامر» إلى اتخاذ قرار الانسحاب فجر يوم ٦ حزيران/ يونيو.

وفي اليوم الأول من المعارك بلغت الخسائر المصريّة ما يقارب ٢٩٤ شهيداً. وبعد قرار الانسحاب (٦ حزيران/ يونيو) وحتى تاريخ تنفيذه (٨

حزيران/ يونيو) وصل عدد الشهداء إلى ٦٨٠٠. وبعد إحراز التفوّق الجوي شنّت القوات الإسرائيلية هجوماً في اتجاه قناة السويس وفي خلال بضعة أيام استولت على شبه جزيرة سيناء كلّها ووقفت على الضفة الشرقية للقناة.

وعلى الجبهة الأردنيّة احتلّت القوات الإسرائيليّة الضفة الغربيّة لنهر الأردن والقدس القديمة. ودارت معارك عنيفة على الحدود السورية ـ الإسرائيلية. وتمكّنت القوات المعادية من احتلال قطاع صغير من الأراضي السورية الواقعة شمال شرقي بحيرة طبريّا (مرتفعات الجولان). وبعيد عبور القوات الإسرائيلية الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، أعلن عبدالناصر تنحّيه وعهد برئاسة الدولة إلى زكريا محيي الدين.

> «لم تستمر الهزيمة العسكرية أكثر من شهر وبضعة أيام... ففي آب/ أغسطس سنة ٦٧ وقعت معركة رأس العش التي تصدت فيها قوات الكوماندوز المصرية لقوات إسرائيلية من القوات الخاصة وأبادتها ومنعتها من التقدم نحو بورفؤاد وهي شاطىء بورسعيد الشرقي....
>
> وفي ٢١ تشرين الأول/اكتوبر من السنة نفسها (١٩٦٧) قامت زوارقنا الخفيفة بضرب المدمرة الإسرائيلية إيلات فشطرتها نصفين وأغرقتها في مياه بورسعيد حيث ما زالت ترقد في الأعماق».
>
> **البحث عن الذات ـ أنور السادات**

ضلوع الأميركيين في المؤامرة

نصّت خطة العمليات الإسرائيلية على أن تبدأ إسرائيل الهجوم ويلحق بها جونسون. ولكن ظهرت ثغرة واحدة وهي ثغرة الفترة ما بين الثامنة والتاسعة من صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧. فقد كان تخوّف من تسرّب معلومات إلى مصر حول الضربة الجوية الأولى فينفذ الطيران المصري غاراتٍ على المطارات الإسرائيليّة. فإذا توجّهت الطائرات الإسرائيلية لضرب المطارات المصرية وجدتها خالية لأنّ الطيران المصري يحلّق في سماء إسرائيل. بذلك يستحيل على الطائرات الإسرائيلية الهبوط في المدارج المدمّرة فيما تتمكّن الطائرات المصريّة من الهبوط في مطارات أردنيّة أو سعودية أو سودانية.

لذلك، وبهدف تأمين الحماية الكاملة للضربة الإسرائيلية، رأى واضعو الخطّة ضرورة تغطية ثغرة الساعة المكشوفة، وتولّت هذه المهمّة حاملتا الطائرات الأميركيّتان «أميركا» و «ساراتوغا». فتوجّهت هذه الأخيرة قبالة ميناء أسدود الجنوبي فيما رست «أميركا» قبالة ميناء «حيفا» شمالاً. وقامت أسرابهما بنشر مظلّة حماية جاهزة ليس لحماية القواعد الإسرائيلية التي توجّهت طائرات منها لتنفيذ الغارة الأولى على مصر فحسب، بل أيضاً لحماية أية أهداف داخليّة في إسرائيل قد تغير عليها في تلك الساعة تحديداً أيّة طائرات عربيّة.

مواطن ضعف القيادة العسكرية المصرية في حرب ١٩٦٧

- كان الجيش موزّعاً على جبهتين: الأولى جنوب البحر الأحمر (اليمن) والثانية شماله (سيناء).
- لم تكن الصواريخ المصرية جاهزة بعد.
- كانت الجبهة العربيّة مبعثرة أو ضعيفة، يشهد بعض مواقعها ما يمكن اعتباره حرباً أهليّة عربيّة.

مواقف الدول العربيّة من العدوان

ردّاً على العدوان الإسرائيلي، قرّرت حكومات الجمهوريّة العربية المتحدة والجزائر وسوريا والعراق واليمن والسودان وموريتانيا قطع العلاقات الدبلوماسيّة مع الولايات المتّحدة. كذلك قطعت كلّ من العراق وسوريا والسودان ولبنان علاقاتها مع بريطانيا.

تاثير حرب الأيام الستة على المصريّين

تأثّر اقتصاد مصر تأثراً شديداً بالحرب. فبالإضافة إلى خسارة المعدّات التقنية، كان إغلاق قناة السويس خسارةً كبرى للاقتصاد الوطني إذ كان دخل القناة يغطي نصف العجز في الميزان التجاري. بالإضافة إلى ذلك، خفّت الحركة السياحيّة ووقعت حقول البترول في سيناء بيد القوات الإسرائيلية.

أمّا طبقات المجتمع المصري، فكان وقع الهزيمة عليها متفاوتاً. فالطبقة الكادحة من عمال وفلاحين وفئات وسطى وغالبية الطلبة والمثقفين اعتبروا الهزيمة كارثة وطنية. أمّا أفراد البورجوازية الجديدة وبقايا البورجوازية القديمة والإقطاعيون فقد سرّوا لنتيجة الحرب واعتبروا أنّ الهزيمة الحربيّة سوف تؤدي إلى سقوط النظام التقدّمي.

الفصل الثاني عشر

بين
١٩٦٧ و ١٩٧٠

في مجال السياسة العربيّة كان لمؤتمر ملوك ورؤساء البلدان العربية الرابع، دور مهم. فقد انعقد في الخرطوم بين ٢٩ آب/أغسطس والأول من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، وأقرّ مساعدة مالية إلى مصر بقيمة ٩٥ مليون جنيه استرليني في السنة، تقدّمها الدول المنتجة للبترول مثل السعودية والكويت وليبيا، وذلك لتعوّض مصر الخسارة التي لحقت بها على أثر العدوان الإسرائيلي.

كما توصّل مؤتمر الخرطوم إلى حلّ وسط لمشكلة اليمن وذلك بانسحاب القوات المصرية من اليمن على أن تتوقف السعودية عن مساعدة القوى الملكية هناك.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ اتّخذ مجلس الأمن بالإجماع قراراً يحدّد المبادىء الأساسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي.

وفي النصف الثاني من شهر شباط/فبراير ١٩٦٨ احتدم الصراع السياسي من جديد في مصر، واستعاد الإخوان المسلمون نشاطهم.

وحاول المحافظون المعتدلون داخل القيادة المصرية بزعامة زكريا محي الدين تعديل السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية ذات الاتجاه التقدمي. فتقدّم محي الدين ببرنامج «لإنعاش الاقتصاد» يتضمن توصيات بإفساح المجال للعناصر الرأسمالية وإضعاف القطاع العام وتوسيع العلاقات التجارية مع الغرب. . . .

وقامت المظاهرات في ٢١ شباط/فبراير ١٩٦٨ في حلوان، وأعلن المتظاهرون من طلبة وعمّال عداءهم للبورجوازية الجديدة والجهاز البيروقراطي المحافظ، فاضطر زكريا محي الدين إلى الاستقالة.

وفي ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٨ أعلن الرئيس عبد الناصر «برنامج ٣٠ مارس» الذي أعيد على ضوئه تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي. وحققت مصر نجاحاً كبيراً في تعزيز قواتها المسلّحة. فتمكّن الجيش المصري في فترة قصيرة من استرداد قدرته العسكرية وزيادتها.

وخلال العام ١٩٦٩ والنصف الأول من العام ١٩٧٠، كان الوضع على خط وقف القتال بين مصر وإسرائيل يتميّز بالتوتر المتزايد والدائم. فأخذت العمليات الحربية في منطقة قناة السويس طابعاً ضارياً من وقت لآخر. وتعدّدت عمليات عبور وحدات عسكرية مصرية إلى الضفة الشرقية المحتلّة في شبه جزيرة سيناء. ولجأت إسرائيل إلى الحرب الجوية وضربت المناطق المصرية في العمق وشنّت غارات مركّزة على مواقع الصواريخ وبطاريات المدفعيّة المصرية المضادة للطائرات.

وشكّل شهرا تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ١٩٧٠ حدّاً فاصلاً في المواجهة العربية الإسرائيلية. ونشأ في الشرق الأوسط في ذلك الوقت وضع سياسي جديد يتميز بالاعتراف بأن التسوية السياسية هي الأسلوب الأساسي لحلّ الأزمة. وقد أثّرت فاعلية المقاومة المصرية على سياسة الولايات المتحدة أيضاً التي أصبحت مضطرة لمساندة إسرائيل بمرونة أكبر.

مشروع «روجرز»

قامت الولايات المتحدة بدعاية واسعة «لمبادرتها السلمية الجديدة» الممثلة في «مشروع روجرز» الذي قدّم في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ ويقتضي وقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً لتسنح الفرصة لإيجاد حلّ سياسي للأزمة العربية ـ الإسرائيلية على أساس قرار مجلس الأمن الشهير ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

وفي ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٧٠، ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي أعلن فيه قبول الجمهورية العربية المتّحدة بالمشروع مع أنّه لا يشتمل على عنصر مبدئي جديد. وأشار إلى أنّ القبول لا يعني الاستسلام. وعلاوة على ذلك فإنّ الجمهورية العربية

المتحدة تنتقل إلى الهجوم الدبلوماسي النشيط على الصعيد العالمي ضد إسرائيل والدوائر التي تقف وراءها.

ولقد كان قبول مصر بمشروع روجرز يضع إسرائيل في موقف حرج، إذ أن رفض المفاوضات يسبّب لها عزلة سياسية كاملة على النطاق العالمي. وبعد مناقشات حادّة استمرّت أسبوعاً كاملاً اضطرت الحكومة الإسرائيلية في نهاية الأمر للإعلان في ٣٠ تموز/يوليو عن موافقتها على المشروع مع طرح تحفظّات عديدة.

أمّا الدول العربية فلم تُجمع كلها على مشروع «روجرز». فاستغلّت إسرائيل والولايات المتّحدة الخلافات الواقعة بين الدول العربية حول التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط لإحباط مهمّة جونار يارنغ المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتّحدة. فقاطعت مهمّته وأحبطت التسوية السياسيّة.

الإنجازات الاقتصادية

تحققت إنجازات اقتصادية بارزة في الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠. ففي العام ١٩٦٨ بلغ استخراج البترول في مصر ١٢,٥ مليون طن وهو يزيد حوالي مرة ونصف مرة عن مستوى ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧. وأمّا في العام ١٩٧٠ فبلغ ٢٠ مليون طن. ومع انتهاء العمل في السد العالي، تحققت زيادة كبرى في إنتاج الطاقة الكهربائية وتوسيع الرقعة الزراعية المروية. وفي بداية العام ١٩٦٩ استقرّ الاقتصاد المصري.

وبعد ذلك، وضعت الحكومة المصرية مشروعات خطة التنمية للسنوات الخمس من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥. وتمّ تأميم تجارة الجملة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٧ وتخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية إلى ٥٠ فداناً للفرد و ١٠٠ فدان للأسرة في آب/أغسطس ١٩٦٩.

وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ تمّ التوصل بين حكومات مصر وليبيا والسودان إلى اتفاقية حول التنسيق السياسي والاقتصادي والعسكري بين الدول الثلاث.

وفاة عبد الناصر وانتخاب أنور السادات

أدّت مبادرة روجرز إلى مضاعفات سياسية عديدة في العالم العربي وهاجمتها كل من سوريا والأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية هجوماً عنيفاً، في الوقت الذي كانت فيه مذبحة أيلول الأسود تجري في الأردن حيث قصفت المدفعية الأردنية المعسكرات الفلسطينية بالمدافع.

حاول عبد الناصر إيقاف المذبحة، فدعا إلى عقد مؤتمر طارىء يحضره الملوك والرؤساء العرب في القاهرة لحلّ هذا النزاع، خصوصاً بعدما هددت سوريا بالتدخّل العسكري لمصلحة الفلسطينيين. كما هددت إسرائيل بالتدخل العسكري ضد الفلسطينيّين.

عقد المؤتمر في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وبعد انتهائه قام الرئيس جمال عبد الناصر بتوديع الملوك والرؤساء. وعند توديع آخرهم، وكان أمير دولة الكويت، شعر بهبوط وعرق غزير، فتوجه إلى منزله حيث وافته المنية بعد أزمة قلبية شديدة، وذلك في ٢٨ سبتمبر. وفي ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ انتخب أنور السادات رئيساً للجمهورية العربية المتحدة.

الفصل الثالث عشر

عهد انور السادات

بدا السادات شخصية باهتة مهتزة بالنسبة لشخصية عبد الناصر الجبارة، وتراوحت التقديرات بين إمكان بقائه في منصبه كرئيس جمهورية بين عدة أسابيع وعدة شهور. وكان هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأميركي نيكسون للأمن القومي من بين المراهنين على ذلك. فقد كان السادات طوال حكم عبد الناصر متابعاً في الظلّ، لا يكاد يعرف عنه شيئاً خارج مصر رغم اشتراكه في ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ وعضويته في مجلس الثورة وشغله لمنصب رئيس مجلس الأمة، ثم لمنصب نائب رئيس الجمهورية.

إلاّ أنّه لم يمض وقت طويل حتى بدأ السادات سلسلة متصلة من الجهود والعمليات التي عززت مركزه الداخلي وبدأ الناس يتطلعون إليه كزعيم يرجى منه الخير. وكان فاتحة هذه الأعمال قضاؤه على ما كان يعرف بمراكز القوى في عهد عبد الناصر والذين ناصبوه العداء منذ اللحظة الأولى لتولّيه منصب رئيس الجمهورية.

وفي يوم واحد استطاع السادات أن يتخلّص من هذه المراكز حيث باغتها بمناورة سريعة وأفلح في شلّها.

وفي لمح البصر اكتسب السادات شعبية واسعة وبدأ الناس يتعاطفون معه ويعلّقون الآمال عليه، فأفرج عن المعتقلين السياسيّين وأعلن أن حكمه سيستند إلى سيادة القانون. ثم بدأ سلسلة من الإجراءات لرفع الحراسات التي أوقعت ظلماً فادحاً بالكثير من الناس وبدأت محاكمات لمن نسب إليهم القيام بأعمال التعذيب.

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ جرت مفاوضات بين الرئيس السادات وبين قائدي ليبيا والسودان انتهت بالاتفاق على أن يقام في المستقبل القريب اتحاد فيدرالي بين الدول الثلاث.

في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، وعلى أثر مفاوضات جرت في القاهرة بين الوفدين السوري والمصري، أعلن عن انضمام سوريا إلى هذا الاتحاد.

في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧١ وقع الرئيس السادات ورئيسا وفدي سوريا وليبيا اتفاقية حول إقامة اتحاد الجمهوريات العربية التي ينضم إليها السودان في ما بعد.

في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ جرى في مصر وسوريا وليبيا استفتاء عام أظهرت نتيجته أنّ الأغلبيّة المطلقة لمواطني الدول الثلاث توافق على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية.

في تموز/يوليو ١٩٧١ أقرّ المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي «برنامج العمل الوطني» الذي يستهدف إقامة دولة عصرية.

في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ أُعلن الدستور الدائم الذي أصبحت الدولة بمقتضاه اعتباراً من ٢ أيلول/ سبتمبر تسمّى جمهورية مصر العربية.

حرب اكتوبر ١٩٧٣

قرار الحرب

في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٢ عقد الرئيس السادات في منزله في الجيزة اجتماعاً خاصاً للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة أعلن فيه أنّه أصبح محتماً على القوات المسلّحة أن تقاتل من أجل تحرير سيناء بما لديها من أسلحة محدودة.

وبعد عام واحد، وفي مساء أول يوم من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، كان الرئيس السادات يجتمع للمرة الثانية بالمجلس الأعلى للقوات المسلّحة ولكن في مركز العملّيات تحت الأرض ليصدر قراره بالحرب، والذي أكّد فيه أن الهدف الاستراتيجي هو تحدّي نظريّة الأمن الاسرائيلي عن طريق عمل عسكري على قدر إمكانات القوات المسلحة ويكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وإقناعه بأنّ مواصلة احتلاله للأراضي المصرية مكلف جداً.

وبعد خمسة أيام بدأت حرب اكتوبر في الساعة الثانية من ظهر يوم السبت الموافق ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

في السنوات الثلاث الأولى بين أول تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٠ وأول تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ تحدّد الطريق إلى الحرب التي عرفها العالم بحرب اكتوبر ٧٣. وعرفها المصريون باسم حرب العاشر من رمضان وإسرائيل باسم حرب عيد الغفران أو اليوم الكبير (كيبور)، وهو أقدس الأعياد عند اليهود.

الإعداد للحرب

شمل الإعداد للحرب سلسلة من التجارب على الكفاءة القتالية

للمدرّعات وتمّ رفع مستواها القتالي من خلال إضافة صواريخ الدخان وأجهزة الرؤية الليلية وآلات تقدير المسافة بالليزر، وحصلت مصر على أنواع من طلقات الدبّابات من الاتحاد السوڤياتي، وهي طلقات خارقة للدروع تستخدم في قتال المدرّعات على المستوى الفني بذل مهندسو المدرّعات جهداً خارقاً لرفع مستواها الفنّي والصلاحية القتالية لديها.

وقد وصل مستوى الاستعداد القتالي في الوحدات المدرّعة كافة يوم ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ إلى ٩٩,٨٪.

بالنسبة للأفراد شكّلت إدارة المدرّعات ما يقارب ٣ ألوية احتياطية جرى تدريبها قبل وأثناء المعركة.

خطّة الحرب

كان على القوات المسلّحة في الجبهة أن تقوم باقتحام قناة السويس بما عليها من تحصينات خط بارليف المنيعة، وأن تهزم تجمّعات الإسرائيليين الموجودة شرقي القناة، ثمّ تصل إلى خط المضايق وتؤمّنه استعداداً لتنفيذ أيّ مهام أخرى.

تحدّد لذلك يوم ٦ أكتوبر بعد جملة دراسات وأبحاث علمية مستفيضة قامت بها هيئة العمليات.

وكان على القوات السورية أن تقوم بالهجوم لاختراق دفاعات الإسرائيليين في الجولان وتدمير قواته لتصل إلى خط نهر الأردن والشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية. وكان مقدّراً أن تتوصل القوات السورية إلى تحرير الجولان في غضون ٤ أو ٥ أيام والاستمرار في تأمينها حتى تصل القوات المصرية إلى الأهداف المحدّدة لها في سيناء.

وكانت الخطة تقضي بأن تقوم القوات الجوية في الدولتين بتوجيه ضربة جوية في وقت واحد ضد الأهداف العسكرية المعادية المحددة في سيناء والجولان مثل القواعد والمطارات ومواقع الصواريخ المضادة للطائرات ومحطات الرادار ومرابض المدفعيّة ومراكز القيادة والسيطرة ومراكز الإعاقة.

بدء الحرب

تعتبر الحرب التي نشبت يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بين مصر وإسرائيل، من أكبر الحروب العربية الإسرائيلية من حيث حجم القوات العسكرية التي اشتركت فيها، أو المعدات الحربية والطائرات وكمية القنابل التي تساقطت على المواقع المتشابكة.

لقد درجت العادة خلال الحروب السابقة أن تقوم إسرائيل باختيار زمان ومكان الحرب، التي تكون قد أعدت لها جيداً، لكن هذه المرة سيجري الأمر على وتيرة مختلفة بالنسبة للزمان والمكان، وحتى بالنسبة للخطط الموضوعة والقواعد التي ستلزم إسرائيل بالتعاطي معها بغير رغبتها وأمنياتها.

فيوم بدء المعارك كان نهار سبت وفيه ترتاح إسرائيل، ولقد اختير ذلك التوقيت بعناية بالغة، حيث الدولة العبرية تحتفل بعيد الغفران. وعدد الجنود منخفض نسبياً عما يكون عليه في الأيام العادية، خاصة إذا عرفنا بأن الجيش الإسرائيلي يعتمد على نظام الاحتياط في وحداته، ففي أسرع حالات التعبئة والاحتياط يلزمه على الأقل بين ثماني ساعات وأربع وعشرين ساعة، لحشد جنوده واستدعاء وحداته، فتشكل هذه فرصة نادرة لعدوه لتحقيق مكاسب كبيرة إذا عرف استغلال عامل الوقت والمفاجئة.

يقول أحد الخبراء العسكريين بأنه يوجد دائماً طريقان للوصول إلى الأهداف، لكن علينا دوماً أن نتوقع بأن العدو سيلجأ إلى اختيار الطريق الثالث.

وإذا انطلقنا من الدراسات الكثيرة التي تناولت حرب العام ١٩٧٣، ووجهات النظر التي حاولت فهم حقيقة ما جرى، لتبين لنا أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت حتى يوم السبت ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ترجح أن مصر لن تقوم بشن حربٍ وشيكة، وحتى ولو اندلعت الحرب فإنها لن تبدأ قبل الساعة الخامسة مساءً، ولذلك لم تعمد قيادة الأركان الإسرائيلية إلى استدعاء الجنود الاحتياط أو إلى تكثيف القوى التي تقوم بحراسة خط بارليف «الحصين».

خط بارليف

قبل الحديث عن بدايات الحرب وتطوراتها الميدانية والسياسية، لا بد لنا من إلقاء الضوء على خط بارليف، الذي كانت إسرائيل أقامته على الضفة الشرقية لقناة السويس بعد احتلالها في حرب الأيام الستة.

ويبدو أن إسرائيل لم تتعلم من دروس الماضي وعبره، ولم ترَ ما حلَّ بفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، عندما اجتاحتها الجيوش النازية، وهي تغفو خلف خط ماجينو «الحصين».

نعم، إسرائيل نامت خلف خط بارليف وهو الاسم الذي حمله نسبة إلى رئيس الأركان الذي أمر بإنشائه، فكان كناية عن تحصينات ضخمة وموانع مائية عالية، يتجاوز ارتفاعها في بعض الأحيان ١٧ متراً عن مستوى سطح المياه داخل قناة السويس، ويمتد إلى ثلاث طبقات تحت الأرض، وفيه مدافع مغطاة وحفر للجنود المشاة أو مواقع محصنة جداً ودشم ترابية وخرسانية بالإضافة إلى خط من الأنابيب التي تفرغ الوقود والنابالم المشتعل لإقامة حاجزٍ ناري يحول دون اختراقه.

كيف سارت الحرب

كانت مصر وجيشها قد أعدا العدة اللازمة تقنياً وبشرياً لخوض غمار هذه الحرب، واستطاع أحد صغار الضباط أن يقترح على قيادة أركانه فكرة تقضي بحفر ثغرات كبيرة وسط الساتر الترابي الذي يقف حاجزاً على طول الناحية المقابلة وذلك بهدف فتح ثغرات ينفذ منها الجنود المشاة وتركب عليها رؤوس الجسور ومعدات العبور.

ودرست الفكرة بسرعة، ولكن احتيج إلى معدات ضخ كبيرة وثقيلة لتستطيع سحب المياه وإعادة قذفها بضغط كبير ومن أمكنة ربما بعيدة بواسطة خراطيم خاصة. وبالفعل جيء بمعدات الضخ هذه من السد العالي وكانت مخصصة لجرف الرمال منه.

ويقال بأن كمية الرمال والأتربة التي جرى جرفها وإزالتها لأجل العملية قاربت مئة ألف متر مكعب.

قضت الخطة أن تقوم الوحدات الجوية بضرب مراكز العدو وقواعده الخلفية في سيناء، وفتحت نيران المدفعية والراجمات من مختلف العيارات نار فوهاتها دفعةً واحدة فصبت خلال ساعتي النسق الأول للرمي التمهيدي ما يقارب ١٠٥٠٠ طن من القنابل والقذائف على طول تحصينات بارليف والطرق المؤدية إليه.

وكان عدد الطائرات المصرية التي شاركت بعملية القصف هذه حوالي ٢٢٠ طائرة قامت بطلعات كثيفة فوق القناة وعلى علو منخفضٍ جداً.

في هذه الأثناء، كانت وحدات سلاح الهندسة في الجيش المصري تقوم ببناء جسور عائمة فوق مياه القناة بواسطة معدات سوڤياتية، أو أوروبية شرقية جرى شراؤها بسرية تامة، خوفاً من معرفة دوائر الموساد بالأمر، وذلك بغية تحقيق قدر أكبر من عامل المفاجئة، وهذا ما حصل بالفعل.

وعند الساعة صفر اجتاز آلاف الجنود المصريين بقوارب مطاطية أو خشبية مياه القناة ورفعوا العلم المصري على الجهة التي كانت تسيطر عليها القوات العدوة.

ولم تمضِ فترة ثماني ساعات، حتى استطاع المهندسون إقامة ١٢ ممراً لعبور الآليات والمشاة بينها ٨ ممرات ثقيلة، وراحت قوافل ضخمة تجتاز هذه الجسور رافعة العلم المصري.

وبعد مضي أقل من يوم واحد على العملية كان خط بارليف قد سقط أو استلمت حامياته، وأقيمت رؤوس الجسور لمباشرة العمل في عمق سيناء والتعامل مع المراكز العدوة.

الصدمة

في إسرائيل كانت الصدمة، صدمة رئيسة الحكومة غولدا مائير، صدمة رئاسة الأركان العامة المتخبطة وسط تقارير متباينة، منها ما يقول بأن القوات

الإسرائيلية لا تزال ممسكة بمراكزها ومحتفظة بمعنوياتها، ومنها ما يقول بأن العملية المصرية ستصاب بالشلل بعد انتهاء الموجات الأولية وبأن الجيش الإسرائيلي تراجع فقط لاستيعاب الهجمات المصرية، والصدمة كانت في البيت الأبيض خاصة بعد الصور الجوية التي حملتها طائرات التجسس الأميركية أو القمر الصناعي الذي يتحرك في مداره فوق الشرق الأوسط.

يضاف كل ذلك إلى عدم تمكن الطائرات الحربية الإسرائيلية من اجتياز خط القناة لضرب مؤخرة الجيوش المصرية العابرة، أو لتحطيم الجسور التي يتم عبرها الدخول ناحية سيناء بسبب وجود قواعد صواريخ سام التي استطاعت إلحاق أذية كبيرة وفادحة بأسراب الطائرة العدوة، وذلك قبل أن تعمد الولايات المتحدة الأميركية إلى تزويد إسرائيل بتقنية خاصة تقوم على إطلاق الطائرة لكتل حرارية خلفها تضيع مسار الصاروخ وتخدعه، وذلك في الثلث التالي من المعركة.

لكن، إذا أخذنا ميزان الخسائر المصرية البشرية وخسائر المعدات، نجد بأنها قليلة قياساً إلى خسائر العدو، لأن القوات المصرية هنا هي التي كانت تقوم بالهجوم، بينما كانت القوات الإسرائيلية تقوم بالمدافعة، ودائماً وبحسب العلوم العسكرية تكون خسائر المهاجم بنسبة ثلاثة إلى واحد للمدافع. ورغم ذلك فإن خسائر إسرائيل تجاوزت العشرين طائرة وحوالي مئة دبابة وأكثر من ألف قتيل في اليوم الأول مقابل النصف للطائرات المصرية وحوالي الثلاثين دبابة و٣٠٠ شهيد.

تطوّر القتال

كانت الخطة المصرية تقضي بالاندفاع كرأس السهم نحو النقاط القوية في عمق التحصينات العدوة وضربها، ومن ثم تقوم بعزل المراكز الجانبية لحين الانتهاء من تصفية القوى الكبيرة فيسهل عليها العمل.

وبذلك استطاعت القوات المصرية التقدم نحو أهدافها المحددة بشكل دقيق جداً، متكيفة مع عوامل الوقت المحددة بشكل تام، فأتمت عملها بتناسق لم يحصل مثله في خطط وعمليات حربية بهذا الحجم في التاريخ

الحديث بعد معركة النورماندي، إذا جازت لنا المقارنة، على الرغم من أن المحيط الأطلسي كان فاتحاً رحابه يومها لاستيعاب حوالي ٦٠٠٠ آلاف قطعة بحرية شاركت في التمهيد للإنزال الأكبر في التاريخ.

واستخدمت القوات المصرية دبابات برمائية لضرب دفاعات خط بارليف، وتمكنت ٣ فرق مشاة مصرية من عبور الجسور، بالإضافة إلى خمسة ألوية مدرعة خلال ٢٤ ساعة من بداية القتال.

وكان لاستعمال الصواريخ من طراز «ساغر» أهمية فائقة من قبل جنود المشاة المصرية، بحيث أن كل واحد منهم تحول إلى كمين متحرك مضاد للدروع، وهذا ما حرم القوات الإسرائيلية من حماية المدرعات بعد خسارتها لأعداد كبيرة منها، خاصة في مناطق قطاع العمل الجنوبية، وقيل إن كثيراً من القطاعات الإسرائيلية بقيت بلا مدرعات لأكثر من ٢٤ ساعة.

وحصل بعض التأخير في أماكن عبور الجيش المصري الثالث، بسبب طبيعة الأرض وصعوبة تركيب معدات العبور عليها، وكذلك سرعة التيارات المائية وحركة المد العالي، فلم تستطع وحداته الأولى ارتقاء موطىء قدم قبل صبيحة يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر.

أما في الشمال، فقد اعتمدت قيادة القوات الإسرائيلية تكتيكاً قضى بإرسال أعداد قليلة من الدبابات لتقوم بالهجمات المعاكسة، فراحت هذه تقوم بعملياتها غير عابئة بظروف المعركة الحالية التي استطاعت القوات المصرية أن تفرضها ولذلك باتت هذه الدبابات طعماً سهلاً للأسلحة المصرية المضادة للدروع، وقد تسنّى لأعداد ضئيلة منها فقط بأن تنجو بنفسها. وأثبتت القاذفات الخفيفة المضادة للدروع من طراز «بي ٧» السوڤياتية الصنع فعاليتها ضد الدبابات العدوة، التي لم يكن بمقدورها تلقي طوفان القذائف التي راح يطلقها الجنود المصريون، وقد تحولت رمال سيناء إلى خليط من رمال سوداء تتمازج فيه قطع الحديد الذائب وحطام المعدات العدوة وأشلاء جنوده، أو اللائذين منه من حمى معركة لم يحسب لها حساب.

إن ميزة أسلحة المشاة هذه أربكت قادة سلاح الجو الإسرائيلي، فكيف

له أن يلاحق كل جندي مصري مزود بها، وكيف له أن يجد التغطية الملائمة لفتح الطريق أمام الدبابات التي راحت تحاذر الاقتراب كلما اشتد ساعد القوات المصرية على أرض سيناء وقويت شوكتها.

ومهما بلغت حركية الدبابة وقدرتها على المناورة، فإنها لا شك تبقى عاجزة عن مجاراة جندي المشاة أو الوحدات الراجلة الخفيفة الحركة وسط أرض مكشوفة، تتيح له رؤية الدبابة من كل جانب ومن بعد.

إن معركة سيناء أثبتت مرة جديدة صلابة العنصر البشري المصري وتفوقه على عنصر العدو المتخفي خلف الدروع الفولاذية أو الرملية، وقد روي الكثير عن بطولة الجنود المصريين وتفانيهم في عمليات ملاحقة الدبابات العدوة المنسحبة أو الضالة، وأمكن لهم اقتناصها واصطيادها، ومهد ذلك الطريق لوصول أرتال الدبابات المصرية التي تولت دورها في المرحلة التالية ضد تحصينات وخطوط العدو وكلفت سلاح مدرعات الجيش الإسرائيلي التضحية بكثير من وحداته وجنوده في محاولة لوقف الدبابات المصرية.

وأظهر القتال خلال اليوم الأول كفاءة الجنود المصريين وحسن تدريبهم، وقد كشف الرئيس السادات نفسه جوانب من خطط الإعداد لحرب تشرين حين قال بأن التدريب جرى على أرض رملية مشابهة لطبيعة مناطق العبور بحيث أن الجنود كانوا في كل يوم يتدربون على الانتقال، والاندفاع ثم التوغل وبعض الأحيان الاحتماء، إلى درجة بلغت بهم وبضباط عملياتهم أن يحفظوا عن ظهر قلب نوعية أرض المعركة وظروفها التي كان يجب في تلك الأوقات التمهيدية تغليفها بأكبر قدر من السرّية لكي لا تصل إليها أصابع عملاء الموساد أو أصابع أولئك الذين لا يرضون بأن تهزم إسرائيل. وفي إسرائيل، وبعد تلقي الصدمة، تمّ اللجوء إلى استدعاء الاحتياط بشكل علني وراحوا يطلبون من جنودهم الالتحاق بمراكز الاستيعاب التي تتولى إرسالهم إلى الجبهة.

وابتداءً من يوم الأحد ٧ تشرين الأول/ اكتوبر، قامت محاولات متعددة من قبل الوحدات المدرعة الإسرائيلية لاستعادة المبادرة والقضاء على

مواطىء القدم المصرية عند أطراف الجسور الممتدة نحو سيناء شرقاً، ولإعادة وصل نفسها مع باقي القوات المتراجعة عن خط بارليف، في محاولة جديدة لشن هجوم معاكس شامل، تحت إشراف وحضور وزير الدفاع الإسرائيلي وأحد أبطال حربهم موشي دايان، لكن ذلك لم يحقق أية نتائج أمام ثبات القوات المصرية واستعدادها لعمل المستحيل بغية المحافظة على النتائج والمكاسب الباهرة التي حققتها منذ بداية الهجوم.

وقيل يومها إنّ دايان تشاور مع رئيسة الوزراء بشأن التراجع عن المواقع الأمامية التي بات التواجد فيها والدفاع عنها صعباً وربما مستحيلاً إلى مراكز ومواقعَ أفضل، وإقامة خط دفاعي جديد ناحية تلال سيناء يسهل الدفاع عنه. لكن رئيس الأركان عارض الخطة، بعد تفقده للجبهة مع ضباط أركانه. ويبدو أنه كان عاقداً العزم على القيام بهجوم معاكس خلال يوم الثامن من تشرين/ اكتوبر، أي بعد مضي ٤٨ ساعة على بداية الهجوم المصري.

لكنّ سير المعارك أظهر فشل المحاولات الإسرائيلية وعقمها. وعلى العكس، استغلت وحدات الجيشين الثاني والثالث المصريين حركة الإرباك والفوضى التي تخبطت فيها القوات العدوة بعد فشل هجومها وعمدت إلى توجيه نيرانها وملاحقتها، واستطاعت التوغل إلى أعماق وصلت في بعض القطاعات إلى حوالي عشرة إلى اثني عشر كيلومتراً داخل سيناء، ودخلت إلى حصن مستمادا داخل خط بارليف، ويعتبر أحد النقاط الحصينة جداً، كما استولت على مراكز قيادة واتصال وأخرى للوحدات الإدارية، مما يعني الوصول إلى نقاط خلفية. وتم الاستيلاء على بعض الأسلحة التي تركها جنود العدو أثناء فرارهم أو انسحابهم.

وعند أمسية ذلك اليوم، تم إرسال تعزيزات لوجستية كبيرة إلى الجسور، فيما استطاعت الفرق الخمس التي تولت القتال تدعيم مراكزها وتثبيتها بعدما هزمت كل المحاولات الهادفة لاختراق خطوطها الدفاعية.

يقول الفريق أول كمال حسن علي في كتابه «مشاوير العمر» عن يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر وأثره في تلك الحرب ما يلي: «يعتبر يوم ٨ اكتوبر من أنجح أيام القتال، حيث كان التقدم لاحتلال خطوط المهام يتم تحت ضغط

كبير من العدو ومدفعيته الثقيلة وطيرانه. ولقد حاولت ثلاث فرق مدرعة إسرائيلية أن توقف التقدم على المحاور الثلاثة، كما حاول شارون متفائلاً أن يصل بفرقته إلى خط المياه والاستيلاء على كبارى مصرية للعبور فوقها إلى الشاطىء الغربي، ولكن جميع الهجمات المضادة على رؤوس الكبارى قد فشلت تماماً، مما أجبر إسرائيل على مراجعة كل موقفها وخططها من جديد، خاصة وأن القوات المصرية التي قامت بعد هذه الهجمات لم تكن قد استكملت بعد كل وسائلها الدفاعية ولم تتخذ الأوضاع المثالية المطلوبة على الشاطىء الشرقي».

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفريق أول كمال حسن علي هو أحد الضباط الذين شاركوا في حرب تشرين ١٩٧٣، وكان يومها مديراً لسلاح المدرعات المصري، وأن كتاب هذا يعتبر بحق أحد مصادر التأريخ لتلك الحرب.

أما عن عوامل فشل القوات الإسرائيلية في هجومها المضاد هذا، فتقول التحاليل العسكرية بأن حركة الوحدات المصرية كانت أسرع، وأن إرسال الدبابات الإسرائيلية بأعداد قليلة لتجنب الخسائر حال دون تأمين الحماية لها، خاصة أن الضغط الذي كان يمارسه الجيش السوري على جبهات الجولان دفع بالقيادة العدوة إلى إعطاء أولوية لتلك الجبهة نظراً إلى عدم وجود عمق أرضي كافٍ، ولخوف القادة الإسرائيليين من الاختراق السوري الذي استطاع الوصول في طلائعه إلى سهل الحولة. يضاف إلى ذلك حالة من الفوضى في إرسال التعزيزات العدوة إلى مراكزها الأمامية.

فقد كان عامل الوقت حاسماً لكلا الطرفين، ولكن إسرائيل لم تكن تستطيع التلاعب بهذا الأمر، ولم يكن يوجد أمامها هامش كبير للتصرف عكس مصر، فكانت الأولوية الإسرائيلية تقضي بإرسال الجنود الاحتياطيين كلما تجمعوا في مراكز استيعابهم حتى وإن كانت أعدادهم ضئيلة، واضطرت كثرة من الوحدات المدرعة إلى الانتقال بشكل منفرد على طرقات الجبهة مباشرة، ولم يكن بمقدور القيادة الإسرائيلية توفير وسائط نقل الدبابات الكافية لحمل أعداد منها وإيصالها إلى نقاط تجميع قريبة من خطوط القتال،

ممّا أخرها عن القيام بعملها على وجه سريع وأعطى المصريين والسوريين فرصاً نادرة وذهبية. أضف إلى ذلك أن سير الدبابات لمسافات طويلة يؤثر بشكل سلبي على أدائها، وعلى مدى عملها فيما بعد ويعرضها للإصابة السريعة بالأعطال الميكانيكية أو التقنية. وبدا أن القيادة الإسرائيلية لم تضع في حساباتها للمعركة إمكانية أن تضطر لنقل كميات كبيرة من الأعتدة خلال وقت يسير، ولا هي فكرت حتى بأن القوات المصرية ستواجهها يوماً على هذا الجانب من القناة، ولذلك راحت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية على السواء، تصدر أصوات الاستغاثة إلى الولايات المتحدة ورئيسها بضرورة التدخل الحاسم لمنع تصفية الدولة الإسرائيلية ولوقف الانهيار والتدهور، وقد بلغ الأمر حد طلب تدخل وحدات أميركية مباشرة في رحى المعركة.

أما جنود مصر فكانوا يرون في هذه المعركة معركتهم، فهم على أراضيهم يدافعون عنها ويعملون على استردادها من أيدي العدو بعد سنوات ستٍ من الاحتلال. وهذا العامل النفسي أضفى حماسة منقطعة النظير وميز أداء الجندي المصري الذي يقاتل من أجل قضية وطنية، بينما ذاك الجندي الإسرائيلي تحولت بمنظوره المعركة إلى حرب بقاء. ليس البقاء في سيناء بأي ثمن، إنما البقاء على قيد الحياة. وبالتأكيد، هذا الأمر لم يكن ليتوفر في سيناء عند تلك المرحلة الحاسمة.

وبذل الطيران الإسرائيلي جهداً كثيفاً لتخريب المنشآت فوق القناة وتحطيم وسائل العبور، فيما المدفعية البعيدة المدى من عيار ١٧٥ملم التي كانت أميركا استعملتها لدك مواقع الڤيتكونك في ڤيتنام الشمالية كانت تعمل على إرسال قذائفها نحو أماكن العبور في محاولة لوقف تدفق السيل البشري والآلي الكثيف.

لكن كلَّ ذلك لم يستطع أن يثني المصريين عن أهدافهم، ولا أن يحول دون قيام قيادة القوات المصرية وعلى رأسها الفريق سعد الدين الشاذلي بزيارة وحداته وتفقدها وإعداد الخطط الجديدة أو مطابقة ما تم تنفيذه مع الخطط الموضوعة، وقد أفادت مصادر القيادة المصرية العليا يومها بأن

الجنود المصريين نفذوا بكفاءة عالية ما طلب منهم، لا بل كل ما طلب منهم القيام به حتى تاريخ ٨ تشرين، تاريخ هذه الزيارة.

ولو أردنا الرجوع إلى سجلات تلك الحرب ووقائعها لأمكن القول بأن ما كان يحدث على الخطوط المصرية، كان يحدث مثله خلف الخطوط الإسرائيلية، ولكن بصورة معكوسة، فالأمر الذي بدا انتصاراً هنا كان هزيمة ماحقة هناك.

ويُحكى بأن قادة ألوية المظليين الإسرائيليين الذين أرسلوا إلى سيناء لوقف التقدم المصري لم يكونوا عارفين ما عليهم القيام به. فلا العميد داني ماط ولا أدان استطاعا أن يحسما الموقف، وهما بحساب الأركان الإسرائيلية من خيرة الضباط ومعهما خيرة الوحدات.

في مكان آخر، استطاعت وحدات مصرية أن تقوم بإغلاق ممرات مثلا والجندي أمام التعزيزات الإسرائيلية، وكأن ما حصل خلال حرب ١٩٦٧ للقوات المصرية في هذه الممرات يستعاد الآن، ولكن ضد القوات الإسرائيلية.

ووقعت وحدة مدرعة إسرائيلية كانت تحاول استعادة أحد الحصون القريبة من القناة في مكمن مصري فتركت في أرض المعركة كمية أقل بقليل من دبابات مدمرة تسلّح لواء مدرعاً.

واستطاعت وحدات الجيش الثاني من الدخول إلى عمق ٨ كيلومترات باتجاه سيناء، وأقامت تحصينات دفاعية في منطقة الدفرسوار ـ السيرابيوم التي ستغدو في وقت لاحق المنطقة التي ستنفذ منها القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة، وتم خلال هذه المعارك التي كانت تجري خاصة أثناء الليل تدمير العديد من المواقع الإسرائيلية الحصينة وقتل أو أسر ضباطها وجنودها، بالإضافة إلى السيطرة على نقاط مهمة قرب منطقة التقاء البحيرات المرة مع القناة. في الوقت نفسه جرت معارك على محاور قتال الجيش الثالث استطاع خلالها أن يحكم سيطرته على أعماق تتراوح ما بين ٧ و٩كلم شرق القناة باتجاه مواقع جبلية في أبو غلام، ولم تتوقف الطائرات المصرية، عن تقديم

المساعدة والدعم الملائمين للقوات البرية، وكذلك فإن سلاح المدرعات تمكن من إصابة أهدافه المحددة ورافق القوات البرية في التصدي للهجمات الإسرائيلية اليائسة والمتكررة.

وبعد فشل جميع الهجمات على أكثر من محور خلال هذا اليوم الطويل من عمر حرب اكتوبر، سارعت القيادة العدوة إلى تعديل خططها ومحاولة تركيز جهدها على جبهة واحدة، حتى إذا أحرزت النجاح عادت للتعامل مع الجبهة الأخرى. وكما أسلفنا القول، فإن التقدم السوري في الجولان أخاف القيادة الإسرائيلية، ودفعها إلى توقيف حركتها على جبهة سيناء أو التخفيف منها ريثما تستطيع أن توقف التدهور على محاور الجولان وطبريا التي باتت عرضة للنيران السورية. وحاولت خلال الأيام التالية أن تحدّ من التوغل المصري في سيناء وأن تحافظ على المواقع التي تراجعت إليها ومنع المصريين من تطوير أعمالهم التي يمكن أن تشكل خطراً على توازن الخطوط الإسرائيلية الجديدة أو تحقيق الاختراقات الحاسمة.

وعند غرة يوم التاسع من تشرين/ اكتوبر، تركزت الهجمات الإسرائيلية المعاكسة على نقطة الوصل بين وحدات الجيش الثاني والجيش الثالث، حيث ستظهر صور الاستطلاع الجوي الأميركي فيما بعد نقاط ضعف في هذه المواقع لم تحفظها سوى قوات صغيرة من الجيشين، وعبر هذه النقاط سيعمد الإسرائيليون إلى تركيز اختراقاتهم فيما بعد.

أما الضابط المعادي الذي كان يقوم بإدارة العمليات ضمن هذا القطاع فهو أريك شارون، المعروف باسم أرييل شارون، بحيث تولى هو قيادة اللواء فيما كان رفائيل إيتان يتولى قيادة كتيبة ضمن لواء شارون.

تطورات اليوم الثالث

إن الأحداث المتسارعة والنجاحات العديدة التي حققتها القوات المصرية خلال اليومين السابقين، أرخت بثقلها على القيادة الإسرائيلية التي راحت تلح على الإدارة الأميركية بالتدخل المباشر، وسوف نتحدث لاحقاً عن أسباب هذا التدخل وكيفية حصوله ونتائجه. ولكن، نود قليلاً متابعة

الكلام عن مجريات القتال وظروفه، لنشير إلى جملة تطورات حصلت على الجبهة السورية منذ أن راحت إسرائيل تعطيها الأولوية، فيقول أحد محللي حرب ١٩٧٣ أن الخبراء السوفيات نصحوا قيادة الجيش السوري بالحذر والحيطة وبوقف الأعمال الهجومية على محاورهم لأن إسرائيل تعد لهجمات مضادة ويخشى من هذه الهجمات أن تحقق أهدافها في حال تضعضع قوات الجيش السوري وانتشارها على جبهة قتال طويلة وعميقة إن هي تابعت تقدمها. وهنا يقول المصريون أن ذلك أثر بشكل سلبي على مجريات العمليات في سيناء.

كما أن حصول تطورات بالغة الدراماتيكية والدقة في الأروقة وخلف الكواليس أدى إلى ما وصل إليه الوضع، خاصة التدخل الأميركي المباشر والخوف من انقلاب الأمر على مسرح العمليات ممّا أدّى إلى الحذر في الموقف السوري الذي ربما انعكس على الجانب المصري بحسب تحليله للأمور، في حين أن السادات قبل بوقف النار قبل السوريين، وهذا يعني أن الجبهة السورية تركت مكشوفة سياسياً أكثر من الجبهة المصرية.

أما على الصعيد العسكري، فإن عدم استغلال النجاحات التي تحققت في اليومين الأولين بما يناسب من أعمال تطوير القتال والدخول إلى أعماق أكبر أو السيطرة على مفاتيح وممرات استراتيجية وإلزامية، حرم القوات المصرية في سيناء من إحراز النقلة النوعية والمحافظة عليها في سائر مراحل الحرب التي تلت.

إن توقف الاندفاع المصري أعطى القيادة العسكرية الإسرائيلية اللاهثة إلى تحقيق انتصار وحيد أو يتيم الفرصة النادرة لترفع معنويات جنودها أو لتوقف التدهور في صفوفها، خاصة بعد حصول التدخل المفضوح من قبل الأميركيين.

فمصر، وحتى العاشر من تشرين، استطاعت إدخال ٨٠,٠٠٠ جندي وسبعة ألوية مدرعة إلى كامل الضفاف الشرقية للقتال. وكان بمقدورها أن تستغل فرص نجاحها أكثر لكسب المزيد من الأرض وتحرير باقي المواقع.

لكن عدم المخاطرة في وضع القوات المصرية ضمن أرضٍ صحراوية مكشوفة هو الذي حال دون متابعة الهجوم.

ولماذا لم تعمد مصر إلى الاستفادة القصوى من نجاحها؟ هل تلقى السادات تهديداً من الأميركيين؟ وهو الذي قال في إحدى خطبه بعد حرب ١٩٧٣ عند الحديث عن التفاوض «بأنني أستطيع مواجهة إسرائيل والانتصار عليها، ولكن ما أعجز عنه ولا أقدر عليه هو محاربة أميركا، وما كان حاصلاً هو حرب ضد أميركا، لذلك آثرت قبول وقف النار. فهذا فوق قدرتي وقدرة مصر».

إن كل عملية عسكرية لا تستغل كما يجب من جميع النواحي الميدانية تؤدي بنهاية الأمر إلى انتقال المبادرة إلى أيدي العدو. لقد نجح المصريون بوضع يدهم على أرضهم، ولكن ما لم يكن منتظراً هو أن يبادر الآخرون للاعتراف لهم بهذا الحق، وكان عليهم عدم التراضي في الموضوع حتى لا تتحول المبادرة إلى أيدي أعدائهم وينتقل زمام الأمور من ساحتهم.

لقد ساد تخوف في أوساط القيادة المصرية من تعرض القوات البرية في سيناء لهجمات مركزة من قبل الطيران الإسرائيلي، ولذلك لم تأمر هذه القيادة قواتها بمتابعة التحرك السريع للوصول إلى مواقع حاسمة تحكم عليها سيطرتها.

ويقول قادة من الجيش المصري شاركوا في معارك سيناء، أن تعزيز القوات وتوقفها لأجل هذه الغاية قد ضيّع الفرص القادرة أمامها، وأغرقها في رمال الصحراء. وهذا يبدو على عكس ما قام به الإسرائيليون في جبهاتهم بحيث أنهم استغلوا اندفاع وحداتهم وأبقوا على جوانب معزولة للقوات التي كانت تقاتلهم وبعدما استطاعوا تحقيق الضربة المركزة عادوا إلى الجوانب للقضاء عليها.

ويشير المشير الجمسي في كتابه عن حرب أكتوبر إلى أن الحذر الشديد الذي اتصف به قائد القوات المصرية في سيناء هو الذي أضاع فرص استغلال النجاح لإحراز الأهداف الاستراتيجية.

لكن رأياً آخر يقابل رأي الجمسي معتبراً أن قائد الهجوم ليس هو المسؤول لأنه لم يكن وراء الوقفة التي احتاجت لها القوات المصرية لإعادة انطلاقها، بتاريخ ١٤ تشرين الأول، وأن هناك عاملاً حاسماً تجلى في الدخول الأميركي المكثف على خط الصراع وتعويض إسرائيل أحجاماً تفوق ما كانت خسرته من السلاح والعتاد، وما احتاجت إليه من الذخائر.

وبدا واضحاً أن الاشتباك السياسي الكثيف والطاحن والمحجوب خلف غبار المعارك التي كان يثيرها انفجار قذائف سيناء، كان هو العامل الحاسم في وقف استغلال النجاح لتطوير خطط الهجوم وفي الاندفاع خلف القوات الإسرائيلية المتراجعة.

فما عجزت عنه قوات أران ومندلر وداني ماط وشارون منذ بداية المواجهة، في سيناء أو في مرتفعات الجولان ومدينة القنيطرة، استطاعت أن تحققه التهديدات الأميركية المنقولة بواسطة الوزير الأشد يهودية هنري كيسنجر وهو في موقع القرار في السياسة الخارجية. ويظهر أن الخط الأحمر العامل بين واشنطن والكرملين استعمل أكثر من مرة لحمل تهديدات إلى العرب نقلها وزير الخارجية الروسي ولرسم خطوط حمراء تحول دون إتمام الاندفاع في ممرات سيناء، التي راحت تغدو وكأنها ممرّات نحو المجهول مع مرور الوقت، وأتاح لإسرائيل فرصة استغلال الوقت الضائع هذا لتحسين فرصها، أو على الأقل للجم المحاولة المصرية ووقفها.

ورغم ذلك، اتخذ الرئيس المصري ابتداء من تاريخ ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر قراراً بدعم الجبهة السورية والتخفيف عنها، لأن الهجوم الإسرائيلي اعتباراً من ذلك التاريخ كان يتركز بشراسة على محاورها، وقد أراد الرئيس السادات أن تحول العمليات العسكرية المصرية في سيناء دون نجاح إسرائيل في استفراد القوات السورية.

التدخل الأميركي ودوره في الحرب

يعتبر بعض الصحافيين أن إسرائيل هي واحدة من مجموع الولايات الأميركية المتحدة، ولو كانت المسافة الجغرافية تبعدها عن الوطن الأم!

والبعض الآخر يقول بأن حضانة العالم الغربي لإسرائيل لم تتوقف يوماً أو تخف منذ الفترة التي تلت انتصار الحلفاء على ألمانيا، حيث استغلت الدعاية الصهيونية المحرقة التي قام بها النازيون لتحقيق مكاسب عديدة ومهمة.

وانتقلت الرعاية من بريطانيا في فترة الأربعينات والخمسينات إلى فرنسا في فترة الستينات حيث أنها زودت الجيش الإسرائيلي بالطائرات والدبابات للإعداد لحرب ١٩٦٧، ثم انتقلت لأسباب متعددة إلى رعاية أميركية خلال السبعينات ولم تزل. وكلّما كانت الأمور تتطور كان التدخل بأخذ طريقه المتصاعد في الرعاية والاهتمام.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أرسل زعماء إسرائيل النداء تلو الآخر للإدارة الأميركية ولزعماء اللوبي الصهيوني الذي تحرك بسرعة وراح يعبّىء الرأي العام الأميركي، ويعيد إلى الذاكرة شريط الأحداث المرعب الذي تعرض له اليهود في شتاتهم كما يدعون، ويحاول إفهام الأميركيين بأن ما يحصل الآن وما ينتظر حصوله مشابه لماحصل في الأربعينات، أو لما حصل دوماً عبر تاريخ الشعب الإسرائيلي وسبي بابل وغيره.

وهذه الأصوات المستغيثة راحت تقول، بأن الطريق إلى تل أبيب باتت مفتوحة أمام القوافل العسكرية المصرية، وأن كيان الدولة العبرية كله في الميزان.

ولجأت رئيسة الوزراء غولدا مائير إلى خطوة مثيرة في محاولة منها لإضفاء مزيدٍ من الصورة الدرامية على الموقف عندما طالبت بتحديد موعد لها مع الرئيس الأميركي نيكسون لتضعه بنفسها في صورة الموقف الحرج، وأرفقت طلبها بلائحة طويلة أعدتها القيادة العسكرية بطلبات إسرائيل من الأسلحة والطائرات والدبابات، وذلك لتعويض خسارتها التي كانت بلغت حوالي ٥٠٠ دبابة من مختلف الأنواع. ويقال بأن الرئيس الأميركي اتخذ فوراً قرارات مهمة، منها إقامة جسر جوي مباشر أخذ ينقل العتاد وقطع الغيار وأنواع الأسلحة التي لم يسبق للقوات الأميركية أن استخدمتها، وذلك مباشرة من مستودعات الجيش الأميركي في أوروبا.

وكانت الشحنات تحمل دبابات من طراز «م٦٠» وهي دبابة قتال رئيسية تحوي مدفعاً من عيار ١٠٥ملم، وقيل يومها بأن أعداداً وافرة من هذه الدبابات أنزلت إلى أرض المعركة وهي تحمل نجمة القوات المسلحة الأميركية الخماسية الأضلاع وليس شعار الجيش الإسرائيلي، وقيل بأن أطقم هذه الدبابات كانت من نخبة سلاح المدرعات الأميركي التي شاركت في حرب الفيتنام. بالإضافة إلى أرتال الدبابات، زوّدت إسرائيل بآلاف العربات المدرعة من طراز «م١١٣» وطائرات فانتوم وتقنيات الأسلحة الجديدة التي تزود بها هذه الطائرات حتى تواجه هجمات صواريخ سام المصرية.

وكان السلاح الأمضى الذي ساهم بقلب الأمور لمصلحة الإسرائيليين هو صاروخ تاو المضاد للدروع والذي يستطيع أن يخترق التدريعات حتى مسافة كبيرة، ويمكن أن يوضع على سيارات جيب خفيفة ويعمل مع وحدات المشاة، ضد الأسلحة المدرعة والتحصينات الخرسانية.

وانعكس موضوع الإمدادات الأميركية على الجبهة، فإذا الوحدات الإسرائيلية وكأنها تجرعت فجأة حليب السباع، تباشر بشن هجمات شرسة واستعمال هذه الأسلحة الجديدة بوتيرة متصاعدة. وقد عكست هذه الأمور الارتياح الذي أخذ يسود أوساط القوات العدوّة.

ويبقى الأمر الأكثر إحداثاً للخلل هو المساعدة التي دأبت طائرات التجسس الأميركية على تقديمها لإسرائيل عن المواقع المصرية والسورية، خاصة المواقع على طول خط الاختراق في قناة السويس، بحيث أن هذه الطائرات المزودة بوسائل استشعار إلكترونية بالغة التعقيد، وآلات تصوير جوي كانت تقوم بتصوير الجبهة حيث مواقع القوات المصرية ثم تقوم الإدارة العسكرية الأميركية بعملية تحليل لتلك الصور الملتقطة، وإرسال المعلومات حولها إلى رئاسة الأركان الإسرائيلية، بواسطة أقنية اتصال استخباراتية. بالإضافة إلى صور القمر الصناعي الذي كان يحدد بدقة أمكنة تمركز قواعد القوات المصرية في الخلف، أو نسبة حشد القوات ووتيرتها بالنسبة لامداداتها نحو الجبهة.

كل ذلك إذا ما أضفناه إلى تقارير وكالة المخابرات المركزية الأميركية

وعملائها في الشرق الأوسط والعالم حول حجم ونوايا القيادات المصرية والسورية أو حول الخطط السوڤياتية المتعلقة بدعم العرب، لأمكن لنا أن نلاحظ بوضوح المساعدة الكبيرة التي وفرتها الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل في اللحظات الحاسمة من تلك الحرب.

وذكرت التقارير الأميركية المعدة خلال فترة الحرب أن الجسر الجوي الأميركي الذي فتح مع إسرائيل أتاح لهذه الأخيرة أن تحصل على ٢٢ ألف طن من العتاد العسكري والتجهيزات وقطع الغيار وقامت ٢٢٨ طائرة بنقل هذا العتاد. واستمر هذا الجسر الجوي إلى منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ ابتداءً من ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر. ولم تكتفِ الولايات المتحدة الأميركية بالجسر الجوي فقط، إنما أرفقته بجسر بحري وذلك بهدف نقل كميات أكبر من الأعتدة والدبابات وقطع الغيار. ولأن النقل البحري يستوعب أحجاماً أكبر، ولأن إسرائيل في تلك الأوقات كانت بحاجة إلى كل شيء. وزوّدت كذلك ببطاريات صواريخ «هوك» المضاد للطائرات بهدف تأمين وسائط دفاع جوي متوسطة المدى أمام غارات الطائرات المصرية.

ولم يقتصر أمر المساعدة الأميركية على الجانب العسكري إنما تعداه إلى النطاق السياسي، بحيث أن الإدارة الأميركية طالبت الحكومة المصرية منذ اليوم الأول للقتال بوقف عملياتها العسكرية بواسطة السفارة المصرية في العاصمة الأميركية، وأقام الوزير هنري كيسنجر مجلس إدارة أزمات من كبار مساعديه في الخارجية للوقوف على آخر تطورات الوضع السياسي والميداني، من خلال تقارير السفراء في مصر وتل أبيب وفي الشرق الأوسط، وعبر الاتصال المباشر بين رئاسة الوزراء الإسرائيلية، وسائر دوائر القرار في العاصمة واشنطن، كمجلس الأمن القومي، وقيادة الجيوش الأميركية المشتركة وأركان الجيش الأميركي في أوروبا وقيادة الأسطول السادس في إيطاليا.

أما التدخل السوڤياتي فقد اتخذ منحى مختلفاً عن مثيله الأميركي. فالسوڤيات سعوا منذ بداية المعارك إلى وضع حد للأعمال العسكرية والعودة إلى الموقف الذي كان سائداً عشية ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

ويستدل من بعض التقارير السرية وتصريحات الرئيسين السادات والأسد عن موضوع الموقف السوڤياتي بأنه اتصف بالغموض، وعدم النية في ترك العرب يحرزون انتصاراً حاسماً. وكان الاتجاه السائد لديهم هو جعل الأمور تتوقف عند الحد الذي بلغته، ربما لخوفهم من تدخل أميركي أكبر حجماً في حال تعرض إسرائيل لتهديد جدي، ولعدم قدرتهم على الاندفاع في منع هذا التدخل أو مواجهته إذا أفلتت الأمور من عقالها، وإذا باتت إسرائيل ضمن دائرة التهديد الحقيقي.

وقد تعرّض الرئيس السادات بعد الحرب بالانتقاد الشديد للموقف السوڤياتي، قياساً إلى المواقف الأميركية تجاه إسرائيل.

فالسوڤيات كانوا حتى الأمس القريب حلفاء مصر والعرب الطبيعيّين، فهم على الأقل المصدر الوحيد لسلاح هؤلاء ولتدريبهم ومدهم بالخبراء والخبرات. وكان العرب يأملون منهم دعماً أبلغ وأفعل، لكنهم خيبوا آمال العرب، بتراجعهم في الأوقات المصيرية وبإسدائهم النصائح التي أفادت أعداءهم اليهود أكثر مما أفادتهم. ويذكر أن السفير السوڤياتي كان يتردد إلى مقر الرئيس المصري كل يوم من أيام الحرب ويطلب إليه، لا بل يلح عليه التوقف عن القتال، حتى أن ليونيد بريجنيف وسّط الرئيس اليوغسلافي جوزف بروز تيتو في الأمر طالباً إليه السعي لدى مصر لوقف القتال على اعتبار أن تيتو كان صديقاً للسوڤيات والأميركيين ويستطيع أن يكون مقبولاً من كافة الأطراف وهو قريب من العرب وقضاياهم.

وفي تطور مأساوي يعبّر عن مدى التراجع السوڤياتي في تقديم الدعم لمصر وسوريا على المستوى السياسي، زار الكسي كوسيغين القاهرة بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر بعد انقضاء أسبوع على بداية القتال وطالب بوقف النار، وتزامن ذلك مع بداية رحلات الجسر الجوي.

وينتقد الرئيس السادات في كتابه البحث عن الذات تصرّف الاتحاد السوڤياتي إزاء مصر خلال هذه المرحلة، ويقول أن المارشال تيتو أرسل إلى مصر شحنة دبابات من يوغسلافيا، واستطاعت أن تشارك في احتواء الثغرة الإسرائيلية في منطقة الدفرسوار.

إستعادة الأنفاس

اشتد الضغط الإسرائيلي على الجبهة السورية، وترافق كل ذلك مع القيام بعمليات قصف بالطيران للعمق السوري والمراكز الحيوية، بالإضافة إلى استهداف الأحياء التي تغص بالسكان، وكانت إسرائيل تحاول من جراء هذه الأعمال التركيز على جبهة واحدة ووضع ثقلها فيها، وبعد الانتهاء منها تصفية الحسابات مع الجبهة الأخرى.

ونظراً لطبيعة الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجبهة السورية وقربها من مدن ومناطق العدو الحيوية وإمكانية استهداف العمق الصهيوني، فقد كانت نصائح قيادة الأركان في إسرائيل وأميركا تقضي بضرورة حشد الطاقات أولاً في جبهة الجولان ومحاولة التأثير على الموقف السوري لتعطيل فعاليته في المعركة.

وفي الوقت نفسه، اتخذت القوات الإسرائيلية إجراءات دفاعية محضة داخل خطوطها في سيناء، بحيث تستطيع الصمود أمام الجيش المصري في حال إقدامه على مباشرة الضغط لمساعدة الجبهة السورية.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، قام الجيش المصري ابتداءً من ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر، بشن هجمات مدرعة باتجاه المواقع الإسرائيلية، لكن استخدام القوات الإسرائيلية لأسلحة الدعم الجديدة من صواريخ «تاو» مضادة للدروع، وأسلحة مدفعية، وطائرات، أصاب المدرعات المصرية بأكبر نسبة من الخسائر منذ بداية الحرب.

وقد تفاجأ الجنود المصريون باستعمال القوات الإسرائيلية لسلاح الصواريخ، وذلك بعدما كانت القوات الإسرائيلية تقوم حتى الأمس القريب باستعمال الدبابات في المواجهة.

إن عدم تنسيق هذا الهجوم المدرع المصري بالقدر الكافي أدى به إلى الفشل، فهو بالأساس تم بهدف تخفيف الضغوط عن الجولان، وحصل بعد فترة انتظار طويلة نسبياً في ظروف معركة مشابهة، لأن الوحدات التي كانت لأيام خلت قد حققت انتصارات باهرة وجدت نفسها فجأة متوقفة أو محكومة

بالتوقف لأسباب تجهلها، وهذا الأمر حرمها من الإفادة من انجازاتها وهي في منتصف الطريق. وعند إعادة التحرك كان الجنود قد فقدوا زخمهم، بالإضافة إلى أن تطوير الهجوم على هذا النحو كان يحتاج إلى إعادة تنسيق الأعمال، بين كافة أسلحة الدعم الناري والمساندة، وكذلك الوحدات الإدارية واللوجستية، ثم القيام باستطلاع عن قرب للمناطق أو المحاور التي سوف تكون منطقة عمل هذا الهجوم وتحديد طرق التقدم والإخلاء. وربما كان القرار السياسي هو الذي أزعج الأعمال العسكرية المصرية في هذه المرحلة التي صار لزاماً عليها التعامل مع أوضاع كبيرة خارجة عن نطاق تأثيرها المباشر.

وترك هذا الأمر أثراً سلبياً على المدرعات المصرية التي أصيبت بخسارة كبيرة، وممّا يذكر أن كثيرين من أفراد طواقم الدبابات لاقوا حتفهم بسبب فعالية صواريخ «تاو» التي كانت بحشوتها تخترق دروع هذه الدبابات وتنفجر بداخلها مما يؤدي إلى إحراق الطاقم وكذلك انفجار الذخائر.

التحضير للاختراق

ذكرنا أن الصور الجوية التي قامت طائرات التجسس والاستطلاع الأميركية بنقلها، أظهرت بوضوح مناطق انتشار القوات المسلحة المصرية، وبينت أن قطاعات الاتصال بين الجيشين الثاني والثالث ليس فيها من القوات ما يكفي.

هنا جرى تركيز القيادة الإسرائيلية على استغلال هذا الأمر، لإحداث ثغرة في الحاجز الذي أقامته القوات المصرية على طول القناة، علّها بذلك تستطيع أن تغير ولو جزئياً في موازين القوى، أو على الأقل تستر الهزيمة وتقنعها بانتصار إعلامي مزيّف ليس إلاّ.

عملية الغزالة

قيل الكثير في عملية الاختراق الإسرائيلية التي حدثت في منطقة السيرابيوم، والمزرعة الصينية، والتي نفذ منها الجيش الإسرائيلي باتجاه الإسماعيلية وطريق القاهرة الدولي حيث الكيلومتر ١٠١ الشهير.

وحقيقة الموضوع أن هذه العملية حُمّلت فوق ما تحمله، وصُورت للرأي العام الدولي، والمحلي بأنها عملية نوعية مثل بعض العمليات السريّة التي حصلت في الحرب الثانية وغيرت مجرى الحرب، والتي نفذها الحلفاء هنا أو هناك في أوروبا أو على سواحل المحيط الهادي.

لكنّ كل ذلك كان تضخيماً للأخبار والحقائق بغير محله، والقصد منه فقط كما بات معروفاً، إظهار إسرائيل بأنها لا تهزم، وأن الجيش الإسرائيلي يقدر أن يضرب في أي زمان أو مكان يختارهما.

تجمع المراجع التاريخية التي تحدثت عن حرب أكتوبر ١٩٧٣، بأن منفذ العملية، وهو الضابط الإسرائيلي أرييل شارون، كان خلال حرب ١٩٦٧ قد أشار إلى مهندسي الجيش الإسرائيلي أن يبقوا الساتر الترابي الذي يعلو مياه القناة لجهة الشرق منخفضاً، حتى إذا اضطرت القوات الإسرائيلية إلى العبور ثانية، تحقق لها ذلك من هذا المكان. وتضيف هذه المصادر بأن شارون وضع حجارة من القرميد على المكان الذي حدده للعبور منذ ذلك التاريخ حتى تبقى كدليل عليه. وبالإضافة إلى حجار القرميد هذه، طلب إنشاء ساحة تكون متسعاً لوضع وتجميع الآليات والدبابات فيها لتنطلق على الجسر المزمع أن يركّب فوق القناة!

وخلال الحرب ألحّ شارون على قيادته أن تسمح له بتنفيذ الخطة التي أسماها الغزالة كدليل على السرعة التي يجب أن تواكب تنفيذها، لأن أي تباطؤ في التنفيذ سيؤدي حتماً إلى فشلها.

وتولى شارون مع فرقته التنفيذ، بعدما تم تأمين المعلومات الدقيقة، بالإضافة إلى المعدات التي تم إحضار المزيد منها عبر الجسر الجوي الأميركي، وحددت بساعة الصفر بتاريخ ١٥ تشرين الأول، عندما فتحت المدفعية الإسرائيلية نيرانها على خطوط القوات المصرية، وقامت قوات تابعة لشارون باستطلاع اقترابي متحاشية الاصطدام بالمصريين، بينما قامت قوة أخرى بقتال وهمي الهدف منه إلهاء القوات المصرية لإزاحتها عن الهدف الأساسي. واستطاعت القوات المرافقة لشارون والمكونة من لواء مدرع ثقيل وبعض الدبابات البرمائية الخفيفة بالتسلل نحو الجنوب عبر طريق الطاسة ـ

الدفرنسوار باتجاه منطقة العبور الأساسية حتى بلغتها بعد حوالي ١٦ ساعة من لحظة بداية العملية.

وحصل قتال شديد بين القوات المصرية المرابطة في قطاع القناة الغربي حيث تكثر في المنطقة الأشجار، وتعرضت القوة المتسللة لنيران حامية من المدفعية المصرية ووجدات المدرعات، لكن المساندة الجوية لم تتدخل بشكل حاسم نظراً لاقتراب الخطوط بعضها من البعض الآخر.

ولم تستطع وحدات الهندسة الإسرائيلية من إتمام وضع الجسور فوق سطح القناة بسبب غزارة القصف وتركزه على طول الطرق المؤيدة إلى الساحة. لكنّ وحدات المظليين عبرت بواسطة قوارب مطاطية خفيفة واشتبكت مع الجنود المصريين على الضفة الغربية، وكان هدف الاشتباك حماية رأس الجسر الذي سوف يقوم المهندسون بإنشائه.

وخلال اليوم التالي بأكمله، ١٦ تشرين الأول، جرى حمل الدبابات ونقلها بواسطة عوامات أو حاويات مكشوفة عملت بعض مراكب قطر السفن على سحبها إلى جهة وجود المظليين لتقوم بتأمين المائدة الفعالة لهم نظراً لشراسة المقاومة التي أبدتها القوات المصرية.

وانتقل شارون إلى الضفة المقابلة وقسم القوات الصغيرة التي استطاعت العبور إلى مجموعات أقل حجماً لتقوم بالاشتباك مع القوات المصرية وتوسيع دائرة الحماية لرأس الجسر هذا.

كان الهدف المعلن لشن هذه العملية هو تدمير بطاريات صواريخ «سام» المركزة على شاطىء القناة وذلك لفتح المجال الجوي أمام الطائرات الإسرائيلية. ولكن، في العمق السياسي، نلاحظ ونقرأ قصة ضغوط دولية أميركية حصلت وتساهل سوفياتي بالإضافة إلى محاولات الضغط العديدة التي قامت بها الدبلوماسية السوڤياتية على مصر لدفعها نحو قبول الأمر الواقع. وكل ذلك كي تذعن الدول العربية وتذهب إلى طاولة المفاوضات وفق الشروط الإسرائيلية. وحصلت أشرس المعارك التي تبادل فيها الطرفان السيطرة على المواقع في مكان يقال له المزرعة «الصينية» حيث جرت معارك

عنيفة. ويحكى أن القيادة المصرية فوجئت أول الأمر بالقوى المهاجمة وأنّها بدلاً من أن تعمد لتحريك المدرعات من الغرب باتجاه نقاط التسلل لضربها وإنهاء خطرها، حركت لواء مدرعاً من ناحية الشرق واضطرته للعودة إلى الخلف مما أوقعه في نيران القوات الإسرائيلية التي كانت تسد الطريق باتجاه مواقع الإنزال وتملك مرونة أكبر في الجهة الشرقية. لذلك سهل عليها ضرب الدبابات المصرية التي حاولت أن تضع حدوداً للاختراق الإسرائيلي.

واستطاع الإسرائيليون إنهاء جسر فوق القناة اعتباراً من ليلة ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر، واجتازته قوة مدرعات إسرائيلية حيث لوحظ خلال هذه المرحلة أن أصناف الدبابات وحاملات الجند المستعملة قد وضعت في الخدمة في وقت متأخر، ممّا يعني أنها من مستودعات الجيوش الأميركية.

ولم تتأخر وحدات الهندسة الإسرائيلية عن بناء جسر آخر مثل سابقه سمح بعبور قوات مدرعة أخرى تحت قيادة الجنرال أدان، انتقلت إلى الضفة الغربية وانضمت إلى قوات شارون.

أتاحت عمليات العبور المعاكس هذه، التخلص من خطر صواريخ سام ٢ و٣، بعدما اضطرت للانسحاب مع منصاتها، أو بعد إصابة البعض منها في عمليات الاشتباك المدفعي. وأفسحت المجال لسلاح الجو الإسرائيلي بالنفاذ إلى غرب القناة بحرية تامة، بعد أن ابتعد خطر الصواريخ وراح يتعامل مع الأهداف المدرعة المصرية ويحاول تدميرها دون أن تستطيع الطائرات المصرية تقديم المساعدة اللازمة، خاصة وأن الرادارات العاملة في هذه المنطقة قد تعطلت أو تعرضت للتدمير.

وقد تحاشت المدرعات الإسرائيلية الاشتباك المباشر مع القوات المصرية حتى لا تتعرض للإصابة، وتركت الأمر لسلاح الطيران.

ومع تقدم الدبابات وقوات المظليين الإسرائيليين على الضفة الغربية لقناة السويس وباتجاه الإسماعيلية، ظهر واضحاً أن الولايات المتحدة عازمة على المضي قدماً في سياستها الداعمة لإسرائيل، وبدا واضحاً أن إسرائيل ليست هي التي تحارب، وإن كان الجنود داخل المدرعات هم من اليهود.

وهذا الأمر هو الذي دفع الرئيس أنور السادات إلى القبول بوقف اطلاق النار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي تحت الرقم ٣٣٨ تاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣.

ويذكر على هامش القرار أن الولايات المتحدة، لم تسارع إلى الطلب بتوقف العمليات إلا بعد أن منحت إسرائيل الفرصة الكافية لاتمام هذه العملية، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مسألة استيعاب الأسلحة والمعدات الجديدة، ثم مهلة أسبوع للوصول إلى غرب القناة.

ومن هنا ستستغل إسرائيل قرار وقف النار، وستستغل وجود قواتها على الأراضي المصرية خارج سيناء لتقوم بمحاولة إخضاع مدينة السويس وقطع الجيش المصري الثالث عن قواعده بقطع الطريق أمامه.

ولم تستطع قوات أدان الدخول عبر المدينة، بل التفت حولها من الخارج، وذلك بعد فشل عدة محاولات اقتحام قام بها المظليون للوصول إلى داخل المدينة.

أما محور السويس ـ القاهرة فقد تولاه الجنرال الإسرائيلي ماجن فبلغ الكيلومتر ١٠١ على هذا الطريق بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٤. ولقد اشتهر هذا الموقع لكثرة ذكره بعد ذلك في المحادثات التي جرت لفك الارتباط التي كانت تتم بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي عند الكلم ١٠١.

تمكن الجيش المصري في المرحلة التالية من التقدم نحو منطقة الاختراق ومحاصرتها، وركّز عليها وباتجاهها نيران دباباته ومدافعه، رغم أن محادثات فك الاشتباك استطاعت أن تحول دون وقوع أعمال عسكرية بين الجانبين، باستثناء المحاولات الإسرائيلية التي استمرت حتى ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر تحاول الدخول إلى مدينة السويس، لكنها منيت بالفشل بالرغم من سقوط ميناء الأدبية بأيديها.

ويمكن لنا القول أن وجود القوات الإسرائيلية على طريق القاهرة ـ السويس، أو حول السويس، لم يكن ليقدم أو ليؤخر في مسار هذه الحرب لو قيض لها أن تستمر، لأن القوات المصرية كانت على استعداد لسحق هذه

المحاولة وإنهائها بعد أن تمكنت من استيعاب خطرها وحصر نتائجها، وصار همّ المفاوضين الإسرائيليين إيجاد مخرج للمأزق الذي وضعوا فيه أنفسهم، مأزق الثغرة المهددة عند مضي كل يوم، ولأن التعنت على الطاولة كان سيؤدي إلى اشعال ضفة القناة الغربية، حيث اليهود، بمن فيها وما فيها. لكن المحادثات استطاعت أن تخرج الجيش الإسرائيلي من عنق الزجاجة.

وإذا أحلنا ما حصل ابتداء من ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر، وانتهاء بيوم ٢٨ منه، إلى العلم العسكري والتحليل المنطقي، لأمكن لنا أن نضع ذلك في خانة العمل الاستعراضي الذي خدم أهدافاً معينة في حينه، لكنه وبالتأكيد لم يكن قادراً على خدمة كل الأهداف في كل الأحيان.

يبقى أن الجنود المصريين الذين اشتركوا في حرب قناة السويس عام ١٩٧٣ كتبوا بدمائهم وأعمالهم آيات بالبطولة والتفاني بكل ما عملوا وبذلوا وقدموا لوطنهم ولتراب بلادهم، واستطاعوا أن يرفعوا غائلة ووطأة الكابوس الإسرائيلي، ويكونوا من أوائل الجيوش العربية التي أزاحت رقبة الاحتلال عن كواهل أبنائها وأرضها.

السادات في إسرائيل

إن أي حرب لا تعقبها محادثات متوازنة توصل إلى نتائج واقعية ومتوازنة هي الأخرى ستؤسس لحروب ومعارك لا تنتهي البتة.

لذلك، كان على أطراف هذه الحرب أن يقوموا بجميع المساعي الآيلة إلى حلٍ دائم ما، خاصة بعد تعدد الحروب بين إسرائيل والعرب ووجود خللٍ دائم حكم تلك الحروب أو أدى إلى نتائجها التي كانت ذات آثار سلبية على البلاد والقوى العربية.

إنّ الرئيس السادات كان يعي أهمية هذا الأمر، ويعي أيضاً أن أكثر أوراق الحل في الشرق الأوسط هي بيد الأميركيين. لذلك أعلن عبر أكثر من مناسبة بأنه مستعد أن يماشي الأميركيين في سياستهم الهادفة لإيجاد حل لمسألة الشرق الأوسط، متنبهاً إلى ضعف تأثير الاتحاد السوڤياتي في هذا المجال. ولمس السادات أن الأميركيين يملكون مفاتيح التسوية وأوراقها، فباشر العمل معهم وانقلب في المرحلة التالية على حلفائه السوڤيات واستبدلهم بحلفاء جدد كانوا لفترة خلت على رأس قائمة الأعداء. لكن الأمر لم يحصل بشكل فوري، إنما استلزمه بعض الوقت التمهيدي، حيث أن المفاوضات حول فك ارتباط القوات وتلك الخاصة بالانسحاب من سيناء شكلت ربما الحلقة الضائعة.

وخلال الفترة الأولى من سنة ١٩٧٤، بدأ عراب الاتفاق الأميركي الإسرائيلي الوزير كيسنجر سياسته الخطوة خطوة إزاء الأزمة الناشبة في المنطقة. ولكن هذه السياسة انطبعت بالمكوكية بين مصر وإسرائيل حيث استطاعت الزيارات المتكررة والمتتابعة بين القاهرة وتل أبيب، إنتاج الاتفاق الخاص أولاً بفك الطوق عن الجيش المصري المحاصر في سيناء ومن ثمّ تنفيذ بنود الاتفاق المتعلق بفك الارتباط.

وتميزت مرحلة العلاقات الجديدة بين مصر والأميركيين بتفاهم متبادل وسعي جاد وحثيث لحلحلة المشاكل العالقة، والنظر في كل الأمور التي كانت تشوب العلاقات بين الجانبين، خاصة وأن وراء الأكمة ما وراءها في هذا الموضوع الشائك الذي فيه من الحذر والشك ما يكفي لردم ترعة السويس.

وتوج انفتاح مصر على الولايات المتحدة بزيارة قام بها الرئيس الأميركي نيكسون للتدليل على الأهمية التي توليها بلاده لمصر، وكانت العمل السياسي الأول منذ فترة تفاقم الخلافات بين نظام الثورة في مصر والولايات المتحدة الأميركية.

ولم تتأثر هذه السياسة المنفتحة التي انتهجتها الولايات المتحدة نحو مصر برحيل نيكسون الذي أطاحت به فضائح ووترغيت، وإنما استمرت في التحسن والتطور خلال عهد الرئيس جيرالد فورد خليفة نيكسون.

وبالمقابل، كان الرئيس السادات يتابع التوجه ناحية المعسكر الغربي وتحديداً الأميركي، وفي الوقت نفسه كان يبتعد عن السوفيات، كلما اقترب خطوة واحدة من الأميركيين.

ولو أدى بنا الأمر للاستطراد هنا، لقلنا بأن الكثير لا يزال مجهولاً عن قضية تحول الرئيس السادات عن السوفيات، وموقفهم خلال حرب تشرين ربما كان القشة التي قصمت ظهر البعير. ولكن هناك الكثير الكثير، فالمسألة تبدأ عند بدايات حملات الاستيطان اليهودية في أرض فلسطين ونشوء الحركة الصهيونية وروسيا القيصرية، وتمر بالاعتراف السوفياتي بدولة إسرائيل بعد قيامها عام ١٩٤٨، وهو اعتراف كاد أن يسبق به الغرب كله.

واستمرت العلاقة مع فورد جيدة حتى انتهاء ولايته ووصول جيمي كارتر إلى البيت الأبيض. لكن يبدو واضحاً من السياسة التي انتهجها الرئيس كارتر، أن الأمور كانت مرسومة ومخطط لها منذ زمن وبالتالي فإنها تسير وفق ما هو مرسوم.

أما في الجانب الآخر، وتحديداً الإسرائيلي، فإن نتائج حرب ١٩٧٣

والظل الثقيل الذي أرخته على الوضع الإسرائيلي والتقصير وتبادل التهم في تحميل نتائج الهزيمة إلى هذا الفريق أو ذاك، أوصلت إلى سدة الحكم حزب الليكود وزعيمه مناحيم بيغين الذي عمل في إحدى الوحدات الإرهابية خلال فترة الانتداب البريطاني ضد الجيش الإنكليزي أو القوات العربية، وكان يتميز حزب الليكود هذا بالتطرف العقائدي والعنصري، بالإضافة إلى قوله بإسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، أو بإسرائيل التوراتية.

صدمة أم حقيقة

لم ينفك الرئيس السادات عن القول إنه مستعد لفعل أي شيء من أجل التوصل إلى سلام يضمن استعادة الأراضي المصرية المحتلة وتحقيق أماني الشعب بالراحة والطمأنينة، وكان يرسل الإشارة تلو الإشارة، وهو يعلم بأن إسرائيل تقوم بالتقاط هذه الإشارات وسوف ترد عليها عاجلاً أم آجلاً.

ولا نعلم هنا، ولغاية الآن، حقيقة ما قصده الرئيس السادات في إعلانه خلال تشرين الثاني/ نوفمبر من سنة ١٩٧٧ عن نيته زيارة إسرائيل والتكلم داخل قاعة الكنيست الإسرائيلي إذا كان ذلك يضع حداً لكل العداء التاريخي والحروب وأجيال الكراهية والحقد. ولم يطل الأمر حتى تسرب الرد الإسرائيلي، وقام مناحيم بيغين بالإعلان أنه مستعد وبلاده لاستقبال السادات في أي وقت كان وذلك من أجل وضع حد للحرب والعداء. وأعلن في وقت لاحق عن تحديد موعد هذه الزيارة المفاجئة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر.

انقسم العالم حيال تلك الزيارة ومجرد الإعلان عنها، بين مؤيد ومتريّث ومعارض. أما المؤيدون فكانت الولايات المتحدة على رأسهم، وطبعاً إسرائيل محطة الدعوة. وبمعزل عن نتائجها السلبية أو الإيجابية، سارعت إلى الترحيب لأن مجرد حصول الزيارة سيعطيها صك براءة ويمنحها أوراقاً ثمينة ورابحة في آن.

أما القسم الثاني من المواقف، أو النوع الثاني فكان منتظراً ليرى. وأما القسم الثالث فقد أصيب بالذهول والصدمة. وهذا الفريق هو الفريق العربي

الذي رأى في محاولة إقدام السادات على مجرد التفكير بهذه الخطوة طعنة لوحدة الموقف العربي وتخلّياً عن القضية الفلسطينية وبيعاً للكرامة العربية في السوق السوداء ودون مقابل.

وحصلت تظاهرات وأعمال شغب وعنف طاولت العديد من البعثات المصرية في الخارج. وبالمقابل، جرت محاولات عديدة لثني الرئيس السادات عن قراره.

وقد أعلن أنه سيقوم بزيارة لسوريا لإفهام الرئيس الأسد موقفه الداعي لزيارة إسرائيل هذه. ويقول الرئيس الأسد في جانب من بعض المذكرات التي نشرت عن تلك الحقبة بأنه والقيادة العليا في سوريا فكروا باعتقال السادات إذا لم تنفع محاولات ثنيه وحمله على التراجع عن اتمام الزيارة، لكن شيئاً من ذلك لم يحصل رغم أن الرئيس الأسد أوضح موقفه من معارضته للزيارة وأفهمه بأنه سيخسر كل شيء دون أن يربح بالمقابل أي شيء.

كلّ شيء أعد بعناية

ملايين العرب المسمرين أمام شاشات التلفزة، في أمسية ذلك اليوم، لم يصدقوا ما رأته أعينهم، وربما ستبقى هذه الوقائع مرتسمة في البال لأجيال عديدة مقبلة.

فعند خروجه من باب الطائرة ترجل الرئيس السادات بخطى بطيئة على سلم الطائرة ونزل نحو أرض المطار، حيث اصطف هناك زعماء، كان حتى فترة وجيزة، لا تفصلها سوى هذه اللحظات على عداء مستحكم معهم. بيغين، ورابين وغولدا مائير وموشي دايان، وباختصار كل الجيل الذي أسس إسرائيل والذي حارب العرب قبل السادات ومعه، وربما الذي سيحارب العرب بعده.

بعد ذلك، وفي متابعة لرحلة الذهول، وقف الرئيس السادات على منصة الكنيست وخلفه شعار دولة إسرائيل والشمعدان ذو الرؤوس السبعة، وألقى خطابه المتضمن نظرته ومفهومه للسلام، دون أن يتطرق للتفاصيل أو

يبحث فيها. كان الخطاب أشبه ببرنامج يحتوي على خطوط عريضة يمكن أن تكون منطلقاً لبحث جدي عن السلام أو أن تشكل أرضية عمل ليس إلا.

في مصر نفسها، حدثت بعض التطورات الدراماتيكية التي عبرت عن تأزم الموقف السياسي، فاستقال قبل حصول الزيارة وزير الخارجية إسماعيل فهمي، وسجل اعتكاف البعض من سفراء أو وزراء دولة، ولكن السادات كان عاقد العزم على القيام بخطوته، مهما كانت الأسباب والموانع المرافقة أو المنتقدة. وأراد أن يضفي عليها طابعاً وطنياً، فعمل على إعداد استقبال له حين العودة أشبه باستقبال الفاتحين الأبطال. وأبدل نشيد مصر الوطني الذي كانت لازمته تقول «ولى زمن يا سلاحي» إلى تجديد قديم جديد هو «بلادي بلادي بلادي».

بعد ذلك بدأت محادثات في مدينة الإسماعيلية بين الوفد المصري المؤلف من الدكتور بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، وهو سيلعب دوراً محورياً في كل المحادثات التي ستلي هذا اللقاء ثم في اتفاقات كمب ديڤيد فيما بعد. بالإضافة إلى أسامة الباز وحسين مبارك ومحمد إبراهيم كامل وعصمت عبدالمجيد وكل هؤلاء انضموا للقاء الرئيس السادات وانتظروا وصول الوفد الإسرائيلي الذي كان برئاسة رئيس الوزراء مناحيم بيغين.

وتمخّض هذا اللقاء عن تشكيل لجان سياسية برئاسة وزيري خارجية البلدين، وأخرى عسكرية يتولاها وزيرا الدفاع في كل من مصر وإسرائيل.

وكانت مهمة هذه اللجان تنسيق وترتيب الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، لكن الهدف البعيد والعميق والذي لم يعلن عنه شيء في حينه هو كيفية الوصول إلى إقامة سلام حقيقي ودائم بين الدولتين وكيفية الوصول بالعلاقات إلى مستوى دبلوماسي وإزالة العداء والرفض من قبل الشعبين!!!

وكان حصل لقاء تمهيدي في فندق ميناهاوس قرب الأهرامات حضرته الولايات المتحدة بصفتها راعية للمحادثات، بالإضافة إلى مصر وإسرائيل. ورفضت يومها سوريا الاشتراك فيه كما رفضت أن تجاري الرئيس السادات

في سياسته ونظمت مع الجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية جبهة لرفض سلام الاستسلام هذا كما وصفته، لا بل سلام الإذعان.

وقد أدّت كل هذه الأمور إلى انفراط عقد التحالف العربي وانفراط عقد الجامعة العربية، فهذه كانت تتمركز في مصر، وتقليدياً كان أمينها العام مصرياً باعتبار أن مصر هي الأكبر بين الأعضاء. فنقلت الجامعة إلى تونس وصارت مصر خارجها، ولجأت دول عربية عديدة إلى قطع العلاقات مع مصر، ومن ضمنها دول عربية كانت تعتبر الأقرب إلى السياسات الأميركية في الشرق الأوسط. لكن كل ذلك لم يؤثر على قرارات الرئيس السادات، فاستمر في اتباع ما كان خطط له وآمن به في قناعاته.

ومن المفيد أن نذكر أن السادات وقبل اكتمال خطوطه المفتوحة على الأميركيين لجأ إلى طرد المستشارين السوفيات الذين كانوا يقبعون في العديد من الأجهزة المصرية العسكرية والسياسية، وأخذ يعمل على تقطيع أوصال التحالف الذي كان يربط مصر مع الدولة العظمى الثانية بعد الأميركيين.

تقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بمسودة اقتراح للسلام مع مصر، أبرز خطوطه هو احتفاظ إسرائيل بالمراكز العسكرية مثل المطارات، والمستوطنات التي أقامتها، بالإضافة إلى محطات للإنذار المبكر وتراجع الجيش المصري أو بقائه في حدود متلا والجدي.

في المقابل، تركز ردّ الوفد المصري على ضرورة تنفيذ القرار ٢٤٢ الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وحل القضية الفلسطينية على أساس إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، خاصة ما يتعلق منها بحقه في اختيار مصيره، واختيار من يفاوض عنه لحل قضيته. ولم تهدأ إسرائيل أو تستكين وحمّلت الوفد خطة ثانية قدمها أثناء المباحثات التي جرت في مدينة القدس في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ واشتملت على النقاط التالية:

١ ـ مستقبل المستوطنات الإسرائيلية شرق العريش.

٢ ـ مبادىء الحكم الذاتي الذي يجب أن يطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة بحسب وجهة النظر الإسرائيلية.

بالإضافة إلى تفاصيل وأحكام عما يجب أن تتضمنه معاهدة السلام التي يجري التحضير لها. لكنها تضمنت نقاطاً حول أمور عامة، مثل ضرورة إنهاء حالة العداء والاتفاق على وضع حد للاحتلال العسكري للأراضي والاهتمام بإيجاد حل عادل للفلسطينيين، بالإضافة إلى الاعتراف بسيادة وصيانة استقلال كل دولة من دول المنطقة.

خلال هذه المرحلة من شتاء ١٩٧٨ كانت الولايات المتحدة تعمل بقوة على خط اللقاءات الإسرائيلية ـ المصرية، ولم تترك مناسبة إلاّ واستغلتها لكي تجد حلاً يتناسب مع مصالح إسرائيل وبالدرجة الأولى مصالحها هي، وقدمت على هذا الأساس عدة نقاط، وذلك بمثابة مشروع إعلان مبادىء كثر الحديث عنه، وهو يرتكز تقريباً على الأمور الآنفة الذكر.

لكن ذلك لم يلغ التباعد والتناقض الذي كان يحكم العلاقات ويجعل المواقف متشنجة بين طَرفي التعاقد.

إتفاقيات كمب دايفيد

توجه الرئيس السادات خلال شباط لزيارة الولايات المتحدة الأميركية ومقابلة الرئيس جيمي كارتر، وذلك بغية إخراج المواقف من جمودها الذي سيؤثر على العملية السلمية برمتها إن هو طال.

وبعد محادثات مكثفة ومعمقة مع الرئيس الأميركي ومساعديه لشؤون الأمن القومي ووزير الخارجية وكبار مساعديه، توصل الفريقان إلى صيغة مقبولة تقوم على الأمور التالية:

١ ـ قيام مصر بالإعلان عن قبولها تطبيق القرار ٢٤٢ على جميع الأراضي المحتلة ورفضها المستوطنات.

٢ ـ تستمر مصر بدعم المحادثات ولا تقوم بأي إجراء من شأنه أن يوقفها.

٣ ـ تقوم الولايات المتحدة بالإعراب عن دعمها للموقف المصري وخاصة ما يتعلق منه بوجهة النظر المصرية الساعية لإيجاد حل للضفة وغزة يتوافق مع الأهداف الفلسطينية في تقرير المصير.

٤ ـ في حال رفض هذا المشروع تقوم الولايات المتحدة بإطلاق خطة بديلة على أن تطلع عليها مصر قبل إعلانها والعمل على تسويقها.

بعد ذلك عمدت الولايات المتحدة إلى توجيه الدعوات إلى كل من مصر وإسرائيل خلال أواخر آذار/ مارس للحضور إلى الولايات المتحدة والمباشرة بالمحادثات الآيلة إلى وضع هذه البنود موضع التنفيذ أو الاتفاق على بدائل أخرى.

كان الهم الطاغي خلال هذه الفترة هو تصلب رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغين ودفعه إلى تقديم بعض التنازلات التي ستكون ضرورية لاستمرار

المفاوضات ووصولها إلى نتائج معقولة ومقبولة من جميع الأطراف. لأن الرئيس السادات كان حتى ذلك التاريخ قد برهن عن حسن نواياه وذهب بمواقفه الإيجابية بعيداً، وأصبح كل تغاضٍ عن الإيجابية التي تميزت بها مواقفه ومواقف بلاده أمراً سيئاً من شأنه أن يربك المفاوضات ويجعل الأطراف الحذرة أكثر حذراً، وتلك المعادية للعملية السلمية برمتها أشد رفضاً وعداءً.

وحصل هنا شبه تطور في الموقف الإسرائيلي بحيث أنه وافق على مبدأ إلغاء المستوطنات وضرورة الانسحاب من الأراضي المصرية وإعادة النظر باحتلال مناطق الضفة والقطاع ومستقبلاً الانسحاب منها عند طرح موضوع الحل الشامل والوضع النهائي لهذه الأراضي.

وخلال آب/ أغسطس ١٩٧٨ جاء وزير الخارجية الأميركي سايروس ڤانس إلى الشرق الأوسط وبدأ زيارته للقدس، وسرت أنباء بأن الوزير الأميركي يمهد لعقد اتفاق بين مصر وإسرائيل، وأن بلاده تسعى لعقد اجتماع قمة ثلاثي يضم الرئيس الأميركي والمصري بالإضافة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، وأن ڤانس أراد أن يستكشف أجواء البلدين المعنيين قبل المضي قدماً في الخطوة المنوي تنفيذها.

ولم يلبث أن انتقل إلى مصر للغاية نفسها، وسمع في مصر تركيزاً على جملة مواضيع تتعلق بالانسحاب والمستوطنات وضرورة حل القضية الفلسطينية بشكل متوازن.

وبعد محادثات جادة مع الرئيس السادات ومعاونيه، قرر السادات قبول دعوة الرئيس الأميركي لعقد لقاء ثلاثي على مستوى القمة، في واشنطن خلال شهر أيلول في كمب ديڤيد حيث المقر الصيفي لرؤساء الولايات المتحدة الأميركية.

ويبدو أن سايروس ڤانس تلقى إشارات مشجعة من الجانب الإسرائيلي حملته على دعوة السادات ومكنته من إقناعه بالحضور وقبول الدعوة. واكتملت تفاصيل صورة اللقاء بعد صدور بيان عن البيت الأبيض يؤكد سرور

الرئيس كارتر من مواقف السادات وبيغين الأخيرة والتي أبدياها لوزير الخارجية ڤانس، واستعدادهما للحضور إلى الولايات المتحدة الأميركية والاجتماع معه لإيجاد حلٍ أو إطارٍ للسلام في الشرق الأوسط، وقد أصرّ الرئيس السادات على دوِر الولايات المتحدة كشريك كامل في هذه المحادثات معتبراً أن في ذلك ضمانة موثوقة لبلاده، في وجه التعنت الإسرائيلي الذي اتصفت به مواقف مناحيم بيغين.

وقد تضمن مشروع كمب ديڤيد إطاراً عاماً للسلام يقوم على المبادىء التالية:

أولاً ـ تصميم الأطراف المعنية على الوصول إلى اتفاق شامل يتضمن معاهدات سلام تقوم أساساً على تطبيق قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.

ثانياً ـ ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، في الجولان وسيناء وغور الأردن، وتدرس مسائل الحدود بين لجان من البلدان التي يوجد بينها اختلاف على ترسيم هذه الحدود.

مع الإشارة إلى ضرورة تمتع الضفة والقطاع بالوضع المناسب الذي يسمح للمواطنين هناك بالتعبير عن أمنياتهم. وإزالة المستوطنات التي تم استحداثها بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ في هذه المناطق وضرورة حل مسائل النزاع الحدودي بالطرق السلمية. والموافقة على عدم استعمال ومنع الأسلحة النووية في حال نشوب أزمات.

ثالثاً ـ بعد توقيع الاتفاقية، تصبح بقية الأطراف مدعوةً للانضمام إليها في إطار مؤتمر دولي.

رابعاً ـ الموافقة على اشتراك ممثلين فلسطينيين في إطار المرحلة النهائية عند عقد المؤتمر الدولي.

خامساً ـ تشترك الولايات المتحدة في المحادثات الآيلة إلى ترتيب الأوضاع النهائية ووضع جداول زمنية لها.

سادساً ـ التوقيع على معاهدات السلام خلال تسعين يوماً من تاريخ توقيع هذه البنود.

في كمب ديفيد جرت المناقشات بين الأطراف الثلاثة، بشكل مباشر ومكثف، وكانت تعقب كل جولة محادثات اجتماعات خاصة لأعضاء كل وفد على حدة، فيستعرض ويقبل أو يرفض ما هو غير مقبول، وظهر من خلال بعض التقارير الصحافية، بأن الاتفاق لن يأخذ طريقه إلى الحياة وأن دخان كمب ديفيد الأبيض قد لا يظهر. . . .

ولكن، لم تمضِ فترة صغيرة حتى أعلن خبر التوصل إلى اتفاقية ستطبع مرحلة تاريخية مهمة من حياة الشرق الأوسط وبلدانه بطابعها. باعتبار أنها العمل الأولي الجاد بعد اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، والذي قد يضع إطاراً لحل أزمة الشرق الأوسط أو قد يعتبر بداية لهذا الحل.

وتقدمت الولايات المتحدة باقتراحات تتضمن التالي:

١ - تجميد العمل في بناء وإقامة مستوطنات جديدة لمدة خمس سنوات.

٢ - تحويل بعض المستوطنات الجديدة التي لم يتم إشغالها إلى مراكز لتجميع القوات العسكرية خلال المرحلة الانتقالية.

٣ - القيام بإجراء مفاوضات يشترك فيها الجانبان خلال المرحلة الانتقالية ودعوة الفلسطينيين إليها وذلك للبحث في موضوع المستوطنات.

وقد تضمن مشروع الاقتراحات الأميركية هذا جملة ملاحظات تناولت التالي:

١ - لم يشر إلى موضوع القدس أو تجزئتها، ولا حتى بقاءها موحدة وتحت أية سلطة.

٢ - عدم حصر مدة البحث بثلاثة أشهر واستبدال العبارة بكلمة عاجل أو من دون إبطاء، بالنسبة لموضوع التوقيع على الاتفاقية التي يتم إنجازها.

٣ - طالب بإلغاء البند الذي يطالب إسرائيل بدفع تعويضات للأهالي عن مدة احتلالهم الأراضي واستغلالها.

وقد وعدت الولايات المتحدة الأميركية بأنها ستطلع الوفد المصري على مشروعها عند الانتهاء من صياغته. لكن الموقف الإسرائيلي المناور لم

يترك هامشاً من الحرية والوقت للصياغة وإعادة الصياغة من جديد. ولكن الولايات المتحدة حددت موقفها من مستوطنات سيناء وفق الشكل الوارد أدناه:

١ ـ إزالة مستوطنات سيناء بشكل تام.

٢ ـ تجميد بناء المستوطنات لخمس سنوات كما ذكرنا أعلاه.

٣ ـ الموافقة على الملاحظات المصرية بالنسبة لمشروع السلام.

٤ ـ اعتماد القرار ٢٤٢ كأساس للسلام واتفاقياته.

٥ ـ ترك المجال مفتوحاً لعدة خيارات ليعاد حل القضية الفلسطينية على أساسها.

الرد الإسرائيلي على المقترحات جاء في ١٩٧٨/٩/١١ وتعمدت إسرائيل الغموض وترك المهل الزمنية غير واضحة، وخاصة ما يتعلق منها بالمستوطنات داخل سيناء أو داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلم تتطرق مثلاً إلى مستقبل الضفة والقطاع والسكان المتواجدين داخلها. وأعطى الرد إسرائيل سلطات واسعة داخل الضفة وغزة خلال المراحل الانتقالية. ولم يأت هذا المشروع على ذكر اللاجئين الفلسطينيين أو إمكان عودتهم. لكنه كان يحمل في طياته بذور رفضه من قبل الجانب المصري وكأن من أعده إنما فعل ذلك ليصل إلى موقف الرفض له، ولرمي الكرة في ملعب الفريق الآخر.

ولم يتأخر الرد المصري عن الظهور، رغم أن المصريين كانوا ميالين إلى اعتماد سياسة واقعية، ويتجنبون عدم الدخول في مزالق الفعل ورد الفعل، أو طرح النقاط جزافاً ليرفضها الآخرون فوراً. واتسم الرد المصري بالمنطق. وبالتأكيد، فإن الطرف الأميركي لاحظ هذا الأمر وقد عرضت عليه المقترحات المصرية التالية:

١ ـ التوصل مع الولايات المتحدة وبواسطتها لإفهام إسرائيل ضرورة التوصل إلى اتفاق يكون مقبول من مصر والدول العربية.

٢ ـ التقارب والتفاهم مع الأميركيين في كل النقاط العالقة.

٣ ـ التمسك بالأهداف الرئيسية مع الأخذ بالاعتبار أهمية بقاء العلاقات وثيقة بين مصر والولايات المتحدة.

وقامت الولايات المتحدة بناءً عليه بمشاورات، وخلصت إلى جملة بنود جديدة اعتبرتها مقبولة وقامت بعرضها أولاً على الجانب الإسرائيلي. وقد طالبت ورقة العمل الأميركية الجديدة بجملة أمور منها التزام الجانب المصري بإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتطبيع هذه العلاقات مع ما يعنيه ذلك من إقامة علاقات تجارية وثقافية وسياحية وتبادل الزيارات، والعلاقات الثقافية وغيرها. ولا تأتي المقترحات الأميركية على ذكر القرارات الدولية التي كانت اعتمدت في أوراق العمل المصرية أساساً للحل مثل القرار ٢٤٢ ولا يمر أي ذكر لمنظمة الأمم المتحدة، ولا تتحدث عن انسحاب كامل من شبه جزيرة سيناء ولا عن إزالة المستوطنات منها، إنما تذكر أن مصر تتمتع بحق السيادة على تلك المنطقة.

بالإضافة إلى هذه الأوضاع المتعلقة بمصر، تتطرق الورقة إلى الفلسطينيين لكنها كما يبدو تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية، فلا تذكر مثلاً كيفية إدارة هذه المناطق من قبل أهلها، إنما تعطي حقوقاً كثيرة لإسرائيل وتهمل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

وهناك آمر آخر هو أهم بكثير من مسألة السلطات، مثل الولاية الجغرافية حيث لا تحدد مسألة الحدود، هل هي حدود ١٩٤٨ أو هي حدود الرابع من حزيران أو هي الحدود الحالية.

كما أن الورقة هذه لم تلغ المستوطنات في سيناء أو تطالب بتجميدها طيلة الفترة الانتقالية. وتحصر أدوار الأردن من جهة حدوده ومصر من جهة حدودها بهم واحد أوحد هو كيفية الحفاظ على الأمن الإسرائيلي وفق المعايير والمواصفات الإسرائيلية.

كما تترك موضوع القدس غامضاً.

إعتبر الوفد المصري أن هذه المقترحات الأميركية هي دون الحد

المطلوب لأنها لا تلائم السقف الذي حددته مصر والتزمت به تجاه قضاياها بالدرجة الأولى، وتجاه حلفائها بالدرجة الثانية رغم ابتعاد هؤلاء الحلفاء عنها اليوم. لكن مصر لا تستطيع أن تقبل ورقة لا تلتزم بأسس إخلاء سيناء من أية سيادة أو قوات أو حتى مدنيين غير سكان سيناء وشعب مصر.

كما لا يسع مصر أن تقبل أن تقوم إسرائيل بتفصيل الثوب وتلزم مصر أمر إلباسه للفلسطينيين، لأن مصر تشعر بضرورة إعطاء ضمانات كافية لمستقبل الضفة وغزة وكذلك لحق الفلسطينيين بأن يكون لهم وطن وأن يختاروا ممثليهم بأنفسهم. وجاء الرد المصري يحمل خمسة بنود موزعة كما يلي:

١ ـ تحقيق توازن بين التزامات الأطراف كافة.

٢ ـ التأكيد على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي والمناطق العربية المحتلة مع درس الوضع النهائي لحدود الضفة والقطاع في المراحل النهائية لمستقبل الأراضي.

٣ ـ احترام سيادة كل طرف على أرضه الوطنية وداخل حدوده.

٤ ـ التأكيد على ضرورة تمتع كل طرف بالأمن داخل حدود أمنه.

٥ ـ ضمانة لمشاركة باقي الأطراف العربية في السلام، وترك الباب مفتوحاً والوضع مهيئاً لحصول هذه المشاركة.

جرى تقديم هذه الملاحظات للوفد الأميركي الذي كان يقوم بمساعيه التوفيقية وأعدت صياغة جديدة من قبله جاءت معدلة للاقتراحات السابقة وبدت أكثر توازناً وقبولاً فأضيفت إليها عبارة تمنع إقامة مستوطنات جديدة في الضفة والقطاع خلال مدة التفاوض، وبمعنى آخر تجميد بناء المستوطنات بانتظار جلاء الموقف والحل النهائي، مع عدم توسيع المستوطنات الحالية القائمة.

لكن، من جهات أخرى، بقي المشروع مسايراً لوجهة النظر الإسرائيلية وآخذاً بها.

التوقيع

جرى التوقيع على هذه الاتفاقيات بتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ في كمب ديڤيد، وقد حضر الرؤساء جيمي كارتر، عن الولايات المتحدة الأميركية بصفتها راعية لهذه الاتفاقيات وملحقاتها، أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، ومناحيم بيغين رئيس وزراء إسرائيل.

لم تقدر مصر أن تشير بصراحة إلى القرار ٢٤٢ لأن إسرائيل كانت لها اعتراضات كثيرة، وتم الاتفاق على أن لا تذكر القدس لأنها تشكل نقطة خلاف بين الفرقاء، على أن يعالج موضوعها في محادثات ثنائية في ما بعد.

أما أصداء الاتفاق فقد تراوحت بين مؤيد أو معارض، أو آخر متحفظ وآخر مصاب بخيبات أمل.

وركز الإعلام في الولايات المتحدة، ومصر وإسرائيل على أن ما تم في كمب ديڤيد بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧ إنما هو قواعد للاتفاق والتعاون بين بلدين متخاصمين، وهو وضع أسس تسمح ببدء المعالجة للموضوع الشائك في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أي الموضوع الفلسطيني. ونتيجة لذلك، يسمي الإعلام الغربي اتفاق كمب ديڤيد باتفاق «السلام» ويسمي من عارضه على أنهم متطرفون، رافضون للسلام.

أما أسباب معارضة الاتفاقيات فتعود إلى الأسباب التالية:

١ ـ رفض الاعتراف بإسرائيل، ورفض سياسة التطبيع معها.

٢ ـ خروج السادات عن الإجماع العربي.

٣ ـ يقدم حلاً لمشكلة الأراضي المصرية ولا يقدم حلاً للقضية الفلسطينية.

ويقول خصوم السادات وخصوم هذه الاتفاقيات أن كمب ديڤيد أوجد تغييرات ذات مضمون استراتيجي في ميدان المواجهة العربية مع إسرائيل، وكذلك في ميدان المواجهة الفلسطينية، بحيث لا يمكننا فصل هذه التغييرات عن بعضها البعض. فهما تتفاعلان معاً سلباً وإيجاباً وتفرضان ضرورة ابتكار أساليب جديدة في المواجهة مع إسرائيل، ويمكن أن نوجز أبرز هذه المتغيرات بما يلي:

ـ خروج مصر من معركة المواجهة مع إسرائيل، وهذه نقطة مهمة وجوهرية واستراتيجية. فالمسألة هنا ليست أن طرفاً مثل السودان خرج من المعركة، هو أصلاً بعيد عن ميدانها، وغير مقرر في موازين القوى ولا في الموقف السياسي، لقد خرجت من المعركة مصر، التي هي المركز الأساسي في القيادة العربية سياسياً وعسكرياً، ومن هنا فإن خروجها يشكل اختلالاً كبيراً وخطيراً في ميزان القوى الاستراتيجي.

ـ لقد عاشت المنطقة العربية منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ وحتى زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، في ظل محور سياسي يشكل واقعياً وميدانياً، القيادة من مصر وسوزيا والسعودية، وكانت أغلبية الدول العربية تسلم لهذا المحور بموقع القيادة والتقرير.

ـ لكن موقف مصر الجديد واتفاقيات كمب ديڤيد ألغت وجود هذا المحور، لا بل قضت عليه نهائياً، دون أن تكون الأوضاع العربية الحالية قادرة على توليد محور سياسي قائد جديد، وإذا كانت أطراف دول المواجهة في سوريا والأردن قد عانت من هذه المشكلة فإن المعاناة الفلسطينية هي الأكبر والأخطر.

وذهبت بعض الدراسات إلى اعتبار أن اتفاقيات كمب ديڤيد بأبعادها الستراتيجية شكلت خللاً بين مصر وإسرائيل يتمثل في النقاط الواردة وفق الترتيب التالي:

١ ـ التوازن العسكري بين مصر وإسرائيل، وخصوصاً القيود التي فرضتها الاتفاقات على مصر بما يؤثر على رسم استراتيجيتها الخاصة.

٢ ـ العلاقات الستراتيجية المتنامية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

٣ ـ العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة وذات الطابع العسكري.

٤ ـ ضآلة حجم الدور المصري في الصراعات والتفاعلات العربية وبصورة خاصة تجاه الأزمة اللبنانية.

٥ ـ خطط إسرائيل في القارة الأفريقية وتأثيرها على رسم استراتيجية قارية مصرية.

وتضيف هذه الدراسات والتحليلات أن اتفاقيات كمب ديڤيد لعبت دوراً أساسياً في إظهار عدم التوازن العسكري بين مصر وإسرائيل والذي بدأ في النمو بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣.

إن هذا الاختلال أصبح أحد الحقائق الأساسية والمهمة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويكفي أن نشير هنا إلى أنه كان لدى القوة العسكرية المصرية عشية حرب ١٩٧٣ نحو ٢٢٠٠ دبابة قتال رئيسية مقابل نحو ٢٤٠٠ دبابة للجيش الإسرائيلي آنذاك. فأصبح لها في منتصف الثمانينات (١٩٨٣) ١٩٠٠ دبابة قتال رئيسية مقابل ٤٠٠٠ دبابة مماثلة لإسرائيل.

لقد وضعت اتفاقات كمب ديڤيد قيوداً ضخمة على إمكان واضع الاستراتيجية المصري في رسم استراتيجية للدفاع الوطني، ناهيك عن الدفاع القومي. فقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وإنشاء السلام بينهما عقب تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية، كما نصت المادة ٣/١ على أن «يمتنع الطرفان عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها مباشرة أو بطريق غير مباشر ضد الطرف الآخر، ويتعهدان بتسوية منازعاتهما بالطرق السلمية».

وفي المادة نفسها، الفقرة الثالثة، تنص الاتفاقية على أن «يتعهد كل طرف بالتأكيد من أنه لا توجد أعمال حرب أو تهديدات بها، أو عداوة، أو عنف، على أرضه أو ناشئة من جانب أية قوة تخضع لسلطانه أو بطريق أية قوة موجودة على أرضه ضد السكان أو المواطنين أو الأملاك الخاصة بالطرف الآخر، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن تنظيم أو التحريض أو الإثارة عن تنظيم أو تأييد المشاركة في أعمال حرب أو تهديد بها أو عداء أو تخريب أو عنف ضد الطرف الآخر في أي مكان، كما يتعهد بأن يخضع مرتكبي مثل تلك الأعمال للقضاء».

إن هذا يضيف قيوداً على واضع الاستراتيجية المصري، فإذا ما حدث هجوم إسرائيلي على إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الدفاع العربي المشترك، فإن مصر لا تستطيع إلا أن تقف مكتوفة الأيدي.

كما أن مصر، في حالة تغير إدراكها لإسرائيل واعتبارها مصدراً لتهديد أمنها القومي، لا تستطيع أن ترسل لإسرائيل إشارات أو دلالات تفيد بمضمون هذا التحول.

ويذكر أنه في أعقاب اتفاقيات كمب ديفيد زادت قيمة مبيعات الأسلحة الأميركية لإسرائيل. فما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٣، زادت قيمة تلك المبيعات بحوالي ٢١٪، وفي ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، وفي أعقاب التوصل إلى اتفاقات كامب ديفيد أرسل هارولد براون، وزير الدفاع الأميركي في إدارة الرئيس كارتر، رسالة إلى عازار وايزمن، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، أعرب فيها عن تفهم الولايات المتحدة لرغبة إسرائيل في بناء قاعدتين جويتين في صحراء النقب تحلان محل مطارات «ايتام» و «عتسيون» و «افيلا» في سيناء.

وتعهدت الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل على تنمية صناعاتها الحربية. وقد نص هذا الالتزام أيضاً على قيام الولايات المتحدة بشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار في السنة من المنتجات العسكرية الإسرائيلية.

من ناحية ثانية، نمت العلاقات العسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة في أعقاب الاتفاقيات المذكورة وخاصة بعد توقيع المعاهدة في آذار/ مارس ١٩٧٩.

الانسحاب من سيناء

في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ وقعت مصر وإسرائيل اتفاقاً مشتركاً لحل المشاكل المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء المقرر في ٢٥ نيسان/ أبريل من السنة المذكورة. وتناول يومها الاتفاق معظم النقاط المتعلقة بترسيم الحدود المشتركة وبشراء مصر المنشآت الإسرائيلية في جنوب سيناء. وذكر أن خط الحدود سيتطابق مع الخرائط الموضوعة سنة ١٩٠٦.

لكن الاتفاق المذكور لم يلمح إلى جزيرتي تيران وصنافير، حيث من الممكن أن تشرف على تيران القوات المتعددة الجنسيات على أن تبقى تحت

سيطرة الشرطة المصرية. أما صنافير غير المأهولة فسيرفع عليها العلم المصري دون أن ترابط فيها قوات مصرية. وعُلم فيما بعد أن المبلغ الذي تم الاتفاق عليه، على أن تقوم مصر بدفعه لإسرائيل كثمن لمنشآت سيناء بلغ ١٦ مليون دولار. وقد انسحبت إسرائيل نهائياً من جزيرة سيناء بتاريخ ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٢، ولكنها أبقت على وجود لقواتها ضمن منطقة طابا وهي شريط من الأرض المصرية كانت إسرائيل أقامت عليه فنادق ومراكز سياحية ورفضت الانسحاب منه غداة إعادة سيناء إلى السيادة المصرية.

الاتفاق على طابا يغرق في الزمن

طابا هي شريط ساحلي تبلغ مساحته نحو كيلومتر مربع واحد، يقع قرب ميناء إيلات عند رأس خليج العقبة، وكانت إسرائيل رفضت التخلي عنه، وسوف تمتد المفاوضات بشأنه أوقاتاً طويلة قبل أن تعود هذه المنطقة إلى السيادة المصرية سنة ١٩٨٨.

سقوط السادات

إذا كان يوم ٦ أكتوبر هو يوم مجيد في تاريخ مصر العريق صنعه أبطالٌ مصريون بتضحياتهم ودمائهم، لا بد لنا من الاعتراف بما كان للرئيس السادات من فضل في تحويل الكثير من الآمال قبل ذلك اليوم إلى حقائقَ ووقائعَ.

ولكن تحرك الرئيس السادات المفاجىء نحو القدس وإسرائيل هو الذي أدى إلى هذه النهاية المأساوية. إنها أشبه بمليودراما على الطريقة اليونانية، ولكنها هذه المرة جاءت لتنفذ وفق سيناريو مصري وبأبطال مصريين.

رحل السادات قبل أن تتسنّى له رؤية نتائج كمب ديفيد الذي كان سبباً في إنهاء حياته.

ففي ذلك الاثنين من ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، والسادات يترأس العرض العسكري الذي بات مناسبةً تقليدية لتخليد ذكرى العبور، توقفت قاطرة لمدفع ميدان من عيار ١٣٠ملم السوفياتي الصنع إلى جانب منصة الشخصيات الرسمية وكبار موظفي الدولة وترجل منها مسلحون أطلقوا النار على صدر الرئيس فهوى مضرجاً بالدماء.

وعرف فيما بعد أن خالد الإسلامبولي الذي ينتمي إلى جماعات إسلامية متطرفة هو الذي وجّه الرصاصات القاتلة نحو المنصة.

سقط السادات، لكن مصر لم تسقط ولا الاتفاقية التي أتت بها الزيارة تهاوت أو سقطت.

وعلى الفور تم تعيين رئيس مجلس الشعب صوفي أبو طالب رئيساً مؤقتاً للجمهورية. وبعد مراسم الدفن والجنازة تم ترشيح السيد حسني مبارك لمنصب رئاسة الجمهورية من قبل الحزب الوطني.

ويوم ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١، وبعد استفتاء عام، أعلن حسني مبارك رئيساً لجمهورية مصر العربية.

وانتقلت السلطات بشكل كامل وسليم إلى الرئيس الجديد الذي كان أثناء حرب ١٩٧٣ أحد أبطال العبور، حيث كان ضابطاً في عداد سلاح الجو المصري ونفذ العديد من المهمات الصعبة خلال تلك المرحلة، ممّا جعله يقفز إلى الواجهة وسدة المسؤولية.

كان على الرئيس مبارك أن يتابع ما بدأه سلفه بالنسبة للعملية السياسية لأن الالتزامات بين الدول تحكمها المعاهدات والمواثيق ولا تستطيع العواطف أن تعمل حيالها الشيء الكثير.

لقد ساد التخوف لدى الإسرائيليين أن يعمد الرئيس مبارك إلى التنصل من كل ما جرى تحقيقه أثناء الفترة السابقة لحكمه، خاصة وأن الأجواء العربية لم تكن موافقة بعد على الخطوات التي نفذت، وبعد الترحيب العلني الذي لقيته عملية اغتيال السادات، حين اعتبر بعض العرب أن ما جرى هو تصحيح لوضع كان يجب أن يصحح منذ البداية.

لكن الرئيس مبارك تصرّف بحكمة وترك للوقت أن يحل الأمور التي أفسدها الزمن أو غير الزمن في علاقات مصر مع العرب الباقين، لكنه في المقابل خفف من الاندفاع ناحية إسرائيل ولجم العربة المصرية عن السير خلف الحصان الإسرائيلي.

نحن لا نتهم الرئيس السادات بأنه قدم شيئاً مجانياً لإسرائيل لأن هذه المسألة يجيب عنها التاريخ وحده، فهو الذي ينصف الرجل أو يتهمه ويصدر عليه أحكامه النهائية.

ملحق

إطار التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط

انطلاقاً من المبادرة التاريخية للرئيس السادات، تلك المبادرة التي أحيت آمال كافة شعوب العالم في إيجاد مستقبل أسعد للبشرية.

وبالنظر إلى تصميم شعوب الشرق الأوسط ـ وجميع الشعوب المحبة للسلام ـ على وضع نهاية لآلام الماضي وإنقاذ هذا الجيل والأجيال القادمة من آثام الحرب وفتح صفحة جديدة في تاريخها إيذاناً بعهد جديد من الاحترام المتبادل والتفهم.

عازمين على جعل الشرق الأوسط ـ الذي كان مهد الحضارة ومهبط الرسالات السماوية ـ نموذجاً مشرقاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

مصممين على إحياء تقاليد التسامح والقبول المتبادل ونبذ الضغائن والأحقاد والتفرقة.

مصممين على الاحتكام في علاقاتهم إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة والقواعد المستقرة للقانون الدولي والشرعية.

ملتزمين باحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصاً وروحاً.

راغبين في أن يقيموا بينهم علاقات حسن جوار لإعلان مبادىء القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

مدركين أن إقامة السلام وعلاقات حسن الجوار يجب أن تبنى على أساس الشرعية والعدالة والمساواة واحترام الحقوق الأساسية، وعلى حرص

كل طرف ـ في تصرفاته والدعاوى التي يقدمها ـ على الرضوخ لحكم القانون والاستعداد الأصيل لتحمل التزامه بعدم الافتيات على سيادة جيرانه وسلامة إقليمهم.

مسلمين بأن الاحتلال وإنكار حقوق الشعوب وأمانيهم المشروعة في الحياة والتطور بحرية يتعارضان تماماً مع روح السلام.

ومراعاة للمصالح الحيوية لجميع شعوب الشرق الأوسط ومصلحة العالم قاطبة في تدعيم السلم والأمن الدوليين.

(مـادة أولـى)

يعرب الأطراف عن تصميمهم على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط بتوقيع معاهدات سلام على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بجميع أجزائهما.

(مـادة ثانيـة)

يوافق الأطراف على أن إقامة سلام عادل ودائم بينهم يستلزم الوفاء بما يلي:

أولاً: انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة طبقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب.

يتم الانسحاب من سيناء والجولان إلى الحدود الدولية بين فلسطين (تحت الانتداب) وكل من مصر وسوريا.

ويتم الانسحاب من الضفة الغربية إلى خطوط الهدنة الواردة في الهدنة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٤٩، وإذا ما اتفقت الأطراف المعنية على إدخال تعديلات طفيفة على هذه الخطوط، فإنه يكون مفهوماً أن مثل هذه التعديلات يجب ألا تعكس ثقل الغزو.

وسوف تطبق إجراءات الأمن المنصوص عليها فيما بعد في الضفة الغربية بهدف التجاوب مع تطلع الطرفين إلى تحقيق أمنهما، وكذلك الحفاظ على حقوق وأماني الشعب الفلسطيني.

يتم الانسحاب من قطاع غزة إلى خط الهدنة المبين في اتفاقية الهدنة المبرمة عام ١٩٤٩ بين مصر وإسرائيل.

ويبدأ الانسحاب الإسرائيلي فور توقيع معاهدات السلام، وينتهي طبقاً لجدول زمني يتفق عليه خلال الفترة المشار إليها في المادة السادسة.

ثانياً: إزالة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة طبقاً لجدول زمني يتفق عليه خلال الفترة المشار إليها في المادة السادسة.

ثالثاً: ضمان الأمن والسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة وذلك عن طريق الترتيبات التالية:

أ - إقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود.

ب - إقامة مناطق محدودة التسليح على جانبي الحدود.

جـ - وضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود.

د - وضع نظم إنذار مبكر على أساس المعاملة بالمثل.

هـ - تحديد نوعية الأسلحة التي تحصل عليها الدول الأطراف ونظم التسليح فيها.

و - انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وتعهد الأطراف بعدم إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية أو أي مواد نووية متفجرة أخرى.

ز - تطبيق مبدأ المرور البري على الملاحة في مضايق تيران.

حـ - إقامة علاقات سلام وحسن جوار وتعاون بين الأطراف.

رابعاً: تعهد جميع الأطراف بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية المنازعات بينهم، وحل ما يثور من منازعات بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

كما يتعهد الأطراف بقبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية

بالنسبة لجميع المنازعات الناجمة عن تنفيذ أو تفسير الارتباطات التعاقدية بينهم.

خامساً: بمجرد التوقيع على معاهدات السلام، تلغى الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، وتنتقل السلطة إلى الجانب الغربي على نحو سلمي منظم، وتكون هناك فترة انتقالية لا تتجاوز خمسة أعوام من تاريخ توقيع هذا «الإطار»، يتولى الأردن خلالها الإشراف على الإداة في الضفة الغربية وتتولى مصر الإشراف على الإدارة في قطاع غزة.

وتؤدي مصر والأردن مهمتهما بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين انتخاباً حراً، والذين يمارسون السلطة المباشرة في إدارة الضفة الغربية وغزة في نفس الوقت الذي تلغى فيه الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

وقبل انقضاء الفترة الانتقالية بستة أشهر، يمارس الشعب الفلسطيني حقه الأساسي في تقرير مصيره ويمكن من إقامة كيانه الوطني، وسوف توصي مصر والأردن ـ بحكم مسؤوليتهما في غزة والضفة الغربية ـ بأن يكون هذا الكيان مرتبطاً بالأردن حسبما يقرره الشعبان.

وسوف يمكن اللاجئون الفلسطينيون والنازحون من ممارسة حقهم في العودة أو التعويض طبقاً للقرارات الصادرة من الأمم المتحدة في هذا الشأن.

سادساً: تنسحب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة المبين في اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ طبقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريق الحرب، وتعود السيادة والإدارة العربية إلى القدس العربية.

ويشكل مجلس بلدي مشترك للمدينة من عدد متساوٍ من الأعضاء الفلسطينيين والإسرائيليين، يعهد إليه بتنظيم الشؤون التالية والإشراف عليها:

أ ـ المرافق العامة في كل أنحاء المدينة.

ب ـ النقل العام والمرور في المدينة.

جـ ـ الخدمات البريدية والهاتفية.

د ـ السياحة.

ويتعهد الأطراف بضمان حرية العبادة وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وزيارتها والمرور إليها دون أي تفرقة أو تمييز.

سابعاً: بالتوازي الزمني مع تنفيذ النصوص المتعلقة بالانسحاب، سوف يمضي الأطراف إلى إقامة العلاقات التي تقوم عادة بين الدول التي هي في حالة سلام مع بعضها البعض، وسعياً وراء هذا الهدف يتعهدون بمراعاة جميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

وتشكل الخطوات التي تتخذ في هذا الصدد ما يلي:

أ ـ الاعتراف الكامل.

ب ـ إنهاء المقاطعة العربية.

جـ ـ ضمان حرية المرور في قناة السويس طبقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ والإعلان الصادر من الحكومة المصرية في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٥٧.

د ـ توفير الحماية القانونية لمواطني كل طرف في الدول الأخرى الأطراف.

ثامناً: تتعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناجمة عن العمليات التي قامت بها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية، وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة.

(مادة ثالثة)

بمجرد توقيع هذا «الإطار» ـ الذي يشكل كلاً متوازناً ومتكاملاً يضم جميع حقوق والتزامات الأطراف ـ تكون الأطراف الأخرى مدعوة للانضمام إليه في إطار مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط.

(مادة رابعة)

سوف يشترك ممثلو الشعب الفلسطيني في محادثات السلام التي تجري بعد توقيع هذا «الإطار».

(مادة خامسة)

سوف تشترك الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات والتوصل إلى الجدول الزمني المحدد لتنفيذ التزامات الأطراف.

(مادة سادسة)

تبرم معاهدات السلام خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الأطراف المعنية بهذا «الإطار» إيذاناً ببدء عملية السلام وانطلاق ديناميكية السلام والتعايش.

(مادة سابعة)

سوف يطلب من مجلس الأمن أن يضمن معاهدات السلام ويتحقق من احترام جميع أحكامها، وكذلك أن يضمن الحدود بين الدول الأطراف.

(مادة ثامنة)

سوف يطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يضمنوا مراعاة أحكام معاهدات السلام بدقة، وتتعهد هذه الدول أيضاً بأن تكون سياساتها ومعاملاتها متفقة مع التعهدات الواردة في هذا الإطار.

(مادة تاسعة)

تضمن الولايات المتحدة تنفيذ «الإطار» ومعاهدات السلام تنفيذاً كاملاً وبحسن نية.

المراجع

١ ـ قصة الحضارة ـ ول ديورانت، ترجمة الدكتور زكي نجيب.

٢ ـ تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، معهد الاستشراق، دار التقدم، موسكو ـ ١٩٧٦.

٣ ـ مشاوير العمر، كمال حسن علي، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٤.

٤ ـ فرنسا والإسلام، من نابليون إلى ميتران، جاك فريمو، ترجمة هاشم صالح، شركة الأرض للنشر، ١٩٩١.

٥ ـ الانفجار ١٩٦٧، محمد حسنين هيكل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠.

٦ ـ ٢١ دولة لأمة عربية واحدة، جان فرانسوا نودينو، ترجمة د. خليل أحمد خليل، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

٧ ـ السلام الضائع في اتفاقيات كامب دايفيد، مذكرات محمد إبراهيم كامل.

٨ ـ قصة حياتي، البحث عن الذات، أنور السادات.

٩ ـ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، طارق البشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢.

١٠ ـ ثورة ٢٣ يوليو، الأحداث، الأهداف، الانجازات ـ حمدي حافظ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.

المحتويات